الأزمات والديموقراطية..
جائحـــة كورونـــا نموذجًا

دراسات حالة من المنطقة العربية

دراسة

الأزمات والديموقراطية.. جائحة كورونـا نموذجًا

طبعة 2024

رقم الإيـــــداع: 8626 / 2024

الترقيم الدولي: 978-977-821-406-2

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any from or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

فصول هذا الإصدار لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي او اي من شركائه.

صدر هذا الكتاب بمبادرة من منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية ببيروت والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي وبدعم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
sefsafapr@gmail.com

دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
49 شارع المخزن- العمرانية- الجيزة- مصر

محمد العجاتي

الأزمات والديموقراطية.. جائحــة كورونــا نموذجًــا

دراســات حـالة من المنطقة العربيــة

دراسة

المشاركات والمشاركون في كتابة دراسات الحالة (أبجديًّا)

سلمى خليل — فاطمة الموسوي
فؤاد غربالي — وليـــد زهـــرة

مديرة المشروع: شيماء الشرقاوي
مراجعــة لغــة: أحمــد الشبيـــني

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE

بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
إدارة الشئون الفنية

الأزمات والديموقراطية.. جائحة كورونـا نموذجًا: دراسات حلة من المنطقة العربية/ تحرير وتقديم محمد العجاتي - الجيزة : دار صفصافة للثقافة والنشر، ٢٠٢٤
١٨٤ ص ٢٠ سم
تدمك ٢-٤٠٦-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨
١- العالم العربي - الاحوال السياسية
٢- الأوبئة - الجوانب السياسية
أ- العجاتي، محمد (محرر ومقدم)
ب- العنوان ٣٢٠,٩٥٦
رقم الإيـــداع: ٨٦٢٦/ ٢٠٢٤

المحتويـــات

17 **الفصل الأول**
المارسات الديمقراطية في ظل جائحة كورونا:
الحالة التونسية

73 **الفصل الثاني**
«الانهيار، التسييس والانتهاك: اقتفاء أثر كورونا في لبنان»

117 **الفصل الثالث**
دراسة حالة مصر: جائحة كوفيد-91 في مصر والممارسات
الديمقراطية

149 **الفصل الرابع**
تأثير جائحة كورونا في واقع الديمقراطية في الأردن

أزمة الوباء والعملية الديمقراطية في المنطقة العربية

مقدمة[1]

محمد العجاتي- مدير منتدى البدائل العربي

منذ بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، ومنطقتنا العربية تعيش في حالة مدٍّ وجَزْر في أوضاعها الديمقراطية، فهناك فترات من المدِّ في الممارسات الإيجابية، وفترات نرى فيها مجرد إجراءات ديمقراطية تفتقد القيم والمعاني الحقيقية وتركز فقط في الآليات، وهناك فترات انقضَّت فيها السلطات على تلك المكتسبات، وهكذا. أي إننا يمكننا وصف هذه الفترة بمرحلة مخاض للديمقراطية في منطقتنا قد تنجب نُظُمًا جديدة، وقد تعود بنا إلى نماذج سلطوية لم تغِب، ولكن لم تتمكَّن بعدُ. وفي ظل هذه الوضعية غير المستقرة، انتهت هذه الحقبة بكارثة إنسانية مروِّعة وهي وباء الكورونا حيث أودى بحياة 45.6 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، منذ ظهور الإصابات الأولى نهاية عام 2019 في ووهان في الصين وحتى نهايات عام 2022، وفقًا لماريا فانكيرخوف رئيسة الفريق التقني المعني بكوفيد-19 في منظمة الصحة العالمية. بينما تفاعلت عديد من الدراسات والأبحاث مع

1- ساعد الباحث محمد حاموش في إنجاز هذه المقدِّمة من خلال وضع نماذج للتحليل المقدَّم من دراسات الحالة الموجودة في الكتاب.

الجانب الصحي والآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوباء، تطرَّق القليل جدًّا منها إلى الأبعاد السياسية للأزمة وآثارها في الممارسات الديمقراطية، خاصَّة في منطقتنا العربية، رغم أهمية هذا الموضوع في ظل الحالة الموصوفة سابقًا. وفي هذا الإطار يقوم منتدى البدائل العربي ببيروت بمشروع يرصد هذه الآثار بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، والذي تمَّ في إطاره القيام بعدد من الأبحاث التي ترصد وتحلِّل الآثار السياسية للجائحة.

وقد خلصت الأوراق إلى عدة إشكاليات خلَّفتها فترة الجائحة على العملية الديمقراطية في المنطقة، حيث سنجد أن هذه الفترة، بما فُرِض فيها من قوانين وما تمَّ فيها من ممارسات، قد رسَّخت في معظم بلدان منطقتنا أزمة الثقة بين المواطن والدولة، وهي أزمة تاريخية في منطقتنا، ولكن الوباء جاء ليؤكِّدها من جديد، وتجلَّى هذا في حالات الرفض المعلَن أو الصامت لإجراءات أساسية كان على الدول اتخاذها لحماية صحة مواطنيها؛ من الإغلاق وحتى اللقاح، حيث ظهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفي عديد من الفعاليات كلما أتيحت فرصة لذلك لتشكِّك وتُظهر ريبة المواطن في ما وراء هذه الإجراءات. حيث ظهرت أصوات ناقدة لاستجابة الحكومات للوباء؛ ما أدَّى إلى اعتقال بعض المدوِّنين في تونس في مارس 2022، كما قامت الحكومة المصرية بقمع المعترضين على إجراءاتها أو المشكِّكين في فعاليتها؛ ما أدَّى إلى استهداف عديد من أفراد القطاع الطبي وأعضاء نقابة الأطباء.

ومع ارتباط هذه الحالة بآثارٍ اجتماعية، أكَّدَت الأوراق على أن العملية الديمقراطية ليست عملية منعزلة، إنما تؤثر وتتأثر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، فما ولَّدته الكورونا من آثار اقتصادية واجتماعية كان له انعكاسات واضحة على الممارسات الديمقراطية، كالعزوف عن المشاركة في العمليات الانتخابية التي تمَّت خلال هذه الفترة في أكثر من دولة، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية المصرية نسبة 29% من الناخبين المسجَّلين. كما استغلَّت السلطة اللبنانية -على سبيل المثال- الإجراءات الصِّحِّيَّة لتقويض الحريات السياسية وإزالة خيام الاعتصام، وبالتالي إنهاء الحراك الشعبي، كما استغلَّت الإجراءات لإبعاد التجمعات والاحتجاجات الشعبية عن مرافق الدَّولة والمصارف التي كانت محرِّكًا ونقطةً رئيسيَّةً للاحتجاجات، أما في تونس، فمُنع خروج المظاهرات المُندِّدة بالوضع المعيشي في ذكرى الثَّورة التونسية في يناير 2022، من خلال الإعلان عن حجر صحي لمدة أربعة أيام. كما أوضحت الدراسات والتحقيقات الاستقصائية التي تمَّت خلال هذه الفترة أن النساء تعرَّضن لقمع مُركَّب، حيث عانوا إلى جوار هذه الأزمة نقصًا في الموارد وزيادة في الأعباء، خاصة فيما يتعلق بتعليم الأطفال، وزادت معدَّلات العنف داخل المنازل تجاههن، ولم تكن النساء الفئة الوحيدة التي تعرَّضَت لهذا القمع المُركَّب، وإنما فئات أخرى هشَّة تعيش في مجتمعاتنا، منها الفلاحون واللاجئون والمهاجرون. ففي لبنان، فاقَمَت الجائحة من العنصرية تجاه اللَّاجئين السوريين الذين

واجهوا تمييزًا إضافيًّا من خلال تقويض حركتهم ومنعهم من التَّجوُّل، فشهد لبنان عديدًا من الممارسات العنصرية تجاه عمال سوريين وعمال آسيويين، واتهامهم بجلب الوباء، والمطالبة بترحيلهم، بعد احتجازهم في منازلهم، من دون مراعاة ظروفهم المعيشية السيئة بفعل السياسات المتَّبعة أصلًا.

كما شهدت هذه الفترة إغلاقًا لمساحات في المجال كان قد تمَّ اكتسابها خلال الفترة الماضية في عدة دول في المنطقة، فقد استُخدِمَت القوانين الاستثنائية، مثل: الطوارئ والدفاع وغيرها من المسمَّيات التي تمَّ تفعيلها في أكثر من دولة في المنطقة، لمواجهة الجائحة للتضييق على الحريات والتراجع عن مكتسبات ديمقراطية، كان البعض يظنُّ أنه من الصعب التراجع عنها، فأتاح الوباء هذه الفرصة لأصحاب المصالح للقيام بذلك. بل إنه بعد انتهاء الجائحة لم توقف أكثر من دولة العمل بهذه القوانين الاستثنائية. ففي تونس، استغلَّ الرئيس قيس سعيّد الوباءَ بشكل بارز في تبريره الإجراءات الَّتي اتَّخذها من حلٍّ للحكومة والبرلمان وإيقاف مسار الانتقال الديمقراطي الذي بدأته الثورة التونسية في 2010، كما استُغِلَّت الإجراءات الاستثنائية في الأردن لقمع الحركة العمالية وتقييد حرية التعبير والصحافة، على الرغم من وعود رئيس الحكومة بتطبيق هذه الإجراءات في أضيق الحدود.

كما تشير الأوراق إلى أن الشفافية لم تكن كاملةً، فعلى الرغم من أن عدة دول قد بدأت مع الأزمة سياسات إفصاح واضحة

عن الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية، فإنها سرعان ما تراجَعَت عن ذلك. كما تشير عديد من المقالات إلى أن الأرقام المعلَنة في أكثر من دولة في منطقتنا لم تكن معلومات كاملة أو واضحة، والأرقام كانت متضاربة وغير دقيقة. على سبيل المثال في مصر وتونس؛ تمَّ الإعلان عن إعادة جدولة ديون المقترضين من البنوك (بطاقات الائتمان والقروض الصغيرة)، ليتفاجأ المقترضون باحتساب فوائد لم يُعلَن عنها عن تأخيرٍ في فترات السداد، وهو بالنسبة إلى حاملي بطاقات الائتمان يجعل الإعلان عن التأجيل ليس له أيَّة قيمة فعلية. وبالنَّظر إلى مؤشرات مُدرَكات الفساد في عام 2022، نجد أن الدول الأربع شهدت تراجعًا في تصنيفها في مؤشِّر سيادة القانون التابع لمؤسسة مشروع العدالة العالمية، في دلالة واضحة على غياب الشفافية وزيادة الفساد خلال سنوات الأزمة، فمصر تراجعت من المرتبة 125 إلى المرتبة 135 من 140 دولة، ولبنان تَراجَع من المرتبة 96 إلى المرتبة 106، والأردن من المرتبة 50 إلى المرتبة 61، بينما احتلَّت تونس المرتبة 71 بعد أن كانت 56 في عام 2020.[2]

أي إنه يمكننا أن نقول إن الوباء سمح في عديد من الدول باستدعاء تراث القمع، إلا أن الجديد هذه المرة في أكثر من حالة في منطقتنا كان الخطاب الشعبوي المصاحب لذلك، وهو بالطبع امتداد لخطاب منتشر في العالم. أي إننا شهدنا عودة نموذج

2- رابط مؤشر سيادة القانون على موقع مشرع العدالة العالمية:
https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2022/historical

سلطوي قديم بخطاب شعبوي جديد.

إلا أن الوباء ومحاولات مواجهته، سواء من الحكومات أو من المجتمع، لم تكن سلبيَّةً دائمًا فيما يتعلَّق بالممارسات الديمقراطية، فقد شهدت بلاد عدة في منطقتنا نشاطًا غير معتاد للبلديات والمحليات حتى في دولٍ تتَّصِف بالمركزية الشديدة في توزيع الخدمات، وظهر هذا بوضوح في عملية توزيع اللقاحات وتطبيق سياسات الإغلاق؛ ما خلق درجة من السلطة المحلية والمشاركة الفعَّالة لها في إدارة شؤون مناطقها. فنشطت المجالس المحلية والبلديات، على الرغم من الصعوبات البنيوية والمادية في عمليات التعقيم وتوزيع المساعدات، كما في الأردن، أما في لبنان، وفي ظل الأزمة الاقتصادية، فكان للبلديات دور كبير في تعويض نقص التمويل عبر جمع التَّبرُّعات من المواطنين الميسورين والمغتربين. كما برزت قدرات المجتمع المدني على التفاعل مع الأحداث، عبر حملات التوعية والتضامن وفتح مساحات في العديد من الدول ذات النظم المغلقة لتفعيل دور المجتمع المدني. هذه الحالة خلقت آليات جديدة للتضامن والتعبير، ومنحت مساحات للعديد من الأجيال الجديدة لدخول المجال العام، وفتح مساحات للحوار والتفاعل والتعبير عبر وسائل التواصل كانت قد خفتت في السنوات القليلة التي سبقت الكورونا، أو بالأحرى كانت قد تمَّت الهيمنة عليها من التيارات السياسية، سواء التابعة للسلطات، أو المعارضات ذات الخطاب الديني، فجاءت الكورونا لتُدخِل فاعلين جُدُدًا لكسر هذا الاحتكار.

حتى السلطات في منطقتنا حرصت على البُعد الخاص بآليات الديمقراطية، فقامت أكثر من دولة بتنظيم الانتخابات البرلمانية في موعدها مع الأخذ بالإجراءات الاحترازية في تنظيمها، كما حدث في الأردن، حيث اتُّخِذَت إجراءات احترازية مشدَّدة، كما تمَّ تقليص المهرجانات والاجتماعات الدعائية للمرشحين. ولم توقف إلَّا دولة واحدة العملَ البرلماني فيها، واتبعت الدول الباقية آليات خاصة لاستمرار عمل البرلمان؛ من تصميم برامج لاجتماعات أون لاين لأعضائه إلى نقل الاجتماعات في قاعات كبيرة خارج المقر التقليدي للمجلس التشريعي لتطبيق سياسات التَّباعُد وغيرها من الحلول، كما حدث في مصر، وفي لبنان، الذي تمَّ نقل اجتماعات برلمانه إلى قصر اليونيسكو.

كما أن كشف الجائحة عن ثغرات تخصُّ خدماتٍ حفَّز المشاركة المجتمعية في التعامل مع هذه الفجوات، بدءًا من النقد، ووصولًا إلى التبرع والدعم، وهو ما من شأنه أن يخلق روابط من نوع جديد تمثل قاعدة للمشاركة والممارسة الديمقراطية، وتبرز هذه الحالات في لبنان حيث بدأت تداعيات الأزمة قبل وصول الجائحة بعدَّة أشهر، فانتظمت المجموعات الشعبية والمدنية في سبيل التضامن وتأمين احتياجات الفئات الفقيرة، واستمرت بعض هذه المجموعات في العمل خلال الجائحة، بينما كانت مجموعات المجتمع المدني ورجال الأعمال والأكاديميون جزءًا أساسيًّا من خلايا الأزمة التي شكَّلتها المحليات في تونس. وأبرزت الجائحة عديدًا من القضايا النسوية العادلة التي دفعت السلطات إلى التدخل بأشكال مختلفة

لحماية حقوقهن، مثل: تفعيل مراكز مواجهة العنف الأسري في أكثر من بلد، أو وضع تعديلات تشريعية تخص حقوق النساء على مائدة الحوار خلال الأزمة.

فإذا كانت حصيلة تأثير الأزمة في الممارسات الديمقراطية سلبية، خاصَّةً على المستوى الحكومي، فإنها أنبتت نبتات تحديدًا على مستوى المجتمعات، يمكن البناء عليها لترسيخ قواعد جديدة لممارسات ديمقراطية جيدة في منطقتنا. إلا أن ذلك لا يمكن أن يتم في ظل سياق دولي يرتفع فيه الخطاب الشعبوي ويؤتي صداه في منطقتنا، فالخطر الأكبر ليس في الجائحة الصحية، إنما في الوباء الفكري والممارسات المرتبطة به.

وفي هذا الإطار يتناول هذا الكتاب أربع دراسات حالة من منطقتنا العربية، هي: مصر ولبنان والأردن وتونس، ضمن مشروع منتدى البدائل العربي مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، في محاولة لفهم كيف تعاملت الدول والمجتمعات مع أزمة الكوفيد من منظور الديمقراطية عبر ستة محاور:

- اللامركزية ودور البلديات، وتشمل الديمقراطية المحلية.
- دور الهيئات المنتخَبة في البرلمانات، وتتضمَّن تداوُل السُّلطة على المستويات المختلفة.
- الحَوْكَمة والشفافية على مستوى التشريعات والممارسات، وخاصة من منظور حكم القانون.

-المشاركة السياسية وحق التنظيم ودور الأحزاب في النظام السياسي، بما في ذلك نزاهة العملية السياسية والانتخابية، وكذلك توفير سبل المشاركة بشكل عادل.

-حقوق الإنسان وحرية التعبير، سواء كانت الحريات الفردية أو الحريات السياسية أو حرية الإعلام.

-دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، وتتناول بُعدَيْن: الثقافة السياسية إلى جوار بعد الممارسة.

وعبر المحاور الستة، سيتم التَّطرُّق إلى البُعد الجندري الخاص بوضعية النساء. وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أن هذا الإصدار يعتبر جزءًا أول، سيليه أوراق تحليلية تتناول كلَّ محور من المحاور السابقة بشكل مقارن؛ لمحاولة فهم أعمق لقضايا المنطقة، وتحديد أكبر لنقاط التشابه التي يمكن العمل عليها بشكل مشترك، وتبادُل الخبرات في التعامل مع الأزمات من منظور الديمقراطية.

الفصل الأول

الممارسات الديمقراطية في ظل جائحة كورونا: الحالة التونسية

فؤاد غربالي[3]

3- أستاذ مساعد للتعليم العالي بجامعة قفصة، متحصِّل على الدكتوراه من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس سنة 2018، عمل سابقًا مستشارًا لدى وزارة النقل التونسية مُكلَّفًا بالجوانب الاجتماعية، قبل أن يعمل خبيرًا لدى البنك الأوربي للاستثمار في إطار التعاون التونسي الأوربي، ويشتغل حاليًّا على قضايا الشباب والحركات الاجتماعية وسياسات الهوية.

ملخَّص تنفيذي:

تطرح هذه الورقة إشكاليَّةً تتعلَّق بالكيفية التي تؤثِّر بها الأزمات في الممارسات الجيدة للديمقراطية، والطرق التي يمكن من خلالها تعزيز القدرات، من أجل تمكين الأطراف المتداخلة وأصحاب المصلحة في المشاركة بشكل فعَّال في رسم السياسات العمومية، ممَّا يمكِّن من دعم التماسك الاجتماعي، وهذا ما سنعمل عليه خلال هذه الورقة التي سنحاول أن نُحلِّل من خلالها أثر الجائحة في الممارسة الديمقراطية ضمن السياق التونسي، وذلك عبر إبراز الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها الجائحة، وكيفية التفاعل بين الفاعلين الحكوميين وبقية الفاعلين ضمن تلك الديناميكيات، التي أفرزت عدَّة صراعات وتناقُضات تتعلَّق أساسًا بحقوق النساء ودور الدولة التوزيعي فيما يتعلَّق بحماية الفئات الضعيفة والهشَّة.

الكلمات المفتاحية:

العدالة، الحركات الاجتماعية، النوع الاجتماعي، الديمقراطية.

مقدمة

في بداية سنة 2020، كان التونسيون يتابعون عبر وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي بدايات انتشار جائحة كوفيد-19 في مدينة ووهان الصينية أواخر عام 2019، وفي نواحٍ أخرى من الصين قبل أن ينتشر في البلدان الأوربية. اعتقد الناس العاديون[4]، مستندين إلى تمثيلاتهم الشعبية والثقافية حول الأوبئة، أن الوباء الذي هزَّ الصين كان بمثابة العقاب الإلهي الذي أنزله الله على العالم الغربي، وبخاصةٍ الصينيون لأنهم يتميَّزون بعادات غذائية غير مألوفة، وهي ردود فِعل ارتبطت بحالة الإرباك الشديد التي عرفها الشعب التونسي مثل غيره من الشعوب نتيجة وباء غير متوقَّع، وكذلك تبعًا لسرعة انتشار العدوى التي أدَّت إلى العزلة الاجبارية، التي فُرِضَت عليه وشجَّعَت على الاستهلاك المكثَّف للأخبار الزائفة ونظريات المؤامرة والمراوحة بين التحليلات الأسطورية والخطاب العلمي الصارم. في نفس الوقت كانت السلطات الصحية الرسمية تعمل عبر وسائل الإعلام على تمرير خطاب طمأنة يشوبه كثير من الحذر. في 2 مارس 2020 أعلنت السلطات أولى حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19، حيث كانت

4- نستعير هذه العبارة من عالم الاجتماع آصف بيات، والتي أراد من خلالها تأكيد قدرة الناس العاديين على الفعل ومقاومة السياسات الرسمية، انظر كتابه بالإنجليزية: how ordinary people change the middle East, Second édition, Stanford university press, 2023Life as politics

الضحية رجلًا تونسيًّا يبلغ من العمر 40 سنة، في محافظة قفصة الواقعة جنوب غرب البلاد، كان قد عاد من إيطاليا. نتيجة لذلك اتخذت السلطات إجراء يقضي بوضع 74 حالة مشتبهًا بها في نفس المحافظة تحت الحجر الصحي. انتهكت حالتان من بين المشتبه فيهم وضعية الحجر، إلا أن السلطات الصحية الجهوية لم تتردَّد في اتخاذ إجراءات ضدهما.[5]

لم يُتلَقَّ الوباء في تونس من قِبَل المواطنين بكثير من الجدية في بداية انتشاره، إلا أنه مع بداية ارتفاع عدد حالات الإصابة بدأت السلطات في تشديد الإجراءات الصحية، خاصة مع صعود خطاب طبي عمومي يحذِّر من إمكانية تصاعد الإصابات. لقي ذلك الخطاب صدى واسعًا في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

في هذا الصدد، مثَّل الخطاب الطبي حول الجائحة وسيلةً ناجعة للتوعية والتفسير، إلا أنه كان في الوقت نفسه آلية فعَّالة ضمن ميكانزمات التحكم التي اعتمدتها السلطات للسيطرة، وضبط كل المارقين من ضوابط الحجر الصحي. ضمن هذا السياق أعلنت حكومة إلياس الفخفاخ، بعد أن سجَّلَت تونس 20 إصابة مؤكَّدة بفيروس كورونا، أمرًا حكوميًّا يوم 13 مارس 2020 تمَّ بموجبه إضافة «فيروس كورونا» إلى لائحة الأمراض السارية وفق القانون عدد 71 لسنة 1992 المتعلق بالأمراض السارية، والذي يقضي بأن كل مخالفة للتحذيرات والتدابير الصحية والوقائية تُعرِّض

5- نفس المرجع.

مرتكبها لعقوبات سجن. في خِضَمِّ ذلك، قرَّرت السلطات يوم الأحد 22 مارس 2020 إعلان الحجر الصحي الشامل، الذي يقضي بالتزام أغلب السكان بملازمة منازلهم وعدم الخروج إلا للضرورة القصوى وذلك إلى حدود 4 إبريل 2020. لكن قبل ذلك ومنذ الإعلان عن الحالة الأولى، اتَّخذَت الحكومة مجموعةً من الإجراءات الوقائية المتمثلة في إغلاق الحدود الوطنية وإيقاف الأنشطة غير الأساسية وإغلاق المطاعم والمقاهي، كما تم السماح للشركات باستخدام فقط 15% من طاقتها التشغيلية.

في الأثناء عمل الخطاب الحكومي على ترتيب نوع من العلاقة الأبوية مع المجتمع خلال فترة الحجر، تقوم على ثنائية النصح والتوعية عبر الخبراء والأطباء، ولكن أيضًا وفقًا لسياسة القمع التي تمَّت عبر استعادة الممارسات البوليسية القديمة بالاستناد إلى قانون الطوارئ كمرجعية قانونية.[6]

في الحقيقة لقد كانت الغاية من تفعيل «العلاقة الأبوية» في سياق ديمقراطي متعثِّر، هو تقديم مسوغات تساعد الحكومة على التقصي في بعض النتائج الوخيمة للحجر الصحي، خاصة تلك المتعلقة بالضمانات الاجتماعية والصحية التي تمكِّن الفئات الهشَّة من الولوج إلى التداوي المجاني.[7] في هذا الصدد اعتمدت الحكومة سياسة إسكات الأصوات الناقدة لطرق استجابة الحكومة

6- القانون المنظِّم لحالة الطوارئ في تونس. https://legislation-securite.tn/ar/law/41237

7- «تفاصيل صرف المنح لفائدة المتضررين من تداعيات إجراءات الحجر الصحي». 1623. جريدة الشروق التونسية. https://bit.ly/44Enoaz

للجائحة، حيث تم اعتقال مدوِّنَيْن خلال شهر مارس 2022 لاتهامهما السلطات بممارسة الفساد، وذلك استنادًا إلى الفصل 86 من مجلة الاتصالات[8]، وقد استغل المشيشي[9] -منذ أكتوبر 2021، أي بعد شهر من تنصيبه رئيسًا للحكومة- «حربَه» على الحركات الاحتجاجية مستخدمًا تدابير تطويق فيروس كورونا، مثل إقرار الحجر الصحي الشامل مدة أيام قليلة وحظر التجول ليلًا، الذي بقي إجراء مُسلَّطًا على التونسيين منذ قرابة العشرة أشهر[10] قبل ذلك، وخلال شهر يناير، أقرَّت حكومة المشيشي حجرًا صحيًّا لمدة أربعة أيام، وهو قرار اتُّخِذ حينها بالتزامن مع دعوة ناشطين إلى الخروج للتظاهر، بمناسبة ذكرى الثورة التونسية، من أجل التنديد بالسياسات الاجتماعية المتبعة من قِبَل الحكومة فيما يتعلق بإدارة أزمة الجائحة، التي أخذت منعرجًا آخر من خلال ارتفاع نسق الاحتجاجات التي عرفت نسقًا تصاعديًّا خلال الثلث الأول من سنة 2021 بمعدل 6 آلاف يوميًّا.

من ناحية أخرى عمل الفاعلون الحكوميون على تحميل نتائج الأزمة الصحية على عموم المواطنين، من حيث مسؤولية ارتفاع الإصابات نتيجة عدم التزامهم خلال فترة ما قبل الحجر الصحي

8- يشير هذا الفصل إلى أنه يمكن معاقبة بالسجن لمدة قد تصل إلى سنتين كلَّ مَن يتعمَّد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات.

9- «مكافحة كوفيد-19 في تونس: حكومة المشيشي. متراك البوليس عوض التلقيح». 2023. Nawaat.

https//:bit.ly3/ZbAuLp

10- نفس المرجع.

الشامل، والتي كانت تقضي بإغلاق المقاهي والمطاعم عند حدود الساعة الرابعة مساء. من ناحية أخرى، كانت السلطات تعمل على البحث عن مسوِّغات لتطوير سياسات جذرية وعقابية تمكِّن من السيطرة على حركة المواطنين خلال فترة الأزمة، حتى إن محافظ بنزرت قام بتقديم قضية إلى النيابة العمومية ضد أربعة مواطنين خرقوا الحجر.

في مستوى آخر دفعت النتائج الاقتصادية الوخيمة، والتي كان تأثيرها قويًّا على الفئات الفقيرة وجزء من الطبقات المتوسطة، حكومةَ الفخفاخ إلى تخصيص منحة مقدَّرة بـ70 دولارًا تمَّ توزيعها عن طريق مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية، والبريد التونسي، كما حاولت الحكومة العمل على خلق «حالة تضامنية مؤقتة» دفَعَت من خلالها البنوك إلى تأجيل سداد القروض (وإن كان ذلك على مضض) وبعض رجال الأعمال إلى تقديم تبرُّعات مالية ضمن حساب جارٍ فتحته وزارة المالية للغرض.

لم تكن تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قادرةً على التقليص من تداعيات الجائحة، بخاصة الاقتصادية، بقدر ما كانت تندرج ضمن سياسة الاحتواء التي فرضها السياق العالمي لإدارة النتائج الإجتماعية، حيث لم تتم المعالجة وفق منطق هيكلي يتعلق بمراجعة السياسات الصحية والاجتماعية ذات الخلفية

النيو ليبرالية[11]، بل وفق منطق «المساعدة الاجتماعية»[12]، بهدف تخفيض حدَّة الاحتقان الشعبي، وهو ما يعني ضمان استدامة تلك السياسات وبقاءها، وهي سياسات دفعت بالدولة إلى التَّخلِّي عن دعم القطاع الصحي، الأمر الذي زاد من حدة اللا مساواة المناطقية والاجتماعية فيم يتعلق بالحق في الصحة. وليس أدلَّ على ذلك من حالة التراخي والإنكار التي توخَّتها حكومة المشيشي، خليفة الفخفاخ الذي قدَّم استقالته إثر قضية تتعلق بالفساد وتضارُب مصالح خلال فترة احتدم فيها الصراع السياسي داخل البرلمان وخارجه. نتيجة ذلك وجَّهت منظَّمة «أنا يَقظ»[13] انتقادات لاذعة إلى حكومة المشيشي، التي رأت أنها فشلت في تأمين اللقاح للتونسيين، دون تمييز ومحسوبية، حيث فضَّل رئيس الحكومة وفريقه قضاء عطلة نهاية الأسبوع خلال شهر يوليو2021 في أحد النُّزُل بمدينة الحمامات السياحية، في الوقت الذي كان كثير من التونسيين يواجهون الموت بسبب الجائحة. في ذلك الوقت كان عدد الإصابات قد وصل إلى حوالي 550 ألف إصابة، وعدد الوفيات 644 وفاة، في حين وصلت نسبة اللقاح في نفس الفترة إلى 8% من السكان، وهي وضعية كانت من بين المسوغات الأكثر

11- نفذت تونس منذ ثمانينيات القرن الماضي برنامجًا تمَثَّل في إعادة الإصلاح الهيكلي، بتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تمَّ بموجبه خصخصة عدة مؤسسات عمومية وتراجع الدولة عن التكفيل بالمسألة الاجتماعية، ويواصل البنك العالمي دفع تونس لتعميق الإصلاحات. https://bit.ly/3PpGxbP

12- الغنوشي (سيرين)، مرجع سابق.

13- «بيان دعم ومساندة للاحتجاجات الشعبية». 2021. I WATCH ORGANISATION - أنا يقظ. https://www.iwatch.tn/ar/article/837.

حضورًا في خطاب رئيس الجمهورية قيس سعيد، الذي قرَّر في 25 يوليو2021 حلَّ البرلمان والإطاحة بحكومة المشيشي وإيقاف مسار الانتقال الديمقراطي. وهو مسار تمَّ إيقافه في سياقٍ تميَّز بحدَّة الصراعات السياسية داخل مجلس نواب الشعب، بين التحالف الذي تقوده حركة النهضة وأحزاب معارضة على غرار الحزب الحر الدستوري الذي تقوده عبير موسي. في نفس الوقت كان هناك حالة من الاحتقان الاجتماعي، بسبب تأخُّر التلاقيح، وارتفاع عدد الموتى خاصة في شهري يوليو وأغسطس 2021، حيث كانت تبثُّ صور مُرعِبَة لأشخاص يفترشون الأرض ولا يجدون أَسِرَّة إنعاش، علاوة على الوعود الكاذبة للحكومة بتلقيح 3 ملايين شخص توفوا في يونيو2021، إلا أن عدد الملقَّحين لم يصل إلى حدود 582 ألف تونسي من ضمن 3 ملايين شخص مُسجَّلين على منظومة إي فاكس.[14]

أوَّلًا: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجائحة

لم تمر الجائحة في تونس دون أن تخلِّف تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فعلى المستوى الاقتصادي بيَّن تقرير برنامج

14- «مكافحة كوفيد-19 في تونس: حكومة المشيشي، متراك البوليس عوض التلقيح». Nawaat .2023.

https//:bit.ly3/ZbAuLp

الأمم المتحدة الصادر سنة 2020[15]، أن النتائج الاقتصادية تعتبر كارثية ومؤثِّرة، خاصة وقد أبانت عن كثير من الصعوبات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد منذ سنة 2008، والتي تفاقمت سنة 2011، على إثر الحركات الاحتجاجية التي أدَّت إلى سقوط نظام بن علي، حيث وصلت نسب التضخم إلى حدود 7% سنة 2011 لتصل خلال الأربعة الأشهر الأولى من سنة 2023 إلى حدود 11% وهي نسبة عمَّقتها الجائحة، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي كانت نسبة النمو سلبيَّةً، حيث بلغت 4.4%، مقارنة بنسبة نموٍّ إيجابية سنة 2020 كان يتوقَّعها قانون المالية لنفس السنة والمقدَّرة بـ2.7%.

لقد تمثَّلت أسباب هذا التراجع في تقلُّص الإنتاج، واختلال علاقة العرض بالاستهلاك، علاوة على تقلص الطلب على اليد العاملة بعد الجائحة، وهو ما جعل تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2022 يتوقع أن تصل نسبة البطالة في فترة ما بعد الجائحة إلى 21.6%، إضافة إلى تراجع نسبة الاستهلاك العائلي من 1.9% إلى -0.8%، أمَّا على مستوى القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرُّرًا فمثَّل قطاع النُّزُل والمطاعم التي انخفضت عائداتها بنسبة 64 بالمائة، والنقل الذي تراجع بنسبة 77.3%، والنسيج والملابس، والجلد- أكثر القطاعات المتضررة، وقطاع التصنيع الذي تراجع بنسبة

15- PNUD "impact Economique du Covid 19 en Tunisie: analyze en termes de vulnerability des ménages et des micros et très petites enterprises" in http://bit.ly/45Z8yfP

27%. وتمثِّل هذه القطاعات قطاعاتٍ حيويَّةً نظرًا إلى أنها الأكثر تشغيلًا، الأمر الذي ساهم في تعقيد الوضع الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد الفقراء، حيث توقع برنامج الأمم المتحدة أن تصل نسبة الفقر إلى 19.23%، والتي تمس بشكل خاص المشتغلين في الفلاحة وقطاعات أخرى كالقطاع السياحي وصغار الحرفيين، وهو ما عزَّز الفقر متعدِّد الأبعاد الذي أدَّى إلى تزايد عدد الفئات الهشة، والتي تتطلب مرافقة اجتماعية من قبل المؤسسات الحكومية. في هذا الصدد قدرت بعض المنظمات غير الحكومية[16] أن نسبة الفقر قد وصلت إلى حدود 40%، كما أكَّد المعهد الوطني للإحصاء أنه قد تمَّت خسارة 160 ألف وظيفة بسبب الجائحة خلال الثلث الأول من سنة 2020[17]، وقد عرف ناتج النمو الخام في الربع الثاني من سنة 2020 تراجُعًا بنسبة 21،3% ليعرف تحسُّنًا بنسبة 5.7%، ليعرف بذلك الاقتصاد التونسي انكماشًا بنسبة 8.8% وهي النسبة الأعلى المسجَّلة منذ الاستقلال، وهو تذبذب كان نتيجة لأسباب خارجية تعلَّقت تحديدًا بتأخر تفعيل التلاقيح، ولكن من ناحية أخرى ازدهرت التكنولوجيا الرقمية مع تصاعد العمل عن بُعد، والذي اعتمدته كثير من المؤسسات الخاصة والحكومية خلال فترة الجائحة. وقد أعلنت الوزيرة المكلفة بالمشاريع الكبرى في يوليو عن خطة إنقاذ اقتصادي،

16- «كورونا يعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تونس». 2020. إندبندنت عربية. https://bit.ly/45FjfER

17- نفس المرجع.

تمتد على مدى أشهر، وتشمل الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لمواجهة تبعات تفشّي فيروس كورونا، وتشمل الخطة -بحسب الوزيرة- المحافظة على نسيج المؤسسات الاقتصادية من خلال مواصلة توفير السيولة لها بضمان من الدولة بقيمة 1.5 مليار دينار، كما تشمل الخطة توفير 100 مليون دينار في إطار مواصلة اعتماد آلية البطالة الفنية عبر دفعات مالية للمُعطَّلين عن العمل بسبب آثار الجائحة.[18]

هذه النتائج الاقتصادية ستكون لها تداعيات على السياق الاجتماعي والسياسي، فمن ناحية المسألة الاجتماعية عزَّزَت الجائحة أهمية إعادة التفكير في مسألة العدالة الاجتماعية والدور التوزيعي للدولة، علاوة على سياسات الحماية الاجتماعية للفقراء والشرائح ذات الدخل المنخفض والطبقات المتوسطة في مجالَيْ الصحة والتشغيل، كما اهتمَّت الجهود بكبار السن والضعفاء المهمَّشين الذين يعيشون المعاناة في هذه الأزمة، ولأن هذا الوباء قد قام بالكشف والتضخيم من المسائل المتعلقة بالفئات السكانية الهشَّة، خاصة وأن الجائحة قد دفعت بالكثيرين إلى البطالة والعمل الهش، وسرَّعَت من اتساع دائرة الاقتصاد اللا نظامي، علاوة على تزايُد نسق الهجرة غير النظامية[19] نحو أوروبا، إضافة إلى هذا

18- تونس تكشف عن تفاصيل خطة إنقاذ اقتصادية، ميدل إيست أونلاين، 13 يوليو 2020 https//:bit.ly3/EvezFG

19- «تصاعد الهجرة من تونس.. أرقام وأسباب (تقرير)». 2023. Aa.Com.Tr.. https://bit.ly/3qVbETz

فقد أظهرت الجائحة «نزعة ذكورية» متجذِّرَة في البنى الذهنية للمجتمع التونسي، إذ كانت النساء هُنَّ المتضرر الأكبر من الأزمة وذلك في مستوى العنف الزوجي والمنزلي[20] الذي لحقهن، علاوة على ضعف مشاركة الحركات النسوية والمجتمع المدني النسوي في ترتيب السياسات المتعلقة بإدارة الجائحة.[21]

1 – من الناحية السياسية، كشفت الجائحة عن هشاشة الممارسات الديمقراطية وعدم تجذُّرها المؤسسي والقانوني والثقافي، حيث لم تعزِّز أزمة الجائحة المشاركة السياسية بقدر ما كانت دافعًا لدى الفاعلين الحكوميين لمركزة السلطة واستعادة الممارسات الاستبدادية والتسلطية[22]، عبر أجهزة الضبط الرسمية للدولة. فعلى المستوى المؤسسي سعت السلطات المركزية إلى تهميش دور السلطات المحلية في إدارة الأزمة الصحية، وكذلك محاصرة الحركات الاجتماعية وقمعها بحجَّة الحجر الصحي، ولكن تعامُل الفاعلين الحكوميِّين لم ينحصر فقط في آليات التحكم السلطوي، بل عملت الحكومة برنامج الاستجابة لتسريع التقدم نحو التغطية الصحية، من خلال زيادة معدلات التمويل العمومي على الخدمات الراعية الصحية وبناء لقدرات الصحة العامة المحلية وتعزيز ورقمنة إيصال خدمات الرعاية الصحية

20- «تونس: جائحة كورونا تزيد العنف ضد المرأة». 2023. الأورو -متوسطية للحقوق. https://bit.ly/463vQRJ

21- «Actualités -Jamaity». 2020. Jamaity.Org. https://jamaity.org/category/actu-des-associations/page/6/.

22- الغنوشي (سيرين). مرجع سابق.

من أجل جعلها أكثر كفاءة، كما كان هنالك سعيٌ حثيث لتوفير اللقاحات والأدوية واحتياجات الرعاية الصحية الأخرى بغضِّ النظر عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمريض. أيضًا، فقد تمَّ اقتراح أن تُستعمل منصات الوسائط الإعلامية لضمان وصول مختلف شرائح المجتمع للمعلومات المحيَّنة حول فيروس الكوفيد.

2 - أما في مستوى الحريات، فقد أبانت أزمة الجائحة أن الإجراءات الوقائية المتخذة للوقاية من المخاطر الصحية للفيروس، قد عرفت انزياحات لانتهاك حقوق الإنسان المتعلقة بالتَّنقُّل والتعبير والاحتجاز، وذلك تحت لافتة قانون الطوارئ. كما كشفت الجائحة أن الفاعلين السياسيين المرتبطين بمسار الانتقال الديمقراطي، كانت تعتريهم رغبة الاستفادة من أزمة الجائحة من أجل تعزيز مواقعهم في السلطة بدل ترسيخ الممارسات الديمقراطية والتشاركية، وهو ما تجسَّد بشكل واضح صريح في مَرْكَزَة السلطة في يد رئيس الجمهورية، وتراجُع كل المؤسسات الوسيطة.[23]

23- بنى الرئيس قيس سعيد تصوُّره للحكم على أساس البناء القاعدي الذي يقيم علاقة مباشرة بين السلطة والشعب. دون وساطة من الأحزاب والنقابات وبناء على قراءة ترى أن الديمقراطية التمثيلية لا يمكن أن تجيب على مطالب الشعب.

ثانيًا: اللامركزية ودور البلديات: ديمقراطية محلية معطوبة

تم التنظير لمبدأ اللامركزية في تونس بوصفه دعامة من دعامات عملية الانتقال الديمقراطي، التي تهدف إلى تعزيز المشاركة للمواطنين في الشأن المحلي، وبالتالي «تمكين الشعب» من آليات المساءلة والمراقبة المواطنية على قرارات المسؤولين المحليين، مثلما تمَّ التنصيص على ذلك في دستور 2014[24]، وهو ما منح الجماعات المحلية القدرة على ممارسة كل التصرفات القانونية، وإدارة شؤونها المحلية باستقلالية عن الدولة والتصرف في ميزانية خاصة بها منفصلة عن ميزانية الدولة[25]، علاوة على هذا، ووفقًا لدستور 2014 الذي تمَّ تعليقه من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد في 25 يوليو2021[26]، فقد تمَّ بموجب الفصل 133 تعميم العملية الانتخابية على عموم الجماعات المحلية. بموجب هذا الفصل تدير الجماعات المحلية مجالس منتَخَبة. تنتخب المجالس البلدية والجهوية انتخابًا، عامًّا، حرًّا، مباشرًا، سرِّيًّا ونزيهًا وشفَّافًا. تنتخب مجالس الأقاليم من قِبل أعضاء المجالس البلدية والجهوية. يضمن القانون الانتخابي تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية، ولم يكن من أهداف اللامركزية في تونس فقط تعزيز المشاركة الديمقراطية مثلما نصَّت على ذلك

24- يركس (سارة)،المعشر (مروان) «اللامركزية في تونس: تعزيز المناطق وتمكين الشعب» مركز مالكوم كارنيغي للشرق الأوسط.

25- نفس المرجع.

26- أصدر قيس سعيد يوم 22 سبتمبر 2021 أمرًا رئاسيًّا يتعلق بتدابير استثنائية تتمثل في تعليق العمل بباب السلطة التشريعية من دستور 2014.

الأُطُر القانونية، بل كذلك تعزيز التنمية المحلية وجعلها أكثر تشارُكية في مستوياتها الاقتصادية والثقافية، وجعل الخدمات العمومية أكثر قربًا، فالمطالبات الاجتماعية[27] في تونس كانت ضمنيًّا متعلِّقة بمزيد من «دولة القرب»[28] بدل مركزة السلطة في العاصمة. إلا أنه، وعلى الرغم من وجود أُطُر قانونية تمثَّلت بشكل خاص في مجلة الجماعات المحلية، وجود خطابات لفاعلين حكوميين وغير حكوميين داعمة لمسار اللامركزية كطريقة للحوكمة، فإن هذا المبدأ بقي «خيالًا في خيال» وفق عبارة أستاذ القانون الخاص ناجي البكوش[29]، فالنظام السياسي في تونس كان تاريخيًّا شديدَ المركزية، سواء في زمن بورقيبة أو زمن بن علي، وهي مركزية رافَقَت تجربة الانتقال الديمقراطي التي عرفتها تونس منذ 2011، حيث يقول أحد المسؤولين الحكوميين عن مسار اللامركزية في تونس: المعضلة الرئيسة التي واجهناها حين بدء عملية اللامركزية كانت هيمنة النظام المركزي الذي انعكس سلبًا على البلديات، التي تحوَّلَت إلى مرافق تابعة ومجردة من الصلاحيات. خلقت هذا المركزية بيروقراطية مكثفة وشوهت صورة البلديات»[30]، علاوة على هذا استند التقسيم البلدي إلى هواجس أمنية أكثر منها تنموية أو ديمقراطية، حيث

27- مرقص (سارة)، المعشر (مروان)، مرجع سابق.

28- مرقص (سارة)، المعشر (مروان)، مرجع سابق.

29- مرقص (سارة)، المعشر (مروان)، مرجع سابق.

30- مرقص (سارة)، المعشر (مروان)، مرجع سابق.

تم توظيف التقسيم البلدي للسيطرة على المناطق الأكثر إثارة للمشاكل وتعزيز سلطة الدولة المركزية على المجال الترابي، والدليل على ذلك إحداث الكثير من البلديات[31]، دون الأخذ في الاعتبار المتطلبات التنموية، وهذا ما جعل كثيرًا من المسؤولين البلديين، من خلال دراسة قامت بها الجمعية التونسية للتماسك الاجتماعي بدعم الوكالة الأمريكية للتنمية[32] سنة 2022، يقرُّون بكون البلديات هي تقريبًا مؤسسات منزوعة الصلاحيات وتقتصر مهامها على المهمات الكلاسيكية، كرفع الفضلات وتهيئة بعض الشوارع، وهو ما جعل العلاقة التي تقيمها مع المواطنين هي علاقة بيروقراطية، وإدارية بحتة ولم تستطع أن تتحوَّل إلى أطر مشاركة لدعم المواطنة الفعَّالة[33]. وقد عزَّزَت أزمة الجائحة حالة من التَّوجُّس ميَّزت علاقة الفاعلين الحكوميين مع الجماعات المحلية فيما يتعلَّق بسلطة البلديات في أخذ مبادرات لمواجهة الأزمة الصحية[34] ومواجهة مخاطر الفيروس. تجسَّد هذا التَّوجُّس في صراعٍ تَموقَع[35] بين المركز والمحلي. فمن ناحية الوسائل القانونية، لهذا الصراع أصدر رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ بتاريخ 25 مارس 2020 منشورًا حول وجوب التنسيق

31- «مرصد بلدية». 2023. https://baladia.marsad.tn/nouvelles_municipalites.

32- غربالي (فؤاد). تأثير السياسات المحلية حول الشباب (العطوبية والتطرف العنيف). الجمعية التونسية للتماسك الاجتماعي 2022.

33- غربالي (فؤاد). نفس المرجع.

34- دربالي (منال). نفس المرجع.

35- دربالي (منال). نفس المرجع.

مع سلطة الإشراف قبل اتخاذ التدابير والإجراءات في إطار الوقاية من خطر تفشّي فيروس كورونا المستجد[36].

يؤكّد المنشور أن كل المسؤولين في الدولة، بما في ذلك الولاة ورؤساء البلديات، عليهم مراجعة سلطة الإشراف وجوبًا بصفة مسبقة في صورة اتخاذ إجراءات وقائية إضافية، ولم يتردد إلياس الفخفاخ حينها في التصريح بأنه: «وقت الأزمات لا توجد لا مركزية، وفي وقت الحرب لا مجال للاجتهاد، لا بُدَّ من العودة إلى مركزية القرار»، وقد أدَّى هذا المنشور الذي يشوبه كثيرٌ من الخلل القانوني (المجالس البلدية لا تخضع للسلطة المباشرة لوزارة الداخلية)، فيما يتعلق بعلاقة السلطات المركزية بالسلطات المحلية، فالمجالس البلدية كانت منتخبة منذ 2018 وهي لا تخضع لسلطة الإشراف الحكومي والعلاقة بينهما لا تنظِّمها المناشير، وهو ما جعل كونفدرالية البلديات[37] تعبِّر عن امتعاضها من المنشور، وتدعو المسؤولين الحكوميين إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار مبدأ اللامركزية ودور البلديات في مواجهة الجائحة من خلال تشكيل خلايا أزمة وعمليات التعقيم. لكن الأمر لم يكن يتعلق بمسارات قانونية بقدر ما كان مرتبطًا من ناحية بتجذُّر المركزية في البنى الذهنية للفاعلين السياسيين في تونس، واستبطان المواطنين من

36- دربالي (منال)، نفس المرجع.

37- منال (دربالي)، نفس المرجع. انظر أيضًا عصام الصغير، السلطة المحلية على محكّ الأزمات... اللامركزية في زمن الكورونا، 2020، المفكرة القانونية، https://tinyurl.com/29lhq7aw.

ناحية لمركزية الدولة ورغبة المركز في استثمار الجائحة، من أجل التعزيز السياسي للهيمنة أي بمعنى احتكار العنف ضد المخالفين واحتكار إنتاج الخطاب حول الجائحة، ولكن أيضًا من أجل تسويق صورة عن المركز بوصفه الأكثر قدرة على التدخل الناجع والسريع. هذا الأمر كان يتقاطع كثيرًا مع الممارسة السياسية للرئيس قيس سعيد، رغم اختلاف الصيغ، الذي قرَّر إلحاق بتاريخ 24 نوفمبر 2021 وزارة الشؤون المحلية بوزارة الداخلية، ما يعني أن مسار اللامركزية لم يَعُد يشكّل أولوية رسمية. حيث أدَّى تفكُّك المشهد السياسي إلى جعل بناء علاقات متوازنة وثابتة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية يمثِّل تحديًا. لذا فبالإمكان تتبُّع العلاقة وحالة الإرباك الموجودة تزامُنًا في حالة عدم الاستقرار الناتجة أساسًا عن تولي خلال عامين فقط ثلاثة رؤساء وزراء قيادة الأزمة الوبائية: يوسف الشاهد (27 أغسطس 2016- 27 فبراير 2020)، إلياس الفخفاخ (27 فبراير 2020- 2 سبتمبر 2020) وهشام المشيشي (2 سبتمبر 2020- 25 يوليو 2021) ثمَّ فراغ حكومي لأكثر من شهر ونصف، علاوة على تزايُد الاستقطاب وتصاعد التوترات داخل البرلمان وبين المؤسسات التشريعية والتنفيذية للدولة. الملاحظ أن العلاقة بين المركزي والمحلي اختلفت واتَّسمَت أحيانًا بالضعف وأخرى بالمرونة والقوة بحسب شخصية رئيس الحكومة ومستويات تعاونه أصلًا مع مؤسسة الرئاسة أو تصادمه معها.

لكن بالمقابل كان دور البلديات إيجابيًّا على المستوى المحلي، حيث كانت البلديات نشيطة منذ الإعلان عن الحالة الأولى في 2

مارس، واستطاعت إنشاء خلايا أزمة داخل المجالس البلدية بالتعاون مع رجال الأعمال والمجتمع المدني والأكاديميين، وأظهر نوعًا من الجاهزية والاستباقية في احتواء الأزمة، كما اتخذت إجراءات وقائية، مثل إجراءات التعقيم ومنع التجمعات وإغلاق قاعات الأفراح والمقاهي، ولعبت كذلك دورًا فعَّالًا وبديلًا من السلطة المركزية في غلق بعض الفجوات الموجودة في منظومة الحماية الاجتماعية ومساعدة على توزيع التبرعات وتسهيلها للفئات الهشَّة، مع توفير مأوى في بعض المناطق للنساء المعرَّضات للعنف، لكن حساسية السلطة المركزية من تدخُّل البلديات دون استشارة المركز وامتناعها عن مشاركة المعلومة وبالأخص لائحة المصابين بالكوفيد مع السلطة المحلية، ممَّا أثار امتعاضًا من كثير من المجالس البلدية.

لكن مع ذلك، وبتاريخ 8 مارس 2023، سيذهب رئيس الجمهورية إلى إعلان مرسوم يحلُّ بموجبه المجالسَ البلدية، وتعويضها بمجالس مؤقتة يشرف عليها مسؤولون إداريون، وقد وظَّف رئيس الجمهورية في هذا الصدد عدة نقاط كمسوغ للقرار الذي تمَّ إصداره على إثر المواجهات الدموية التي تلت أحداث 26 يناير 1978، والتي قادها الاتحاد العام التونسي للشغل ضد السياسات الاجتماعية للحكومة، على غرار العلاقة المتوترة بين محافظ ولاية بنزرت ورئيس بلدية المكان بخصوص تهيئة الشوارع بمناسبة عيد الجلاء، وهو توتُّر تمَّ بموجبه إعفاء رئيس البلدية المحسوب على حركة النهضة الإسلامية بناء على مرسوم صدر في

شهر نوفمبر 2022، وذلك «لثبوت ارتكابه أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة للقانون والإضرار الفادح بالمصلحة العامة»، تمثَّلت في رفضه عدم احترام التسلسل الإداري، ووضع عبارة وزارة الداخلية على أوراق المراسلات الإدارية. إضافة إلى ذلك جاء هذا القرار على خلفية تخلِّي كثير من البلديات عن مهامها الأساسية المتمثلة في رفع الفضلات، فقد عرفت مدينة صفاقس ثاني أكبر مدن البلاد أزمة نفايات خانقة، بسبب أزمة مصبِّ القنَّة في مدينة عقارب المجاورة، وهي أزمة تفسَّر في جزء منها بحالة الإرباك القائمة في العلاقة بين السلطة المركزية والمحلية، حيث لا تمتلك السلطات المركزية سياسة بيئية واضحة وخاصة فيما يتعلق بالتصرف في النفايات، وهو الأمر التي تفتقده السُّلطات المحلية التي ترى أن مجال فعلها وتدخُّلها محدود ومرهون بالمتدخِّلين الحكوميين، علاوة على تواتُر استقالة أعضاء المجالس البلدية نتيجة الخلافات السياسية، وهكذا يظهر أن أزمة الجائحة في تونس كانت بمثابة «الفاعل غير البشري»، التي تفاعَلَت مع سياق محلي متأزم اقتصاديًّا وغير مستقر سياسيًّا، ممَّا ساهم في إضعاف الديمقراطية المحلية وتعزيز الممارسات التسلطية المبنية على تكثيف مركزية سلطة الدولة البيروقراطية، وقلَّص من هامش المشاركة السياسية للمواطنين في بناء وتقييم السياسات العمومية على مستوى محلي، وهو ما كان له الأثر السلبي على الشباب والنساء، فقد صرَّح كثير من الشبان الذين شملتهم الدراسة التي قامت بها الجمعية التونسية للتماسك

الاجتماعي[38]، أن علاقتهم بالشأن البلدي تعتبر محدودة، وأنهم لا يشعرون بأي وجود لسياسات محلية تعمل على تغيير أوضاعهم، وأن مشاركتهم ضعيفة، وهو نفس الأمر بالنسبة إلى النساء، حيث يسيطر الرجال على المجالس المحلية ولا يوجد تأثير للنساء على القرار البلدي، فحتى لجان المرأة والشباب لا تحظى بأية قوة قانونية تجعل من مقترحاتها ملزمة وذات تأثير، وهذا أمر راجع إلى ضَعف تبنِّي مسار اللامركزية على المستوى المحلي، وقد ساهم ضعف تأثير النساء على القرار في المستوى المحلي إلى جعل كثير من النساء يواجهن وحدهن تداعيات الجائحة، خاصة مع تأخُّر القرار الحكومي على المستوى المركزي فيما يتعلق باستراتيجية التَّوقِّي من الجائحة، وتشريك السلطات المحلية في اتخاذ القرار، وتَشارُك المعلومة بخصوص التأثيرات الاجتماعية، ودعم الفئات الهشَّة والتي تُشكِّل النساء أغلبها.

1 – الحريات الأساسية على محك الإجراءات الاستثنائية.

2 – تفعيل حالة الطوارئ.

لا يوجد في المنظومة القانونية التونسية نصوص لتنظم حالة

38- تأثير السياسات المحلية حول الشباب (العطوبة والتطرف العنيف)،الجمعية التونسية للتماسك الاجتماعي.

الطوارئ والمخاطر الصحية[39] بشكل صريح، وهذا ما جعل السلطات تفعل المرسوم عدد 50 الصادر[40] في 1978، حيث لم يقع التَّخلِّي عن هذا القانون أو حتى تنقيحه، وذلك سواء في عهد بورقيبة أو بن علي أو في فترة الانتقال الديمقراطي››. يمكن هذا القانون السلطات الإدارية على المستوى المركزي والجهوي من اتخاذ إجراءات استثنائية في حالات الطوارئ لفرض قيود، قد تكون صارمة، على الفضاء العمومي وعلى الحقوق الإنسانية، مثل: حق التَّنقُّل، وحق التعبير وحق التظاهر السلمي، بل إنه يمكن فرض عقوبة الإقامة الجبرية في بعض الحالات. في هذا الصدد وجدت السلطات التونسية إبان الجائحة في هذا القانون مرجعًا معياريًّا لفرض عدة قيود على الحقوق الإنسانية ولإعطاء المقاربة الأمنية الأولوية على حساب المقاربة الاجتماعية والتنموية، وهو ما جعل السلطات تعزِّز الممارسات غير الديمقراطية وتدفع المواطنين إلى التطبيع معها تحت تَعِلَّة التوقي من انتشار الفيروس.

بخصوص الجوانب الحقوقية المرتبطة بالمسألة الاجتماعية، كشفت الجائحة بل وأكَّدَت وجود تفاوت اجتماعي ومناطقي كبير فيما يتعلق بالحق في الصحة، وهي تفاوُتات مرتبطة في

39- Ben Mahfoud (Haykel), «L'Etat d'exception, nouveau régime de droit commun: des doit et libertés ? du terrorisme à l'urgence sanitaire» in Annuaire international de justice constitutionnelle n°36 -2020-2021.Dois: https://doi.org/10.3406/aijc.2021.2918

40- تم إصداره على إثر المواجهات الدموية التي تلت أحداث 26 جانفي 1978 والمعروفة بالخميس الأسود. والتي قادها الاتحاد العام التونسي للشغل ضد السياسات الاجتماعية للحكومة.

الحقيقة بنموذج تنموي له جذور تاريخية طويلة لم تنجح الثورة في اجتثاثها وتغييرها، وهو ما جعل الولوج إلى العلاج في زمن كورونا، خاصة بالنسبة إلى أَسِرَّة العناية المركزة امتيازًا مناطقيًّا حيث كشفت الجائحة ضعف البنى التحتية الصحية في مختلف الولايات، وبالأخص الولايات والمناطق الداخلية والحدودية، إذ يوجد فقط 331 سريرًا للعناية المركزة على المستوى الوطني، أي ما يعادل ثلاثة أَسِرَّة فقط لكلِّ 100 ألف مواطن. علاوة على هذا فمحافظة مثل تطاوين مثلًا، وهي أكبر المحافظات في تونس من حيث المساحة، لم يكن يوجد فيها سنة 2016 سوى ثلاثة أطباء توليد كما لا يوجد حتى الآن، رغم مرور الجائحة، أقسام إنعاش بولايتي تطاوين والقصرين وبعض الولايات الأخرى التي تعاني نقصًا في الكادر الطبي بحُكم هجرة الأطباء وتوقُّف الدولة عن القيام بانتدابات، ولم يكن حين انتشر الوباء في ولاية تطاوين سوى خمسة أَسِرَّة إنعاش لحوالي 150000 نسمة[41]، وسيارَتَيْ إسعاف، كما لا تتوفر في هذه الولاية أية مصحَّات خاصة، وهو ما اضطرَّ عديدًا من المصابين، ممَّن تتوفر لهم الإمكانيات المادية، إلى التنقل إلى تونس العاصمة والمدن الساحلية، حيث تتوفَّر وحدات صحية في القطاع الخاص أكثر نجاعةً مقارنة بما هو موجود في المناطق الداخلية. فالقطاع الصحي العمومي قد أنهكته سنوات الخصخصة وتملُّص الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية. لهذا لم

41- للموم (ألفة) تونس: إدارة أمنية لجائحة كورونا على حساب الحق في الصحة. موقع أوريان 21 مارس وإبريل 2020.

تجد الدولة بُدًّا من معالجة التداعيات سوى إعادة نفس الممارسات التي كان يمارسها نظام بن علي في التعاطي مع الأزمات، والتي تقوم على الاعتماد على الجهاز البيروقراطي للدولة المتمثِّل في وزارة الشؤون الاجتماعية والمعتمديات، عبر تقديم مساعدات ظرفية وبسيطة إلى الفئات الفقيرة من المسجَّلين في السجلات الرسمية للدولة، في حين يتم إقصاء كثير من الفئات اللا مرئيَّة من العاملين في القطاع غير الرسمي والذي تُقدَّر نسبة مساهمته في الناتج الوطني الخام بحوالي 35%[42]. يظهر التعاطي الرسمي مع المسألة الاجتماعية في سياق الوباء تعاطيًا يقوم على مبدأ الحاجة إلى» وليس على «الحق في»، فالتعاطي مع المتضررين من الجائحة تمَّ على أساس كونهم «وضعيات» اجتماعية، وليسوا «مواطنين» يتوجَّب على الدولة حمايتهم، فالجائحة كانت بهذا المعنى آلية من آليات إعادة الفرز والاستبعاد الاجتماعي التي لم تستطع الحكومات المتعاقبة تقليصها والفكاك منها، فرغم مصادقة تونس على عدَّة معاهدات دولية بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[43] والحق في الصحة[44]، فإن أزمة الجائحة قد كشفت

42- «L'ÉCONOMIE INFORMELLE EN TUNISIE: Définitions, Analyse Exploratoire Et Esquisse D'Une Stratégie Intégrée | Programme De Développement Des Nations Unies». 2023. UNDP, https://bit.ly/3P5p5rX

43- على الصعيدين الإقليمي والدولي، صادَقَت تونس على عدة صكوك تُثبِت الحق في الصحة، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي تنصُّ المادة 16 منه على أن «لكل شخص الحق في التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها».

44- «تونس: اعتقال مئات الأشخاص بعد تجدُّد الاحتجاجات الليلية والجيش ينتشر في عدة مدن». 2021. فرانس 24. https://bit.ly/482VLeh

عن تفاوتات مجحفة، وهي تفاوتات مسَّت بشكل خاص المناطقَ الأكثر هشاشةً، على غرار الأرياف، والأحياء الشعبية التي لم تجد السلطات سوى تحريك الجهاز البيروقراطي الأمني من أجل التَّحكُّم فيها، وليس أدل على ذلك من تعبئة القوات الأمنية وقوات الجيش لتنظيم الطوابير التي كانت تطالب بالمساعدات والتدخل أحيانًا ضدها بعنف، لكن المقاربة الأمنية يبدو أنها كانت أكثر شمولية وعملت -مثلما ذكرنا- على إدارة الجائحة عبر آلية الوصم والإقصاء الاجتماعي، وهو إقصاء مس بشكل خاص متساكني الأحياء الفقيرة المتاخمة للمدن الكبرى حيث تكثَّفت الدعاية الإعلامية ضدهم، من خلال اعتبارهم غير واعين بالشكل الذي يجعلهم يحترمون الحجر الصحي.

ثالثًا: الوصم والاستبعاد المجالي في زمن الجائحة

ساهمت الأزمة الوبائيَّة، في بداياتها، في إعادة إنتاج مقولات: الذُّعر والعنصريَّة، لدى مجموعات من المجتمع التونسي تجاه المهاجرين الأفارقة، ليس بسبب المخاوف من انتشار العدوى فحسب، بل لغياب استراتيجيات حكوميَّة حمائيَّة لهم. يمثِّل المهاجرون الأفارقة غير النظاميِّين ما يناهز 20% من نسبة المهاجرين الإجمالية، التي تتضمَّن طَلَبةً وهاربين من جحيم الاقتتال والفقر بالإضافة إلى المنتظرين لفرص الإبحار إلى أوروبا عبر «قوارب

الموت». وفي هذا السياق بالتحديد، لا يمكن الادِّعاء أن تقديم بعض المساعدات الماليَّة الغذائيَّة أو التعاطف الإعلامي- المجتمعي مع المهاجرين «الأفارقة»، قد جعل القضيَّة ذات أولويَّةٍ قصوى في جدول أعمال الحكومات المتتالية في تونس. لكن، ساهمت بوادر التركيز المكثَّف على القضية في تحريك الملف في دوائر الحوكمة اللا مركزيَّة (البلديات)، من خلال مبادرات تشارُكيَّة (الحكم المحلي/ مجتمع مدني/ المواطن) لبناء استراتيجيات أكثر مرونةً واستعدادًا للاستجابة لحاجيات هؤلاء المهاجرين من ناحية أولى، وتقليص مظاهر اللا مساواة والتَّعسُّف الاجتماعي (أجور/ طرد من العمل أو المنازل/ عنصريَّة/ وصم/ استغلال...) في خِضَمِّ تحوُّلات وطنية راهنة من ناحية أخرى.

- **الأحياء الشعبية: فضاءات للوصم في زمن الجائحة**

وجدت الحكومة خلال الأيام الأولى للحجر الصحي مجالًا زمنيًّا لتكريس الصورة السائدة عن الأحياء الشعبية، والتي تتمثَّل في كونها «مناطق خارج السيطرة»، ولا يرغب مُتساكِنوها في الالتزام بتعليمات الحجر التي فرضتها السلطات منتصف شهر مارس من سنة 2020، وهو ما دفع بالسلطات إلى مزيد من تشديد سلطتها في تلك الأماكن، وهو ما حدا بكثير من الشبان العاطلين عن العمل والناقمين على سلوك قوات الأمن إلى الدخول في مواجهات مع قوات

الشرطة، على غرار ما حدث أول أيام الحجر في مدينة صفاقس[45]، كما تمَّ تداول فيديوهات عبر التواصل الاجتماعي تظهر فيها الشرطة وهي تعنِّف شُبَّانًا قاموا بخرق الحجر الصحي[46].

في نفس الوقت كان الخطاب الطبي بالتحالف مع وسائل الإعلام، التي كانت متحيِّزة للرؤية الحكومية وانعكاسًا لها، يمارس الشجب المستمر لسلوك متساكني الأحياء الفقيرة الذي وصف بالمتهور وغير اللائق. في هذا السياق حاولت «البرجوازية الصغرى» الممثَّلة بقوة في وسائل الإعلام، أن تفرض وجهة نظرها للحجر الصحي من خلال تقديم نصائح لمتساكني الأحياء الفقيرة، بأن يلزموا بيوتهم وبأن يستغلوا ذلك للمطالعة ومشاهدة الأفلام، وممارسة الهوايات التي يحبونها. في الوقت ذاته كان الخطاب الحكومي يتجاهل الأوضاع الصعبة التي يعيشها متساكني تلك الأحياء، خاصة فيما يتعلق بالسكن، حيث تبيَّن أن ضيق المساكن والنهج لا تتناسب مع إجراءات التباعُد الاجتماعي، فأغلب الشبان الذين يعيشون هناك يعوزهم السكن المستقل، ويعاني كثير منهم من الانقطاع المدرسي، والبطالة، وينخرط كثير منهم في الاقتصاد غير النظامي وغير المهيكل. هذا الأمر تحديدًا هو ما جعل من الشارع مجالهم الحيوي الذي عملت السلطات على استبعادهم منه خلال فترة الحجر، دون أن توفِّر لهم أية دعامة اقتصادية ناجعة

45- نفس المرجع.

46- نفس المرجع.

أو نفسية ناجعة، وهو ما جعل من فترة الحجر الصحي بالنسبة إلى متساكني الأحياء الشعبية فترة تتميز بالمعاناة والعنف، سواء ذلك الموجَّه من قِبل السلطات تحت تَعِلَّة تطبيق إجراءات الحجر الصحي، والعنف الأسري الذي كانت النساء من أولى ضحاياه، وهي معاناة تجد جذورها في المناطق الداخلية التي يضطر متساكنوها إلى النزوح إلى المدن الكبرى من أجل العثور على شغل، وهو ما لا يتوفر للجميع الذين يضطرون إلى الانخراط في مهن غير مستقرة، والاعتماد على الاقتصاد غير النظامي، وهو سياق شجَّع على الهجرة غير النظامية انطلاقًا من تونس، خاصة مع وجود مهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء وتنامي عصابات تجارة البشر، حيث تجاوز عدد المهاجرين غير النظاميين نحو السواحل الأوربية حوالي 10 آلاف مهاجر غير نظامي سنة 2020، وتجد هذه المسألة جذورها في غياب سياسات تنموية وعدم التمكُّن من خلق استقرار سياسي، إضافة إلى عدم قدرة الحكومات بعد الثورة على أن تقلِّل من حدَّة التمايز المناطقي بين الجهات. مثَّل هذا السياق مناخًا أثَّر بشكل حاد في الصحة النفسية والذهنية للشباب الذين لم يجدوا من خيارات سوى الانخراط في السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، على غرار العنف الموجَّه للذات وللآخر واستهلاك المخدرات... إلخ، كردِّ فعل على ضبابية المستقبل.

- **حرية التنقل**

لم تكشف أزمة الجائحة فقط عن الفروقات الاجتماعية والمجالية التي لم تستطع الدولة حلَّها والتعاطي معها على نحوٍ يُعزِّز قدرات المجتمع على الصمود، لكنها كشفت أيضًا عن أنّ التعاطي مع الحريات الأساسية لم يكن متجذِّرًا لدى الأجهزة الرسمية المكلَّفة بتطبيق ترتيبات الحجر الصحي، التي اتخذت إجراءات غلب عليها التسرع والارتجالية في بعض الأحيان[47]، على غرار غلق الحدود الذي تمَّ بقرار من رئيس الحكومة بناء على التشاور مع رئيس الحكومة، حيث قامت السلطات يوم 14 مارس 2020 بغلق الحدود البحرية وإعلان تعليق الرحلات من وإلى إيطاليا، ليتم بعد يومين إغلاق نهائي لكافة المنافذ الجوية، والبحرية والبرية، باستثناء رحلات الإجلاء والتبادل التجاري، وهو ما خلق حالة إرباك في صفوف المسافرين. في هذا الصدد اعتبرت منظمة «محامون بلا حدود» في أحد تقاريرها[48] أن القرار السريع لغلق الحدود والذي تم وضعه واتخاذه دون أي إعلام مسبق أدَّى إلى عدة حوادث في مستوى الحدود البرية. حيث وجد 65018 تونسيًّا يوم 20 إبريل أنفسهم غير قادرين على عبور الحدود التونسية الليبية على مستوى معبر رأس جدير، وهو ما اضطرَّهم إلى الدخول بالقوة؛ ما جعل قوات الأمن والجيش يتدخلان لوضع حدٍّ لذلك، علاوة على إيقاف الذين

47- Avocats sans Frontières "deux mois de luttes contre le covid 19 en Tunisie: Analyse en matière d'Etat de droit".

48- Avocats sans frontières, ibid.

قاموا بعملية الدخول بالقوة علاوة على وضعهم في أماكن معزولة لممارسة الحجر الصحي.

- **العزل الإجباري للوافدين ولمن وقع إجلاؤهم: تأخر في السند القانوني**

قرَّرَت الحكومة في نفس السياق إجبار المواطنين والوافدين الذين وقع إجلاؤهم على الدخول في عملية حجر صحي إجباري، في أماكن تُقرِّرها السُّلطات الصحية. اتخذ القرار يوم 13 مارس 2020، ولكن لم ينظم وفقًا لمرسوم إلا يوم 17 إبريل 2020، وهو ما شكَّل غموضًا وغياب شفافية فيما يتعلق بمستوى اتخاذ القرار ودليلًا على عدم التنسيق بين الأطراف المتداخلة في الأزمة، والذي دفع بمواطنين وقع إجلاؤهم من تركيا وإيطاليا يوم 20 إبريل 2020 إلى رفض الحجر الإجباري في الأماكن التي خصَّصَتها الحكومة، الأمر الذي جعل وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة، يصرِّح لوسائل الإعلام المحلية بأن القضاء سيكون ممثِّلًا في المطار لمراقبة عملية الحجر الصحي.

في نفس السياق اعتبرت منظمة «محامون بلا حدود»، أن الحجر الصحي الإجباري الذي فرضته الحكومة على المواطنين الذين وقع إجلاؤهم في أماكن تختارها هي، يشكِّل عملية تقييد للحرية[49]،

49- Avocats sans frontières, ibid.

والذي لا يمكن تنفيذه إلا ضمن شروط محددة، في هذا الصدد وجد مئات من التونسيين أنفسهم محجوزين كامل اليوم في عدة نُزُل دون أي سند قانوني.

- **حظر التجول: الخضوع لتقديرات السلطة الأمنية**

مثَّل حظر التجول ومنع المواطنين من مغادرة منازلهم أحد آليات الإدارة الأمنية لأزمة الجائحة، وقد عرفت هذه الآلية التي ترتكز على تقييد حرية التنقل في المكان والزمان، فقد وقع اعتمادها على عدة مراحل تراوَحَت قبل اتخاذ قرار الحجر الشامل، من منع الخروج بدءًا من الرابعة مساءً إلى السادسة صباحًا، وصولًا إلى حظر التجول الشامل الذي لا يتيح المغادرة سوى في الحالات الخاصة جدًّا، وقد أعلن رئيس الجمهورية يوم 18 مارس 2020، على إثر اجتماع مجلس الأمن القومي حظر التجول في كامل مناطق الجمهورية من الساعة السادسة مساءً إلى حدود الساعة السادسة صباحًا، والذي يقضي بمنع تجول الأشخاص والعربات باستثناء الطواقم الطبية العاملة والأشخاص الحاملين لتراخيص عمل ليلًا ولضرورات صحية.

استند رئيس الجمهورية لاتخاذ هذا الإجراء إلى الفصل 80 من الدستور، الذي ينظِّم حالة الاستثناء، وذلك لمجابهة الجائحة بوصفها خطرًا داهمًا، ولكن عملية المنع القانوني خلقت «مناطق

غموض» و«حالة لا يقين»، حيث لم يتمَّ تقديم توضيحات إجرائية مفصَّلة وهو ما فتح الباب لبعض الاجتهادات ذات الطابع الأمني الذي أدَّى إلى انحرافات مسَّت حقَّ التَّنقُّل. في هذا الإطار عمل عديد من محافظي الولايات، بالتوازي مع قرار رئيس الجمهورية، إلى الاستناد إلى قانون الطوارئ الذي يتيح لهم فرض قيود واتخاذ إجراءات دون الرجوع بشكل مباشر إلى السلطة المركزية، وفي هذا الصدد أصدر مُحافِظ ولاية الكاف[50]، الواقعة في شمال البلاد، منشورًا يقضي بمنع التجول من الساعة السادسة مساءً إلى حدود الساعة السادسة صباحًا، وقد كانت الأحكام التي واجهها المواطنون الذين خرقوا الحجر الصحي أحكامًا سجنية قاسية[51]، وخطايا مالية تراوَحَت بين 600 و2500 دينار تونسي، وفي هذا الإطار واجه عدَّة أشخاص في مدينة قفصة، جنوب البلاد، ستة أشهر سجن وبخطيَّة مالية قُدِّرَت بـ120 دينارًا، وواجه أشخاص آخرون في سيدي بوزيد، وسط البلاد، أحكامًا تصل مدتها إلى سنتين مع خطية مالية مقدرة بـ2500 دينار تونسي.

- **حرية التعبير**

لم تتعرض حرية التعبير لانتهاكات كبيرة أثناء الجائحة، فالتعليقات التي كانت تنتقد عمل السلطات كانت متواصلة على

50- Avocats sans frontières, ibid,

51- Avocats sans frontières, ibid

وسائل التواصل الاجتماعي وفي بقية وسائل الإعلام العمومية والخاصة، ولكنَّ كثيرًا من القوانين التي تعمل السلطات على تأويلها من أجل تقييد حرية التعبير بقيت فاعلةً، من ذلك القوانين المتعلقة بالاعتداء على الموظفين العموميين أثناء أداء مهامهم بنسبة أمور باطلة إليهم، حيث تمَّ اعتقال مدوِّنَيْن اثنين في مايو 2020، لاتهامهما السلطة المحلية بالفساد فيما يتعلق بتوزيع المساعدات، في حين واجه صحفي انتقادات وزير الصحة، المحسوب على حركة النهضة الإسلامية، بإهانات على شبكات التواصل الاجتماعي، كما تمَّ سجن المدوِّن والناشط المحلي بجهة منوبة أنيس المبروكي، وذلك بعد يوم واحد من بثِّه فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي يوثِّق لحشد من المواطنين في جهة طبربة (30 كلم غرب العاصمة تونس)[52]، وقد تجمَّعوا خارج مكتب رئيس البلدية المغلق للمطالبة بمساعدات مالية كانت الحكومة قد وعدت بها، وقد حوكم المبروكي استنادًا إلى 316 و128 من المجلة الجزائية، حيث وُجِّهَت إليه تهمة إثارة ضجيج وضوضاء من شأنها تعطيل صفو النظام العام»، بالإضافة إلى «نسبة إلى موظف عمومي أمور غير قانونية متعلِّقة بوظيفته دون أن يدلي بما يثبت صحة ذلك»، أمَّا في مدينة تاجروين من محافظة الكاف الواقعة في الشمال الغربي (175 كلم غرب

52- «انتكاسات لحرية التعبير في تونس أثناء كفاحها ضد كوفيد-19». 2020. الأصوات العالمية. https://ar.globalvoices.org/2020/05/06/64558/.

تونس)، فقد سُجِنَت الناشطة المحلية هاجر العوادي[53]، لاتهامها السُّلطات المحلية بالفساد بتوزيع السميد في مقطع فيديو نشرته على فيسبوك في 12 إبريل 2020، حيث قالت إنها قد تعرَّضَت للاعتداء أثناء تقديمها شكوى إلى الشرطة مع خالها، وحُكِم عليها أثناء مثولها أمام المحكمة بتهمة «هضم جانب موظف عمومي» بموجب الفصل 125 من المجلة الجزائية، كما عاشت تونس حملات على شبكات التواصل الاجتماعي تستهدف الصحفيين الناقدين حينها لأداء الحكومة، حيث تعرض الصحفي خليفة شوشان المعلق الصحفي بالإذاعة الوطنية لحملة من أعضاء حركة النهضة، نتيجة انتقاده لوزير الصحة عبد اللطيف المكي. كانت الانتقادات الموجَّهة إلى شوشان مشوبةً بكثير من العبارات العنصرية التي استهدفت البشرة السوداء للصحفي.

اعتبر الخطاب الحكومي حينها أن ما تقوم به السلطات هو بمثابة الحرب ضد الجائحة، وشبَّه وزير الصحة بـ«الجنرال»، وهذه المماثَلَة بين الحرب ومقاومة الجائحة كانت أساسًا للسُّلطات كي تبرِّر من خلاله قمع الصحفيين، والمدوِّنين والناشطين على الإنترنت، حيث رأت حينها الأحزاب المسيطرة على البرلمان أن تستغلَّ الجائحة لتسجيل نقاط سياسية لفائدتها، وعلى رأس تلك الأحزاب نجد حركة النهضة التي كانت تسيطر على البرلمان، وقد حافظ الخطاب الرسمي على مصطلح «حالة الحرب» من أجل خلق حالة من الاستقطاب،

53- نفس المرجع.

والخوف والهلع في صفوف المواطنين، وتبرير عدم التسامح مع المنتقدين للحكومة، وتعيش تونس في مرحلة ما بعد الجائحة تحت مرسوم عدد 54[54]، الذي أقرَّه الرئيس قيس سعيد لمحاربة الإشاعات في وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن هذا القانون قد انضاف إلى سلسلة أخرى من القوانين المقيِّدة لحرية التعبير، وجعل المسؤولين الحكوميين خارج الانتقادات خاصة في زمن الأزمات.

يمكن القول إن الحريات عمومًا -وحرية التعبير بشكل خاص- قد شهدت انتهاكات متعدِّدة في تونس زمن الجائحة، وهي انتهاكات تمَّ تأطيرها قانونيًّا بالاستناد إلى قانون الطوارئ الذي كان مُفعَّلًا في تونس إبان الجائحة، نتيجة الهجمات الإرهابية المتعددة التي شهدتها تونس وخاصة الهجوم الذي استهدف متحف باردو سنة 2015، كما تمَّ انتهاك بعض الحريات بناء على التفويض الذي مكَّن بموجبه البرلمانُ رئيسَ الحكومة من إدارة الجائحة في كل المجالات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق والحريات.

- **أوضاع النساء: العنف والوصم**

يظهر أن النساء كُنَّ المتضرر الأكبر من جائحة كورونا على عدَّة مستويات: اجتماعية واقتصادية، حيث شهد عدد حالات العنف ضد

54- "DCAF Legal Data basé". 2023. Legislation-Securite.Tn. https://legislation-securite.tn/ar/law/105732

المرأة زيادة مُقلِقة منذ صدور المرسوم الحكومي رقم 156 لسنة 2020، المتعلِّق بإجراءات الحدِّ من تأثير الجائحة، حيث تمَّ الإبلاغ إلى حدِّ تاريخ 3 مايو 2020 عن 7000 حالة عنف[55]، من خلال رقم النداء الذي أنشأته وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، وهي زيادة تزامَنَت أيضًا مع القرار الذي اتَّخذه المجلس الأعلى للقضاء، بتأجيل جلسات الاستماع بشأن القضايا المتعلقة بالشأن المدني، بما في ذلك جلسات المصالحة. أعاقت تلك القرارات ولوج النساء إلى خدمات العدالة ولكل الهيئات المتعلقة بمناهضة العنف ضد النساء، وهو ما جعل من «حالة الحرب ضد الجائحة» التي تبنَّتها الحكومة حالة تهديد بدني ونفسي للنساء، وقد تفاقم العنف خاصَّةً لدى الأسر التي تعاني من ظروف اقتصادية وأوضاع سكن متردِّية، كما تمت ملاحظة حملات «تمييز تستبطن هيترو-بطريريكية»[56] على شبكات التواصل، تستهدف النساء، حيث وقع التداول على صفحات التواصل الاجتماعي تشبيه النساء بفيروس كوفيد بكونه فيروسًا فتَّاكًا، كما تم اعتبار أن ارتفاع نسبة الموتى من الرجال بسبب الفيروس من دون النساء بسبب أن «الفيروسات تعرف بعضها البعض»[57]. في نفس السياق، كشفت أزمة الجائحة المعاناة التي واجهتها النساء العاملات

55- «تونس: جائحة كورونا تزيد العنف ضد المرأة». 2023. الأورو- متوسطية للحقوق. https://bit.ly/463vQRJ

56- شيخاوي (حازم). في فهم العنف المسلط على النساء داخل الفضاءات زمن كورونا» صدر بكراس المنتدى عدد 4 2020. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

57- هازل (أمل). عاملات النظافة: الفاعلات في المعركة من أجل الحياة. صدر في كرَّاس المنتدى عدد 4 2020. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

في القطاع الصحي، وبخاصة عاملات النظافة اللواتي كُنَّ عُرضةً لمخاطر المخلفات الطبية، علاوة على تزايُد ساعات العمل بالنسبة إليهن زمنَ الجائحة[58] في ظل ظروف اجتماعية قاسية، مثلما تبيَّن دراسة قام بها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث صرَّحَت عدَّةُ عاملات نظافة أن الجائحة قد زادت من تعقيد وضعهن الهشِّ أصلًا، والذي يتلاقى مع ضعف المنظومة الصحية، حيث لم تستطع الدولة -في الأيام الأولى للأزمة خاصَّةً- توفير المستلزمات الضرورية لحماية الطواقم الطبية وسائر العاملين في المستشفيات[59]. كانت أيضًا نساء أخريات من العاملات في القطاع الحيوي على غرار العاملات في المساحات التجارية الكبرى، اللواتي كُنَّ يواجهن خطر الإصابات، وهُنَّ نساء نلن حظًّا أقل في التعليم، وهو ما يجعلهن في حاجة إلى النصائح الصحية والمرافقة والتوعية، ولعل من بين الفئات النسائية اللواتي تضرَّرن بشكل واضح من الجائحة ولم تستطع الحكومة تغيير وضعهن حتى الآن، هُنَّ النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي، حيث بيَّنَت دراسة أنجزها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن 92% من النساء العاملات في القطاع الفلاحي هُنَّ بلا تغطية اجتماعية[60]، على الرغم من أن تونس كثيرًا ما توصَف بكونها رائدة في مجال حقوق النساء

58- نفس المرجع.

59- نفس المرجع.

60- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المرأة العاملة في القطاع الفلاحي وسياسات تأبيد الهشاشة» مايو 2023. https://bit.ly/484axkS

على مستوى المنطقة، ولكن يبدو أن هنالك فجوة بين التشريعات وبين الواقع، فالخطاب الحكومي المُشيَّد بالنساء لم يمنع معاناة النساء في القطاع الفلاحي من مواجهة ظروف تنقُّل محفوفة بالمخاطر، وظروف عمل لا تستجيب للشروط الإنسانية. تشير أرقام وزارة الفلاحة التونسية، بحسب ورقة للمبادرة العربية للإصلاح[61]، أن 32% من النساء التونسيات يعشن في مناطق ريفية، وأن 65% من النساء الريفيات، بحسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء، قد انقطعن عن الدراسة بشكل مبكِّر، لتتجاوز بذلك نسبة الأمية لدى النساء الريفيات 30%، وتشكِّل القوى العاملة النسائية في القطاع الفلاحي 70% من نسبة القوى العاملة، لكن أجورهن بقيت أضعف من الرجال، ويتم استغلالهن على نحوٍ مُجحِف، علاوة على عدم قدرتهن إلى الولوج إلى الأرض بشكل متساوٍ مع الرجال، وذلك بسبب قانون الإرث الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية، والذي لم تستطع الحركات النسوية دفع السلطة إلى تغييره، رغم المحاولات المستمرة، وقد عمَّقَت الجائحة ظروفهن الاقتصادية القاسية رغم أن العمل في المزارع لم يتوقف خلال الجائحة، فإن العاملات اللواتي اعتمدن على وسائل النقل للوصول إلى المزارع قد اقتصر عملهن على المواقع التي استطعن الوصول إليها بسبب قيود الحركة، ما يعني عملًا أقل ودخلًا أقل››[62]، إضافة إلى ظروف العمل المجحفة لم يعمل أصحاب العمل بشكل

61- أليساندرا باجك، «تونس: كورونا يزيد أوضاع النساء الريفيات سوءًا» مبادرة الإصلاح العربي، 25 تشرين الثاني 2020، https://bit.ly/461OLN6

62- نفس المرجع.

جدي على توفير وسائل الوقاية للنساء العاملات في القطاع الزراعي، علاوة على أن وسائل الإعلام لم تكن مهتمَّةً بالقدر الكافي بمناقشة قضايا الفئات الهشَّة في الفضاء العمومي، حيث النقاش منصبًّا على المشكلات الاقتصادية عمومًا وسبل التَّوقِّي من الجائحة، إذ هيمن الخطاب الطبي التقني خلال الأزمة على حساب المسألة الاجتماعية.

يمكن القول إن الجائحة قد بيَّنَت أن أوضاع النساء في تونس خلال الأزمات كثيرًا ما تزداد تعقيدًا، وذلك ليس بسبب عدم تفعيل المنظومات القانونية القائمة، ولكن ضعف الحركة النسوية من ناحية بسبب اقتصارها على قضايا لا يتمُّ فيها الربط بين الحقوقي والاقتصادي، علاوة على عدم التَّجذُّر الاجتماعي للحركة النسوية في تونس لدى الفئات الهشَّة، والتي تعيش داخل المناطق الأكثر فقرًا واقتصارها على الطبقات المتوسطة العليا التي تعيش في المدن، وذلك على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الناشطات النسويات من أجل مناصرة النساء اللواتي يواجهن العنف الاجتماعي والنفسي والاقتصادي[63]. لكن في نفس السياق كان حضور المرأة التونسية ذا فاعلية صلب الجهود للحدِّ من انتشار الجائحة، حيث مثلت أغلبية اليد العاملة في قطاع الغابات و15% من اليد العاملة في الأراضي الزراعية حيث لم تنقطع، النساء «العاملات» في الأرياف عن عملهن رغم حوادث متكررة لمركبات الموت، علاوة على معاناة العمل المنزلي والاعتناء بالمرضى مع إغلاق

63- على غرار ما تقوم به جمعية بيتي للنساء المعنفات. https://bit.ly/3EtHppJ

رياض الأطفال، حيث أكدت جائحة كورونا أن المجتمع التونسي لا يزال يرزح تحت التمييز الجندري فيما يتعلق بتوزيع الأدوار داخل المنزل، وهو تمييز تجسد بأكثر حدة في ارتفاع حالات العنف الجندري وانتشارها، حيث عزَّزت كورونا العقليةَ الذكوريةَ، مندرجةً في تقليص الحضور النسائي سياسيًّا، وفي مواقع القرار، وعدم القضاء على اللا مساواة في القطاع الخاص، كما تبيّن أيضًا تخاذل المؤسسات الأمنية والقضائية في التعاطي السريع والفوري مع العنف المسلَّط ضد المرأة والمهدِّد للطفولة بسبب الإغلاق. وقد نجحت الناشطات النسويات والحقوقيات في الحصول على قانون لصالح المعينات المنزليات وحماية المُعنَّفات، وهو ما جعل المجتمع المدني يشكِّل إطارًا بديلًا من المؤسسات الرسمية فيما يتعلق بحماية النساء من العنف.

رابعًا: البرلمان والهيئات الانتخابية

1 – صراع على السلطات

في مقالة مهمَّة حول الصراعات السياسية في تونس زمن الكوفيد، يذهب «إريك قوب»[64] إلى القول إن فهم الديناميكيات السياسية التي عاشتها تونس زمن الكوفيد، تفيد بأنه لا بُدَّ من

64- Gob (Éric), «La Tunisie en 2020: les luttes politiques au temps du Covid -19» in L'année du Maghreb n°26 -2021.

العودة إلى انتخابات 2019، حيث وجَّه الناخبون رسالة قاسية إلى كلٍّ من حزب حركة النهضة، الذي تحصل على 52 مقعدًا من 217، ونداء تونس الذي شارف على الاندثار، وذلك بتجسيد ما يسمِّيه ميشال كامو، المتخصِّص في الشأن التونسي، بـ«اللحظة الشعبوية» التي تُرجِمَت بانتخاب الرئيس قيس سعيد بنسبة أصوات قاربت الثلاثة ملايين صوت، ولكن تلك الديناميكية لم تتمظهر فقط في «صعود الشعبوية» بقدر ما ارتبطت بحالة التَّشظِّي التي عرفها التونسي الذي سيقع حلُّه من قبل قيس سعيد لاحقًا بموجب الفصل[65] 80 من دستور 2014، الذي وقع تعويضه بدستور جديد. سادت الحياة البرلمانية بين 2019 –مع صعود حزب عبير موسى الذي ينادي بعودة النظام القديم– حالةٌ من الفوضى والشلل والنزاعات المستمرة، علاوة على فشل حركة النهضة في تشكيل حكومة بوصفها الفائزة في الانتخابات، وذلك نظرًا إلى طبيعة النظام البرلماني ذات التمثيلية النسبية، ومراهنة حركة النهضة على خلق تحالفات تكون ضامنة لاستمرارها في الحكم، وهذا ما جعل من البرلمان ذا سلطة سلبية وضارة بحسب ما ذهب إليه إريك قوب[66]. ذهب إلياس الفخفاخ في خطابه يوم 21 مارس 2021، كونه سيقدِّم مشروع قانون يتم بموجبه الحصول على تفويض من البرلمان لكي يستطيع أن يدير الجائحة دون الرجوع إلى السلطة التشريعية وذلك لمدة شهرين،

65- Gob (Éric), Op.Cit.

66- Gob (Eric), Op. Cit.

وقد تفاعل جزء كبير النواب مع مقترح رئيس الحكومة حينها بوصفه نوعًا من رغبة السلطة التنفيذية في التَّغوُّل، باستغلال الأزمة، على السلطة التشريعية ولكن مع ذلك نجح رئيس الحكومة في الحصول على تفويض يوم 25 مارس 2020، من قِبل التحالف الحاكم، بما في ذلك حركة النهضة التي عبَّر جزء هام من قياداتها عن رفضهم ذلك الخيار، ولهذا عمل التحالف الحاكم علاوة على المعارضة على التخفيض في مدة التفويض إلى شهر واحد، وهو ما بيَّن عدم رغبة البرلمان في التخلي عن سلطاته التي شكَّلت مركز الحكم في تونس منذ سقوط بن علي، إلى حدود قرار قيس سعيد تفعيل الفصل 80 وتغيير النظام السياسي إلى نظام تتمركز سلطاته في يد رئيس الجمهورية. يوم 26 مارس 2020، عقد البرلمان جلسة افتتاحية شدَّد من خلالها على ضرورة التدخل وتأطير السلطة التنفيذية في إدارتها للأزمة رغم تشديده على وحدة الدولة وأجهزتها، بالمقابل كان إلياس الفخفاخ قد عبَّر عن عدم رغبته في أي قرار يتخذه البرلمان من الممكن أن يعطِّل عمل الحكومة، وهو ما لم تستسغه حركة النهضة التي ستطيح بالفخفاخ لاحقًا تحت تَعِلَّة قضية فساد، ليتم تعويضه يوم 25 يوليو 2020 بهشام المشيشي الذي سيغادر منصبه يوم 25 يوليو 2022.

جاءت الكورونا في سياق سياسي واقتصادي حَرِج ومتشظٍّ، حيث لم تستطع المجموعات الحاكمة خلال تلك الفترة إدارة نزاعاتها التي انعكست على الوضع الصحي الذي تميَّز خلال أشهر مارس

وإبريل ويونيو 2021 بارتفاع كبير في عدد الإصابات، وعدم قدرة الحكومة على توفير اللقاحات، علاوة على الأضرار الاقتصادية التي انعكست نتيجة عدم الإدارة الجيدة للأزمة خلال الموجة الثانية والثالثة خاصة، حيث تراجع الدخل القومي الخام إلى حدود 8.6%، إضافة إلى التوقف التام للنشاط السياحي الذي يشكِّل أحد أعمدة الاقتصاد التونسي، وكان من نتائج تَعكُّر الوضع الاقتصادي، وعدم تحقيق استقرار سياسي داخل البرلمان، وتصاعُد القطيعة بين الرئيس وقطاع كبير من النُّخَب السياسية الرسمية؛ تصاعُد الاحتجاجات الاجتماعية التي بلَغَت أوجها خلال شهر ديسمبر 2020 ويناير[67] 2021، والتي تمركزَت في الأحياء الفقيرة المتاخمة للمدن، والتي لم تجد الحكومة بُدًّا سوى التعاطي معها بالأدوات الأمنية وتفعيل حظر التجول والقيام بإيقافها، شملت كثيرًا من الشبان الذين تمَّ إيداعهم السجن. كل هذه المعطيات كانت عاملًا مُحدِّدًا في استفراد الرئيس قيس سعيد بالسلطة وتأويله للأزمة الاقتصادية والسياسية التي شهدتها تونس بكونها تشكِّل خطرًا داهمًا يجب أن يتم بموجبه تعليق بالبرلمان والعمل بالدستور.

بيَّنَت جائحة كورونا من خلال التجربة التونسية أن عدم الاستقرار السياسي وعدم تجذُّر الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب والهيئات البرلمانية من الممكن أن يكون عاملًا أساسيًّا في الصمود أمام الأزمات، وأن هشاشة الانتقال الديمقراطي

67- الغنوشي (سيرين)، مرجع سابق.

وعدم تبنِّي النُّخَب الحاكمة للثقافة الديمقراطية قد ساهم في تغوُّل الجهاز البيروقراطي للدولة وعودة الممارسات الاستبدادية لإدارة الأزمة الصحية، كما كشفت الجائحة أن حالة الحرب» ضد الفيروس كانت تخفي في الحقيقة حربَ قوى السُّلطة والنفوذ من أجل تحقيق مصالحها، وهو ما تجسَّد من خلال الدفع بالقرارات التي اتخذتها الحكومة في اتجاهٍ يخدم المؤسسات الكبرى على حساب المؤسسات الصغرى والفئات الضعيفة.

خامسًا: الحركات الاجتماعية ودور المجتمع المدني

1 - الحركات الإجتماعية

كانت تونس تواجه أزمة كورونا بالتوازي مع أزمة اقتصادية، وعدم استقرار سياسي، وصراع محتدم بين جُلِّ الفاعلين المهيمنين في الحقل السياسي، من أجل الحصول على نصيب أكبر من موارد السلطة، الأمر الذي ساهم في تغذية الحركات الاحتجاجية وتآكُل روابط الثقة بين المواطنين والنخب الحاكمة. في هذا الصدد برزت حركات الاحتجاج «كنداء للاستئناف» بالمعنى القانوني، أي إن فعلها في الفضاء العمومي كان أداة للتذكير لم يتمَّ الإصغاء إليها وإدراجها ضمن السياسات العمومية بشكل عام ومخطَّطات إدارة الجائحة بشكل خاص، وقد وجدت السلطات في إغلاق الفضاء العمومي خلال الجائحة فرصة مواتية للتضييق على الحركات

الاحتجاجية، لتقليص دورها في إبلاغ مطالبات غير مسموعة تتعلَّق أغلبها بالمسألة الاجتماعية وتداعيات إدارة الجائحة على الفئات الهشَّة، وعلى هذا الأساس تحديدًا برزت تلك الحركات كمؤشِّر حيوي على الهشاشة وقدرة الفاعلين غير المرئيين» على المقاومة، حيث بدت مناخات الاحتجاج نهاية سنة 2020 شبيهة بمناخات احتجاجات ديسمبر 2017، التي أطاحت بنظام بن علي، وقد كانت الاحتجاجات التي تواصلت على مدى سنة 2020 بمثابة تحدٍّ للسلطة التي عملت على إلغاء المجال العام عبر استعادة الممارسات الاستبدادية القديمة، والتي تمثَّلَت في تدعيم السياسات الأمنية. تشير إحدى أوراق السياسات[68] التي أنجزها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أن وتيرة الاحتجاج لم تتوقَّف رغم إجراء حظر التجول الذي فرضته الحكومة واستمرار تفعيل حالة الطوارئ، إذ وصل عدد التحركات الاحتجاجية وفقًا لتقارير المنتدى حوالي 8759 احتجاجًا، وتصدَّرَت المطالب الاقتصادية والاجتماعية قائمة المطالب بنسبة 37%، في حين مثَّلَت المطالب المتعلِّقَة بالحق في التنمية حوالي 20%، وبالوصول إلى الخدمات الصحية 20%. أثارت تلك الاحتجاجات إشكاليَّةً مركزيَّةً، حاولت السلطات وضعها في موضع صمت، وهي أن الوباء ليس مسألة صحية تقنية، مثلما حاول الخطاب الطبي الرسمي الترويج له، بل مسألة تتعلَّق تحديدًا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي تستوجب إعادة التفكير في رسم سياسات هيكلية تناهض الوجوه

68- الغنوشي (سيرين)، مرجع سابق.

المتعدِّد للَّا مساواة، ولعل غياب هذه السياسة التي يفتقدها الفاعلون الحكوميون هو ما عزَّز راديكالية بعض الاحتجاجات، لا سيَّما تعطيل وسائل الإنتاج واللجوء إلى الإضرابات العامَّة في عدة نطاقات[69]. ففي النطاق الشبابي ظهر حراكٌ احتجاجي تحت شعار «الجيل الخطأ»؛ وهو جيل احتجاجي تشكَّل ضمن تهاوي المؤسَّسات وضَعف القوانين والإجراءات لاستيعاب مطالب فئات من الناس داخل المجتمع (الشباب على وجه الخصوص ما بين 15 إلى 25 سنة)، حيث أظهرت التَّحرُّكات الاحتجاجية (يناير 2021) أنَّ هذه الفئة العُمريَّة، التي يعيش جُلُّها في الأحياء الفقيرة المتاخمة للمدن، الأكثرُ إقبالًا على المخاطرة لكسر القوالب السائدة (مواجهة مع الأمن، وعنف...)، وتمثِّل الهجرة غير النظامية (الحرقة) الهدفَ الأبرز للكثير منهم، والصعود كحراكٍ مضادٍّ للمنظومة على نحوٍ أشِر على أن فضاءات التهميش قد توسَّعَت، ولم يَعُد من الممكن قراءتها على قاعدة التَّعارُض التنموي بين المدن الداخلية والمدن الساحلية، بل على قاعدة الأفقية وتعدُّديَّة الأبعاد، وهو أمر بقدر ما عزَّزَته أزمة الجائحة، بقدر ما ارتبط بإعادة تشكيل الدولة الاجتماعية في سياق «نيو ليبرالي» بدأت ملامحه تتشكَّل في تونس منذ أواسط ثمانينيات القرن الفائت.

2 - المجتمع المدني

شكَّل المجتمع المدني (المقصود هنا النسيج الجمعياتي المهيكل)

69- الغنوشي (سيرين)، مرجع سابق.

منذ سقوط نظام بن علي، أحدَ الفاعلين الرئيسيين في مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته تونس على مدى عشر سنوات، وهو ما جعله يأخذ المبادرة، قبل السلطات الرسمية أحيانًا، في التعاطي مع الأزمة التي فرضتها الجائحة وخاصة فيما يتعلق بالتكفل بالتداعيات الاجتماعية، حيث عوَّضَت بعض الجمعيات النَّقصَ الذي خلَّفَته الدولة بخصوص مساعدة الفئات الهشَّة، وهو تعويض طالما كان مثمَّنًا من قِبَل السلطات الحكومية التي وجدت في تدخُّل المجتمع المدني فرصة للتَّملُّص من مسؤولياتها الاجتماعية، لكن لم يكن تدخُّل المجتمع المدني فقط يتمُّ في إطار تقديم المساعدات الاجتماعية إلى المتضررين من الجائحة، بل تشكَّلَت جملة من الائتلافات المدنية[70]، المكوَّنة من جمعيات ومنظمات غير حكومية للضغط على الحكومية من أجل إعادة مراجعة خطة الطوارئ الصحية، التي أقرَّتها على غرار الائتلاف المدني الذي أصدر يوم 3 أغسطس 2021 بيانًا (من بين الموقِّعين عليه الاتحاد العام التونسي للشغل) اعتبر فيه أنه بعدما آلت إليه الأوضاع الصحية من وفيات فاقت 20000، وعجز المؤسسات الصحية عن توفير الأكسجين لكل المرضى الوافدين عليها، على السلطات أن تقوم بتحيين الاستراتيجية الوطنية للتلقيح واتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين قدرات الهياكل الصحية على مجابهة الوباء، وضرورة أن تستخلص الحكومة الدروس من أزمة الجائحة حيث رفض في هذا

70- «بيان ائتلاف المجتمع المدني للدفاع عن المرفق العمومي للصحة» 2021، FTDES.
https://bit.ly/45YYy6y

الصدد، الاتحاد العام التونسي للشغل الإصلاحات التي يشترطها صندوق النقد الدولي من أجل حلحلة الأزمة الاقتصادية في تونس، وهي شروط ترى فيها المنظمة الشغيلة أنها ستعزِّز تهميش الفئات الضعيفة التي تضرَّرَت بشكل مباشر من الجائحة. في نفس السياق دفعت «أزمة كورونا» بالمجتمع المدني النسوي إلى ديناميكية تَضامُنيَّة ومناصرة لحقوق النساء، حيث يبيِّن تحقيق[71] قامت به إحدى الصحفيات التابعات لمركز التوثيق حول المرأة (وهو مركز حكومي)، أن فترة الجائحة قد دفعت بكثير من النساء إلى الاندفاع إلى العمل التطوعي، علاوة على عملهن المنزلي، في المصانع «حرصًا منهنَّ على تقديم الدعم المطلوب في عمليات تصنيع الأقنعة من خلال العمل الجمعياتي باختلاف مستوياتهن وإمكاناتهن»[72]، ويعتبر التحقيق أن النساء المتطوعات قد تصدَّرن الصفوف الأولى من خلال مجموعة من الأعمال الميدانية مثل مساعدة العائلات وتأمين المواد الغذائية وتعقيم المدارس والمؤسسات العمومية، لكن بالمقابل أطلقت عديد من المنظمات النسوية «صفارات الإنذار»، بسبب ارتفاع معدلات العنف المسلَّط على المرأة داخل الفضاءات المغلقة خلال فترة الجائحة، ولئن تنوَّعَت طرق التعبير والاحتجاج لدى تلك الجمعيات فإنها اتَّفقَت جميعًا على ضرورة تطوير سياسة وقائية لحماية النساء من العنف خلال فترة الحجر الصحي، فعلى سبيل المثل؛ أدَّت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات دورًا

71- النساء القيادات وإدارة الأزمة الصحية. مجلة الكريديف عدد 52 مارس 2021.

72- نفس المرجع.

هامًّا في دعم ضحايا العنف المنزلي الذي تعرَّضَت له بعض النساء بفعل العزل والبعد الاجتماعي فترات الحجر الصحي، فانطلاقًا من شعار الوباء وزيد العنف المسلط على النساء»، نشرت الجمعية على صفحتها أرقام مراكز الإنصات والتوجيه للنساء ضحايا العنف في تونس وصفاقس والقيروان وسوسة[73]، كما أطلقت الجمعية حملة إلكترونية ضد العنف من خلال صور ووسم «الوباء وزيد تعنيف النساء»، «العنف ضد النساء يقتل (مثل) كيف الوباء»، وذلك من أجل مساندة ضحايا عنف الحجر الصحي وعنف المجتمع والعائلات، وبالتالي شكَّلَت الجائحة فرصة للديناميكية النسوية للتذكير بالعنف الذي تعيشه النساء الضغط عل السلطات في اتجاه حماية النساء.

73- نفس المرجع.

الخاتمة:

- **تعميق أزمة الانتقال الديمقراطي**

لم تكن الجائحة في تونس، كما في المنطقة العربية عمومًا، مجرد حدث وبائي وطبي، ولكنها كانت «ظاهرة كلية»[74] متعدِّدة الأبعاد السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية أيضًا. وإن اجتاح وباء كورونا جميع دول العالم في سياق مُعَولَم تتَّسِم فيه المجتمعات المعاصرة بالتسارع، والتشابك وسيولة حركة المعلومات، انتقال البشر، إلَّا أن التعاطي مع الأزمة ظلَّ دائمًا محكومًا بإكراهات المحلي والإمكانات الاقتصادية لكل دولة، وهو ما جعل إدارة الجائحة تتمُّ بأشكال مختلفة وغير متساوية بين الدول وبين النطاقات المحلية أيضًا. وهو ما يؤكِّد وجوب وضع الأزمات في سياقاتها، وهذا ما عملت عليه هذه الورقة من خلال تحليل ممارسات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وما كشفت عنه من شروخات تتعلَّق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أساسًا بهشاشة النسق الديمقراطي وعدم تجذُّره مجتمعيًّا ومؤسساتيًّا، وهو ما كشفته التجربة التونسية التي كان يُنظَر إليها بوصفها تجربة استثنائية في العالم العربي بخصوص عمليات الانتقال الديمقراطي، فهذه التجربة لم تصمد طويلًا أمام الصَّدع الذي خلقته الجائحة بين الفاعلين السياسيين، الذين لم يستطيعوا تدبير الخلافات السياسية وتحويلها إلى فرصة

74- نستعير هنا عبارة الأنثروبولوجي الفرنسي مارسال موس.

لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي خلق فرصة مواتية لعودة النزعات التسلطية وصعود الشعبوية. فالآثار غير المباشرة عمَّقَت هشاشة الممارسات الديمقراطية، وغذَّت استعادة الممارسات الاستبدادية، إلا أن هذا الأمر لا يمكن فهمه ضمن علاقة سببية مباشرة بين الجائحة والديمقراطية، بقدر ما نجد تفسيره في صيرورات المجتمع نفسه وعلاقته بفكرة الديمقراطية.

فالديمقراطية في السياق الذي عاشته تونس ارتبطت بمَسارٍ انتخابي غلبت عليه الإجرائية، وهو أمر دفع بالكثيرين إلى أن يكونوا خارج العملية الديمقراطية ويشعروا بأنهم غير ممثَّلين بالقدر الكافي، وأنه قد وقعت سرقة أصواتهم من أجل خدمة مصالح المجموعات المتنفِّذة اقتصاديًّا والمستفيدة من العملية الديمقراطية، بل غلب الشعور على كثيرين بأنهم أصبحوا ضحايا «الحقرة» التي تمارسها النُّخَب المهيمنة في الحكم، أمَّا من ناحية النموذج التنموي، السائد في تونس، فقد كشف حدث الجائحة، على غرار أحداث أخرى عرفتها البلاد، عن ضرورة مراجعته حيث أبان ذلك النموذج عن تشقُّقات وأعطاب ساعدت على احتداد الأزمة، وعلى أن تكون تداعياتها ثقيلة على الاقتصاد، ولكن أيضًا على المسألة الديمقراطية، فالنموذج الاقتصادي التنموي في تونس قد تأسَّس منذ الاستقلال على منطق إدماجي يقوم على عقد

اجتماعي تشكل الدولة الراعية أحد أطرافه[75]. هذا العقد انتهت صلاحياته من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، حين انخرطت البلاد في منظومة اقتصاد السوق الليبرالية لكن دون مؤسَّسات رقابة، ما ساهم في صعود طبقة من الأثرياء الجدد (مضاربين عقاريِّين، ومهرِّبين، ومستفيدين بشكل غير قانوني من عمليات الخصخصة). استطاع كل هؤلاء أن يستفيدوا من الانفتاح الديمقراطي بعد سقوط بن علي، وولوجهم إلى النطاق السياسي لم يكن على قاعدة تغيير المنظومات القانونية والمؤسساتية، التي تكرِّس اللا مساواة وغياب التنمية، بل للاستفادة من تلك المنظومات التي تكرِّس اقتصاد الريع و«رأسمالية المحاسيب»، وهذا ما أضعف الفكرة الديمقراطية نفسها وقلَّل من قدرتها على الصمود في وجه التداعيات التي فرضتها الجائحة.

بالمقابل بينت الجائحة في السياق التونسي، قدرة الفاعلين الاجتماعيين على المقاومة وخلق توازن نسبي في اتجاه تعديل بعض الخيارات الحكومية، والانخراط في مناصرة الفئات الهشة، كما تبين أن منظومات التضامن التقليدي بإمكانها أن تلعب دورًا في الأزمات من خلال الحفاظ على التماسك الاجتماعي، على غرار التضامنات العائلية والمحلية خاصة في النطاقات التي لا تزال البنى التقليدية تحافظ فيها على جذوتها، حيث لعبت

75- غربالي (فؤاد). تونس في زمن كورونا: مجتمع المخاطر وزمن اللا يقين. السفير العربي 7 إبريل 2020.
https://assafirarabi.com/ar/30291/2020/04/07/تونس-في-زمن-كورونا-مجتمع-المخاطر-وزمن-ا/

الانتماءات القبلية والمحلية -مثلًا- دورًا في حماية بعض الأفراد المتضررين من الجائحة، وهو ما يستدعي التفكير في طرق تُوازِن بين الديمقراطية كآلية مواطنية وتلك التضامنات على نحوٍ يدعِّم المشاركة الديمقراطية والانتماء المواطني في الآن نفسه.

- **التوصيات من أجل ممارسات ديمقراطية سليمة:**

- ترسيخ الثقافة الديمقراطية على مستوى مؤسساتي.
- ترسيخ ثقافة التخطيط لمجابهة الأزمات على مستوى المؤسسات الصحية وغيرها.
- وضع آليات وخطط تقوم على الشفافية أثناء الأزمات.
- وضع دليل يتعلق بالتعاطي مع الفئات الهشَّة أثناء الأزمات.
- دعم استقلالية وسائل الإعلام في التعاطي مع الأزمات الصحية وغيرها.
- تفعيل دور البرلمان الرقابي على السلطات التنفيذية أثناء الأزمات.
- وضع آلية شفافة للتَّشكِّي على مستوى حكومي تمكِّن جميع الفئات وأصحاب المصالح من إبلاغ أصواتهم.
- دعم حقوق النساء أثناء الأزمات.

- تمكين المجتمع المدني من آليات التعاطي الفعال مع الأزمات.
- دعم الشفافية.
- دعم الممارسات الديمقراطية في التعاطي مع الأزمات.
- تطوير استراتيجية وطنية تقوم بالشفافية لمجابهة الفساد.

الفصل الثاني

«الانهيار، التسييس والانتهاك: اقتفاء أثر كورونا في لبنان»

فاطمة الموسوي[76]

76- كاتبة وباحثة وأكاديمية من لبنان. يركّز بحثها في: قضايا الجندر، والنسوية والتاريخ السياسي والاجتماعي للنساء في المنطقة العربية، بالإضافة إلى حراكات المجتمع المدني وتأثيرها في صنع السياسات. تحمل شهادة ماجستير في الصحة العامة بتخصُّص في الصحة المجتمعية من الجامعة الأميركية في بيروت. كما درست الجندر والنزاعاتً في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن. عملت كباحثة في كلية الصحة العامة في الجامعة الأميركية ولاحقًا كباحثة ومنسِّقة برامج في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، وكخبيرة في الجندر في مكتب هاينريش بل في بيروت. لها عديد من الاستشارات البحثية مع مؤسسات محلية ودولية تعمل على قضايا النساء، ولها إصدارات ومقالات حول النسوية في لبنان والعالم العربي.

الملخَّص التنفيذي

تحاول دراسة الحالة اللبنانية من مشروع دروس من الجائحة، من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات، في مصر والأردن ولبنان وتونس (2022–2024)، أن تتناول موقع الجائحة من تأثير أزمات لبنان في الحريات والحقوق والممارسات الديمقراطية. وهي تحاول فهم الترابط بين انهيار اقتصادي هو الأكبر من نوعه في لبنان، ووصول الوباء إلى لبنان، وانفجار مرفأ بيروت. وفي حين أن الورقة تعرض الأثر المباشر للجائحة وللإقفال على مجريات ومصير الانتفاضة التي سبقت الوباء بأشهر، فإنها تعرِّج أيضًا على مكامن تأثير هذا الوباء في ردود الفعل الرسمية وأثرها في سير العمليات الديمقراطية، والحريات العامة ومنظومة الحقوق في البلد. تتتبَّع الورقة أيضًا أساليب وفعالية المواجهة التي اعتمدتها السلطات الرسمية، وتحاول رصد الانتهاكات لا سيَّما فيما يتعلق بالأداء اللا مركزي، تموضع الأحزاب ودورها، والشفافية في التعاطي مع المسائل ذات الصِّلة. تُعدِّد الورقة بعضًا من الانتهاكات الحاصلة، والجدل القائم حولها، وردَّة فعل المجتمع المدني بوصفه مؤثِّرًا في مشهدَيْ الانتفاضة اللبنانية والإغاثة المرتبطة بالانهيار، والوباء والانفجار، بالإضافة إلى الممارسات الجيدة التي برزت في مشهد التعاطي الرسمي مع الجائحة.

كلمات مفتاحية: انتفاضة، جائحة، ديمقراطية، حقوق الإنسان، اللامركزية والشفافية، الأحزاب السياسية، الانهيار، الانتهاكات.

المقدمة

في نيسان/ إبريل من عام 2020، كتبت ليز سلاي في مقال نشره موقع «واشنطن بوست»، أن «لبنان الذي يمرُّ بفوضى كبيرة، يبدو أنه يقوم بشيء صحيح حيال كوفيد-19»[77]. المقال الذي أشار إلى إجراءات الإقفال المبكر في البلد، عرض كيف أن لبنان بالرغم من الأزمة التي تعصف به، تنبَّه باكرًا لخطر انتشار الوباء، وعلى عكس دول كبرى واجهت بوادر الجائحة باستخفاف[78]، فرض الحظر على مختلف المرافق الحياتية وصولًا إلى إقفال البلد بالكامل في منتصف آذار، أي بعد ما يقلُّ عن شهر من رصد الحالة الأولى. تتبادر إلى الأذهان أسئلة حول الأسباب التي دفعت بسلطة سياسية تُتَّهم من قِبَل جموع السكان في البلد بالفساد واللا مبالاة والاستغلال إلى القيام بإجراءات سبقت فيها (في الظاهر) دولًا كبرى في استدراك انتشار الوباء. في حين أن الأمر تمَّ ربطه بالخوف الشخصي الذي تغذَّى من حالة الذعر العام؛ وبالتالي أدَّى إلى الإقبال على الالتزام بالإجراءات، فإن خوفًا كهذا ليس بالإمكان تبريره بالضرورة بطواعية المجتمع اللبناني تجاه القوانين، أو

77- Sly, Liz (2020). Lebanon is in a big mess. But on coronavirus, it is doing something right. The Washington Post. Link to the web site: shorturl.at/itV49

78- أشار المقال بشكل خاص إلى الواقعين الأميركي والبريطاني وعملية تحجيم أثر الوباء التي اعتمدها كل من ترامب وجونسون في مقاربة السياسات.

ثقته بالسياسات العامة في دولة كانت مصارفها ترفض منذ خمسة أشهر (حتى ذلك الوقت) إعطاء المودعين أموالهم، أو كانت سلطاتها العليا ممتنعة عن التدخل للَجْم انفلات سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. والواقع المتبيَّن لاحقًا يفضي إلى أن الوباء ولَّد هلعًا عند السكان من مغبَّة الانحدار إلى هاوية غير مُدرَكة، في كنف سلطة سياسية ليس لديها الرغبة أو القدرة على التدخل والتصرف من أجل الإنقاذ لو أوغلت أمور البلاد بعيدًا في الخطورة. وردَّة الفعل الأولى التي نشأت عند السكان وبنت الانطباع بأن الأمر تحت السيطرة، ما هي إلَّا تَجلٍّ لتوجُّس الناس من السلطة السياسية اللبنانية وإمكاناتها/ وانعدامها وما قد تذهب أو لا تذهب إليه في حال وقعت الكارثة.

تعرض هذه الورقة كيف ترجمت تجربة لبنان مع الجائحة هذه المخاوف على أكثر من صعيد[79]–[80]. وتهدف الورقة إلى الإجابة على التساؤل الذي يطرحه المشروع حول ما رتَّبته الجائحة من ممارسات كان بعضها إيجابيًّا وقائيًّا، مواكبًا وملائمًا لواقع السكان والنظام الصحي وبعضها الآخر له أثرٌ غيرُ محمود على جوانب مختلفة. وتنظر الورقة فيما إن كانت السلطات العامة

79- نمور، كريم (2021). ماذا تعلمنا من سنة أولى كورونا؟ المفكرة القانونية. المقال عبر الرابط:

https//:tinyurl.com/ys6jdkjz

80- نمور، كريم (2020). هندسة نظام الكورونا (الهلع والقانون في زمن الكورونا). المفكرة القانونية. المقال عبر الرابط:

https//:tinyurl.com/yu3glemh

في لبنان قد استغلت الجائحة للتضييق على الحقوق والحريات العامة، وتركت أثرها في مظاهر الديمقراطية والتعبير (أو غيابها) في البلد، مع عرض لكافة أوجه الانتهاكات والتطورات المتصلة التي شهدها لبنان على إثرها. وفي حين أن الورقة تفترض أن انعدام الثقة بالسلطة السياسية يقف بشكل أساسي خلف السلوك العام المنضبط للسكان حيال مواجهة الجائحة، ننطلق من خلال مراجعتنا لتفكيك سلوك السلطة. فما هي دوافع الإجراءات المتشددة لهيكل دولة متضعضع؟ هل أتت من موقع مسؤولية واتساق مع المعايير الدولية وتوصيات منظمة الصحة العالمية، أم أنها تنبَّهَت باكرًا إلى أن ما وجدت نفسها فيه هو فرصة لا يمكن إهدارها لاستعادة قبضتها وممارساتها السلطوية وسحبها من تحت ركام انهيار النظام المصرفي وإنقاذها من غليان الشارع؟ ويمتدُّ التساؤل إلى معرفة ما إن كانت الدولة أصلًا في مواجهتها للجائحة قد طبَّقَت معاييرَ فعَّالة، حمائيَّة ومتسقة مع حقوق الإنسان والصالح العام.

- **جائحة في ضيافة الكارثة**

شكَّلَت جائحة كورونا تحديًا غير مسبوق ليس فقط في وجه نظام الطوارئ الصحي، بل أمام النظام العالمي برُمَّته ووضعت اقتصادات العالم ونظمه السياسية وعولمته بأوجهها المختلفة أمام امتحان الاستمرار، والسلامة، والانضباط، والديمقراطية،

والشعبوية، والتعاون، والأولويات، والتماسك والأمن. بدا المشهد متوترًا وعبثيًّا قبل أن تبدأ الدول في اتخاذ تدابير تهدف إلى الحفاظ على السلامة العامة وحسر الوباء مع القلق حول الاقتصاد الذي لم يكن هناك مفرٌّ من تأثُّره مع توقف الحياة العامة. وبالرغم من أنه لا يزال من المبكر الحديث عن الأثر الحقيقي والعميق للجائحة في كل ما سبق فإن تناول أثرها في مختلف هذه المفاهيم بدأ منذ لحظة اتخاذ القرار الحاسم بالحظر، والتعبئة والإقفال (الذي تفاوت بين دولة وأخرى) أو التَّلكُّؤ فيه (اعتمادًا على مبدأ مناعة القطيع). والأكيد أنه كان لهذه الإجراءات الأثر المباشر في المساحات المنحسرة من الأساس من الحرية والديمقراطية في كثير من دول العالم. لعلَّ ذلك تجلَّى في تجربة الدول العربية، لا سيَّما أن أغلب هذه الدول تعرف وتطبق قانون الطوارئ منذ عقود، وتحت مسمَّيات وأسباب شتَّى، لكنها في الأساس سياسية وأمنية. وبالرغم من أن الجائحة فرضت على لبنان أن يعلن التعبئة العامة، ولاحقًا حالة الطوارئ، إلَّا أن قياس أثر الوباء نفسه على كافة الجوانب الحقوقية، والإنسانية، والسياسية وعلى الحريات والديمقراطية يبدو صعبًا؛ لأن توقيته تَقاطَع مع واحدة من أكثر الفترات تأزُّمًا على الإطلاق في تاريخ الكيان اللبناني. يشهد لبنان اليوم أخطر أزمة اقتصادية مُحدِقة بوجوده وتركيبته الاجتماعية، صنَّفها البنك الدولي كواحدة من أشد وأخطر ثلاث أزمات اقتصادية في العالم منذ القرن التاسع عشر، وأنها أزمة مُتعمَّدة الحدوث من قِبَل

الطبقة السياسية الحاكمة[81]. وقد شهد لبنان انهيارًا غير مسبوق في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار، بموازاة تعطيل شبه تام لمعظم مؤسسات الدولة الرسمية وانعدام سبل العيش أمام الفئة الأوسع من الشعب اللبناني واللاجئين والمقيمين في البلد. الأزمة الاقتصادية كانت وليدة عقود من السياسات النقدية والمالية والاقتصادية التي انتهجتها الطبقة الحاكمة، وصولًا إلى تجاهل بوادرها والإمعان في عدم البدء في خطة إنقاذ؛ ما يفاقم الوضع سوءًا بين اليوم والآخر، مؤدِّيًا إلى هوة طبقية متفاقمة ومزيد من الهجرة[82].

يواجه لبنان منذ 2019 انهيارًا اقتصاديًّا حادًّا، وانقسامًا سياسيًّا، وتأزُّمًا داخليًّا وإقليميًّا، ولاحقًا انفجارًا في مرفأ عاصمته، حصل في آب/ أغسطس 2020 وأجهز على مفهوم المؤسسات والأمن في الوعي الجمعي اللبناني، لا سيَّما مع الانقسام الحاد حول التحقيق في ملابساته حتى اليوم[83]. والأزمة الاقتصادية التي بدأت فعليًّا عام 2016 وتمَّ إخفاؤها من خلال الهندسات المالية التي

81- البنك الدولي (2022). الأزمة في لبنان: إنكار كبير في ظل حالة كساد متعمّد. متوافر عبر الرابط: https://at.shorturl/hmuOQ

82- موقع الجزيرة الإخباري (2023). وضع خطير للغاية.. صندوق النقد يدقُّ ناقوس الخطر بشأن لبنان. عبر الرابط: https://at.shorturl/kqE58

83- موقع الشرق الأوسط (2022). انقسام قضائي حادّ يهدد بإقفال التحقيق في انفجار مرفأ بيروت. الرابط: https://com.tinyurl/ywfstjr5
رحمة فخري، دنيز (2022). انقسام داخل مجلس القضاء الأعلى على خلفية تحقيقات تفجير مرفأ بيروت. من موقع الإندبندنت العربية. متوافر عبر الرابط: https://at.shorturl/fkoPU.

ابتكرها مصرف لبنان وزكَّتها السلطة الحاكمة، انفجرت علنًا عام 2019 مؤدِّيةً بالبلد إلى انتفاضة شعبية انطلقت في 17 تشرين الأول/ أكتوبر، 2019 في بيروت، وامتدَّت إلى مختلف المناطق، حتى تلك التي تقع تحت نفوذ الأحزاب السياسية الكبرى. في ظل هذا المشهد، وصلت الجائحة إلى لبنان وتطوَّرَت، آخذة عواصف البلد إلى مراحل أشد وطأة، مُلقيةً بتبعاتها على المنظومة الحقوقية بأكملها وعلى الممارسات الديمقراطية، ومعزِّزةً فرص الانتهاكات التي غالبًا ما تتفاقم في أوضاع كهذه وتتخذ نصيبًا أوسع من التبرير والتعتيم.

- **كورونا والانحسار المكاني والمعنوي للانتفاضة اللبنانية**

قامت السلطة السياسية في لبنان بمحاولات غير مسبوقة لقمع الاحتجاجات منذ اندلاعها في 2019، فتمَّ اتهامها بالارتهان للخارج، ومحاولة الانقضاض على تماسُك البلد. كما تضافرت خطابات ونوايا الجهات السياسية (غير المتَّفِقة فيما بينها) من أجل تقويض الانتفاضة، إمَّا عبر التخوين وإمَّا عبر مصادرتها من خلال تصدِّي وجوه السلطة للأدوار والأصوات المعارضة، وأحيانًا عبر اعتداءات من أنصار السلطة على محتجِّين في ساحة الشهداء في وسط بيروت. كانت الانتفاضة نابضة بأشكال مختلفة من الاحتجاج، كالتَّجمُّعات، والمسيرات، ونصب الخيام التي التقى فيها الناس والناشطون لمناقشة الأوضاع الحقوقية، والاقتصادية،

والجندرية وغيرها، واستمرَّت على هذا الشكل بوتيرة عالية لأشهر. ولكن مع وصول الجائحة، والأجواء التحذيرية المصاحبة لها، لا سيَّما حول التَّجمُّع وضرورة التباعد، بدأ الانحسار القسري لكافة هذه الأشكال من الاحتجاج والتنظيم. بسبب الإقفال وحظر التجول؛ لم يَعُد في إمكان الناس أن يتجمَّعوا كالسابق أو ينطلقوا في مسيرات بسبب القواعد التي فرضتها القوى الأمنية، وتحميل التجمعات مسؤولية الأخطار الصحية الناجمة عن التجمع؛ ما وضع الجميع أمام مسؤوليات تفوق بجديتها حجم الغضب والحاجة الملحة إلى التغيير[84].

في15 آذار/ مارس 2020 أصدرت حكومة حسان دياب[85] مرسومًا أعلنت فيه التعبئة العامة وعددًا من الإجراءات للحَدِّ من انتشار الجائحة[86]، ثم قامت وزارة الداخلية بإزالة الخيام من ساحة الشهداء[87]. وكان ذلك أول توظيف للجائحة من أجل تقويض الحريات السياسية وإنهاء الحراك الشعبي؛ وبالتالي أدَّى ذلك إلى انتفاء عنصر المكان الذي كان يحتضن نواة الانتفاضة. لاحقًا، بدأت الأزمة المعيشية في التفاقم؛ ما وضع الهمَّ المعيشي على رأس الأولويات، فانبرت أغلبية الجهات التي كانت متواجدةً في

84- Schoorel, E., Luitjens, M., & van der Reijden, L. S. (2020). The impact of COVID-19 on the revolutionary movement in Lebanon. Fes Lebanon.

85- بالاستناد إلى قانوني الدفاع الوطني والأمراض المعدية.

86- أبرز هذه الإجراءات «التزام المواطنين منازلهم وعدم الخروج منها إلّا للضرورة القصوى»

87- بعد أيام من المرور بها وتعقيمها بحجَّة «سلامة المحتجِّين» بحسب ما صرَّح به وزير الداخلية آنذاك محمد فهمي.

الانتفاضة للعمل والتحرك في اتجاه النجدة والتنظيم التطوعي؛ ما شكَّل تحوُّلًا للأنظار نحو القضايا الإنسانية الناتجة عن الوباء والإقفال. أما الإعلام (على اختلاف توجهاته) فبدأ بتكريس الجزء الأكبر من محتواه لتناول أزمة الوباء، وإحصاء الحالات والإرشادات اللازمة من أجل الحماية والحد من انتشار الفيروس؛ ممَّا ساهم أيضًا في تقوُّض المساحة الإعلامية والمعنوية للاحتجاج[88]. ولعل من أخطر ما أفرزه الإقفال هو إقفال المصارف[89]؛ ممَّا أبطأ وأوقف وتيرة الاحتجاجات والاقتحامات التي كانت تحصل أمام المصارف وداخلها من قِبَل المودِعين والناشطين السياسيين والاقتصاديين. وهنا يأتي الاستنتاج بأن الإصرار على إبعاد الناس عن المصارف -كإجراء للسلطة- جاء بموازاة منع التظاهرات وإزالة الخيام والمُواكب للانتفاضة بتفاصيلها وخطابها يدرك إلى أيِّ حدٍّ تشكِّل هذه المصارف في الوعي الجمعي المنتفض ركنًا أساسيًّا من أركان النظام السياسي اللبناني.

وهنا، في الإمكان القول إن أعتى أدوات السلطة اللبنانية كانت قد انتهزت الفرصة التي أتاحتها التعبئة العامة لتخفيف وإبعاد الضغط الثوري عن مرافقها. وفي العودة إلى طرح الدكتورة نادين

88- شقير، وليد (2020). كورونا لبنان أراح حكّامه من تظاهرات المحتجّين. موقع الإندبندنت العربية. الرابط

https//:tinyurl.com/yp5pmr9a

89- «خطة طوارئ مصرفية في لبنان مواكبة للتعبئة العامة بسبب «كورونا»». العربي الجديد. متوافر عبر الرابط

: https//:tinyurl.com/yrlye7e7

عبد الله في ورقتها حول تبنِّي منظور تفاعُلي وديناميكي لتحليل الحركات الاجتماعية في سياق الوباء، نتبيَّن مفهوم «اللاعب» في الحراك الاجتماعي من خلال المواجهة بين المحتجين والسلطات الرسمية والأمنية، وكيف تمكَّنَت السلطة نفسها من العودة لتكون المحرِّكَ لديناميكية احتواء الغليان الشعبي من خلال الوباء، بعد أن كانت القوى المحتجة -على اختلافها- هي اللاعب في الأشهر المنصرمة.

- **انفجار مرفأ بيروت وتجدُّد الغضب الشعبي: سردية السلامة لا تردع الاحتجاج**

في 4 آب/ أغسطس 2020، وقع انفجار هائل في مرفأ بيروت مُحدِثًا منعطفًا تاريخيًّا في السياقات السياسية والاجتماعية والأمنية في لبنان، واضعًا الانهيار في موقع آخر[90]. تزاحم الناس لمساعدة المصابين وإخراج الجثامين وإزالة الركام وإيصال المساعدات للمتضررين. أدَّى هذا إلى ارتفاع في عدد حالات كورونا المسجَّلَة دون أن يكون هناك أي إجراءات من قبل السُّلطات الرسمية، لا سيَّما أن الشارع اللبناني كان في أعلى درجات الغضب وكانت الحكومة تسعى إلى تلافي أي اشتباك تحت عنوان

90- موقع وكالة فرانس 24 (2020). عشرات القتلى وآلاف الجرحى في انفجار ضخم بمرفأ بيروت ورئيس الحكومة يتعهَّد بمحاسبة المسؤولين. الرابط:
https//:shorturl.at/cipA6
Note ,R .P .B .(2020) The Political and Institutional Deficiencies that Led to the 4th of August Disaster .Report retrieved from https//:shorturl.at/bfjlo

الجائحة[91]. واقتحم محتجُّون وزارة الخارجية ودعوا إلى اقتحام البرلمان؛ ما استدعى تدخُّل الجيش اللبناني لإخراجهم بالقوة في أولى المواجهات بين الناس والسلطات الرسمية منذ الانتفاضة. استعاد الشارع الغاضب زخمه بشدة بعد الانفجار، ولم تتمكَّن أية سردية متعلِّقة بالسلامة العامة من إيقافه[92]. وكانت السلطة السياسية على وعيٍ تام بأنه ما من مفرٍّ من السماح لهذا الغضب بالظهور ولو بشكلٍ بالغ بعد ما حدث (بالرغم من تدخُّل قواها الأمنية بالقنابل اليدوية والغاز المسيل للدموع). في الإمكان القول إن الساحة المحتجَّة استعادت بعضًا من زخمها (ما لم يكن ممكنًا لولا الحجم المريع للكارثة). وبالعودة إلى مفهوم اللاعب في الحراك الاجتماعي، فالمشهد آنذاك لا يوحي بأن المحتجِّين والثُّوَّار كانوا قد استعادوا هذا الدور، وفي الإمكان القول إن السلطة كانت -وما زالت- تحتفظ به، مع تيقُّنها بأنها مضطرة إلى أن تسمح لذاك الغضب أن يأخذ مجراه لاحتواء الموقف خشية ما كان من الممكن أن يحصل[93].

91- موقع سبوتنيك العربي (2020). وزير الصحة اللبناني يحذِّر من تفاقم إصابات كورونا بعد انفجار بيروت. الرابط:
https//:shorturl.at/dgjE9

92- موقع بي بي سي نيوز العربي (2020). انفجار بيروت: مظاهرات حاشدة والجيش اللبناني يطرد محتجين اقتحموا مقر وزارة الخارجية. الرابط:
https//:www.bbc.com/arabic/middleeast53706387-

93- Human Rights Watch (2021). "They Killed Us from the Inside." Report retrieved from:
https//:www.hrw.org/report/2021/08/03/they-killed-us-inside/investigation-august-4-beirut-blast

مع تبعات الانفجار واستمرار وتعاظُم الأزمة المالية، صار من الصعب قياس الأثر المتراكم للجائحة مجرَّدةً في حدِّ ذاتها كمقوِّض للممارسات الديمقراطية والحريات والمزاولة السياسية، بمعزل عن أحداث متراكمة ومشهد سياسي وأمني أكبر منها بكثير. فلا بُدَّ أن تكون الصورة المتأتية من الحالة التي وجد اللبنانيون والمقيمون في لبنان أنفسهم فيها، وليدة التقاطع بين الانفجار والانهيار والجائحة، ولا بُدَّ أنها تَبَلوُرٌ وتجلٍّ لمظاهر سياسات عمرها ثلاثة عقود، شكَّلَت أُسُس وملامح الدولة في لبنان بعد اتفاق الطائف.

فيما يلي، نتناول الجوانب التي أثرت فيها الجائحة على ميادين مختلفة من منظومة الحقوق، والحريات، والديمقراطية وأوضاع النساء في لبنان، مع الإشارة إلى كيفية تعامل السلطات من خلال مرافقها المركزية، والمحلية، والرسمية وأحيانًا القَمعيَّة مع تطوُّر الجائحة. كما نحاول أن نفهم الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية بوصفها جزءًا من السلطة، والدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني.

أوَّلًا: الجائحة على المستوى المحلي: دور البلديات واللامركزية المبتورة

من الجوانب التي يجب مقاربتها في فهم الأداء السياسي للسلطة اللبنانية في الاستجابة للجائحة، هو التعامل معها من منطلق اللامركزية، لا سيَّما أن القانون اللبناني يربط بشكل وثيق -ولو

نظريًّا- بين الأمراض المعدية والإجراءات اللامركزية. والحقيقة أن هناك حاجة مُلِحَّة إلى اعتماد لا مركزيَّة إدارية موسَّعة مصاحبة لِلَامركزية مالية (لضمان فعاليتها)، ليس فقط على مستوى الخدمات والإنماء، بل على المستوى السياسي مع وجود سلطة مركزية قوية[94]. وبالرغم من أن اللامركزية الإدارية موصى بها من خلال اتفاق الطائف لاعتمادها بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، فإن الحكومات المتعاقبة بعد الحرب أغفلتها ولم تتطرَّق إليها في جداول أعمالها. عام 2012، بسبب الإلحاح وبموجب قرار من مجلس الوزراء تشكَّلَت اللجنة الخاصة باللامركزية الإدارية برئاسة الوزير السابق زياد بارود، وهي بدورها خلُصت إلى ضرورة نقل صلاحيات ومهام واسعة من السلطة المركزية إلى مجالس الأقضية، مع ضرورة تأمين الموارد المالية اللازمة لممارسة هذه الصلاحيات[95]. ولكن بقيت الأمور على حالها حتى الجائحة (الأصح حتى اليوم)، ولا يزال العمل على إيجاد لا مركزية فعَّالة نظريًّا غير متحقِّق، لأن تقسيم النفوذ والموارد في القانون اللا حصري الذي تتمسَّك السُّلطة به بعد الطائف مريح لفساد الطبقة السياسية الحاكمة، ومتناسق مع سير اقتسام الغنائم[96].

94- من مداخلة لوزير الداخلية الأسبق زياد بارود عبر مقابلة تلفزيونية عام 2020. المقابلة متوافرة عبر الرابط:

95- الهاشم، نجم (2023). «اللامركزية في لبنان بين «اتفاق الطائف» والطوائف». الإندبندنت العربية. موجود عبر الرابط: https://:tinyurl.com/yr65jmrh

96- نشابة، شادي (2020). «لبنان بين الفدرالية واللامركزية». موقع جريدة النهار. المقال متوافر عبر الرابط:

https//:tinyurl.com/y3c74s8z

ولكن مع بدء الجائحة وفرض قانون الطوارئ، وجدت السلطة نفسها محكومةً بالرغم عنها باعتماد اللامركزية بمظهرها الوحيد في لبنان: البلديات.

العمل المؤسساتي المحلي يتجلى من خلال النشاط البلدي الذي يتيح التعامل المباشر مع المواطنين واحتياجاتهم في كافة المناطق اللبنانية، لا سيَّما وأن البلديات مُنتَخَبة من قبل المواطنين[97]. والبلديات، بالرغم من كينونتها الرسمية الخدماتية المنبثقة من الناس، فإن أداءها أثناء الجائحة بالمجمل لم يخلُ من التسييس، ومن حصول انتهاكات وأخطاء كبيرة. لعلَّ على رأس هذه الأخطاء التقصير الذي كان حاصلًا في نظم الإحصاء الرسمية والذي أفرز قواعد بيانات غير دقيقة (وهو أمر تتحمل مسؤوليته السلطة المركزية). ففي إحدى البلديات، تبيَّن أن إحدى ورش مواجهة الجائحة التي كانت بصدد «تعقيم النطاق البلدي» الخاص بها كانت تستخدم، غير مدركة، مبيدًا زراعيًّا يضرُّ بالإنسان والنَّحل بدل مواد التعقيم، وعند سؤالها عن الأمر ردَّت بأن كل البلديات تقوم بالرَّشِّ، وأنها لا تريد أن تظهر بمظهر المقصِّر تجاه سكانها[98]. وقد تبيَّن لاحقًا أن الأحزاب التي نشطت أيضًا ضمن النطاق البلدي كانت قد لجأت إلى مبيدات ومعدات زراعية في عملية التعقيم التي

97- يخضع العمل البلدي في لبنان لقانون التنظيم الصادر عام 1977 ويشتمل على صلاحيات واسعة جدًّا، لكنها غالبًا ما تكون مصاحبة لإمكانات مالية محدودة جدًّا

98- علوه، سعدي (2020). البلديات والأحزاب تتسابق في استعراض فرق التعقيم: رشٌّ عشوائي يضرُّ بالبشر والنَّحل وليس بالكورونا. المفكرة القانونية. المقال موجود عبر الرابط: https://com.agenda-legal/البلديات-والأحزاب-تتسابق-في-استعراض-ف/

كانت تتبارز فيها مع البلديات لمآرب سياسية، في حين أن عددًا محدودًا جدًّا من البلديات لديه طواقم خبيرة بالتعقيم ومواده اللازمة ومعرفة الفرق بين القضاء على الفيروسات وبين القضاء على القوارض والحشرات التي لم تكن تنقل الفيروس. وتَرافَق ذلك مع عديد من الإجراءات التي طوَّقَت الحريات العامة، مثل تنظيم التَّنقُّل الذي يشمل المواطنين والنازحين ضمن النطاق البلدي دون استشارة مجلس شورى الدولة وموافقة سلطة الرقابة الإدارية. كما قامت السلطة المركزية باستغلال الجائحة للسَّطو على إمكانات البلدية المخصَّصة للمساعدات وطلب القانون 2020/161 من البلديات إحالةَ الأموال إلى السلطة المركزية لكي تتصرَّف بها في معالجة فيروس كورونا في حال كان لديها فائض مالي، وما هذا إلا محاولة للسيطرة على أموال البلديات وصلاحيَّاتها، ولاحقًا فرض وصاية دون أي مسوِّغ قانوني[99].

في المقابل، كان دور البلديات بالمجمل متنبِّهًا وسريعًا؛ ما دفع بالعديد من الخبراء إلى النظر إلى تجربة البلديات مع الوباء كحجة لتعزيز مفهوم وتطبيق اللامركزية في لبنان. فمع بدء الجائحة، قامت وحدة إدارة مخاطر الكوارث لدى رئاسة مجلس الوزراء والصليب الأحمر اللبناني بالتعاون مع المديرية العامة للمجالس المحلية والبلديات في وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الصحة

99- الصديق، زهوان (2021). البلديات في مواجهة جائحة كورونا. المفكرة القانونية. المقال متوافر عبر الرابط

: https//:tinyurl.com/yu6hr7v5

العامة ومنظمة اليونيسف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية بإعداد «خطة البلديات واتحادات البلديات لمواجهة فيروس كورونا المستجد»[100]. وقد حاولت البلديات في لبنان القيامَ بمهامها، بالرغم من عراقيل عدَّة، أبرزها: أنها نفسها تعاني من مشاكل بنيوية، والتوظيف السياسي السيئ ومصادرة الموارد المالية، والانهيار في الليرة اللبنانية ممَّا حجَّم قدرتها المالية أكثر، وتعنُّت الجهات المركزية حيال مشاركة الصلاحيات والموارد، وحقيقة أن البلديات هي التي يُناط بها مسؤولية الأعباء الكبيرة في مواجهة الجائحة ما يضع عليها حملًا ثقيلًا. ولكن بالرغم من ذلك تعتبر البلديات من المؤسسات التي لعبت دورًا هامًّا جدًّا أثناء الوباء، فكانت مسؤولة بشكل وثيق عن إحصاء الحالات، وتعقيم المناطق ومراقبة الحظر والقيام بالعديد من المهام المتعلِّقة بسلامة الأفراد أثناء حجر المصابين أو المخالطين[101]. وقد اعتمدت البلديات في كثير من الأحيان على الجهود الذاتية والمساعدات المالية لأبنائها من أجل القيام بمهامها كما أشار رئيس بلدية القاع، متحدثًا عن المساعدات التي كان أهالي البلدة يقدِّمونها من جيبهم الخاص، أو كان المغتربون من أبناء البلدة يرسلونها لمساندة الوضع المتأزم أثناء التعبئة العامة. وذكرت

100- نشرت خطة البلديات واتحاد البلديات لمكافحة فيروس كورونا المستجد عبر موقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية. الخطة متوافرة عبر الرابط:

https//:tinyurl.com/ytjy4r29

101- فرنجية، طوني (2020). الكورونا يفرض تطبيق اللامركزية الإدارية الموسَّعة. موقع صحيفة النهار. المقال متوافر عبر الرابط:

https//:tinyurl.com/y27dnwdm

دراسة صدرت في 2022، وشملت كل الأقضية[102]، أن البلديات التي نجحت تجربتها في احتواء الجائحة، توافَرَت لديها العوامل التالية: المساعدات المقدَّمة من المواطنين الميسورين والمغتربين، والشعور المتزايد داخل المجتمعات المحلية بالتعاضد وضرورة المساعدة، وتضافر جهود الجمعيات غير الحكومية، والكشافة، والمرجعيات الروحية، والمدارس وغيرها، ووجود مصادر موثوقة للمعلومات المتداولة، ودور جدِّي وفعَّال لمراكز الصحة الأولية من مستوصفات ومختبرات. واللافت أن أغلب هذه العوامل مرتبط بجهود المجتمعات نفسها أكثر من السلطة المركزية؛ ما يؤكِّد أن الاحتواء الفعَّال لم تنتجه السلطة السياسية بشكل أساسي.

ثانيًا: البرلمان اللبناني والاستحقاقات المؤجلة: ديمقراطية معطَّلة

لا بُدَّ من النظر في أداء البرلمان إزاء الجائحة، لا سيَّما في خِضَمِّ الاستقالات النيابية والحكومية التي سبقتها. فبفعل استقالة حكومة سعد الحريري على ضوء مطالبات انتفاضة تشرين، كُلِّف حسان دياب بتأليف حكومة جديدة نالت ثقةً هزيلةً في آخر جلسة عُقِدَت قبل أن تُعطِّل الجائحة انعقادَ جلسات البرلمان لفترة.

102- -Al-Mulki, J. M., Hassoun, M. H., & Adib, S. M. (2022). Epidemics and local governments in struggling nations: COVID-19 in Lebanon. Plos one, 17 (1), e0262048. Available through the link: https://tinyurl.com/yqjf7akq

عدا عن نقل مكان انعقاد البرلمان من المجلس الرئيسي في ساحة النجمة في وسط بيروت إلى قاعة المؤتمرات في قصر اليونيسكو، لم يتمكن البرلمان من الانعقاد دوريًّا حتى 21 نيسان/ إبريل2020، مؤخِّرا البتَّ في الكثير من المسائل المُلِحَّة. عندما اجتمع البرلمان للمرة الأولى، كان على جدوله 66 بندًا، وأول ما قام به هو إقرار اتفاقية القرض السابقة مع البنك الدولي بقيمة 120 مليون دولار، لدعم النظام الصحي مع تفشِّي الجائحة، في التفافٍ حول تأثير الأزمة الاقتصادية فيما يمكن للجائحة أن تُحدِثَه إذا ما استمر عجز موارد الدولة عن احتواء المصابين. كما كان قانون العفو واحدًا من القوانين التي أُخرِجَت من الدرج من جديد ونوقِشَت في جلسات مجلس النواب أثناء الجائحة على وقع المطالبات بإيجاد حلٍّ للسجون المكتظَّة وخطورة الوضع طالما أن الوباء يهدِّد حياة آلاف السجناء. أحدث النقاش البرلماني حول مسألة العفو العام تجاذُبات بين الفُرَقاء قائمة جلُّها على مبدأ إرضاء القواعد الشعبية في ظلِّ الضغط المعيشي. فحزب الله وحركة أمل وتيار المستقبل (الذي كان ما زال فاعلًا في السياسة كتكتل آنذاك) كانوا يريدون إقرار القانون من أجل الإفراج عن كثير من الموقوفين الذين ينتمون إلى مناطق نفوذهم، بينما رفضت الأحزاب المسيحية الأمر خوفًا من ردود الفعل في قواعدها، لا سيَّما أن عددًا من الموقوفين كانوا قد تعرَّضوا للجيش، وأوقِفَ أغلبهم بتُهَم الإرهاب أو التحريض عليه. لم يُقَرَّ المشروع، لكنه خضع لتجاذب طويل كان كفيلًا بتبيان تمترس التكتلات خلف رغبات قواعدها، وهي من الأصل لم تطرح

مسألة كهذه إلا لمحاكاة الشارع؛ ما يعطينا فكرة عن كيف كانت المقاربات التشريعية تحصل في وقت حساس وحاسم مثل وقت الجائحة.

عديد من المراسيم والقوانين المتعلقة بالإنفاق الصحي والتغطية الصحية كانت قد طُرِحَت، إمَّا على صعيد مجلس الوزراء، وإمَّا على صعيد البرلمان. لعل أبرز هذه القوانين هو قانون الاستخدام الطارئ للقاح كورونا في كانون الثاني/ يناير 2021 من أجل ضمان بدء وصول اللقاحات في شهر شباط/ فبراير. الجدير بالذكر، أن رئيس وأعضاء لجنة الصحة النيابية في البرلمان عملوا بشكل سريع من أجل تطوير وإنجاز قانون معجَّل مكرَّر لتنظيم الاستخدام المستجد للمنتجات الطبية لمكافحة فيروس كورونا. تكمن أهمية القانون في ضمان رفع المسؤولية عن الشركات العالمية التي تبيع اللقاحات (في حال حصلت أية مضاعفات لاحقة) ما يسمح لهذه الشركات، ومنها شركة فايزر الأميركية، أن تبيع اللقاحات في لبنان. وقد وُضع القانون لتسهيل الحصول على اللقاح من أي شركة وليس فقط من شركة فايزر، وليتيح المجال أمام الشركات الطبية كافَّةً، والقطاع الخاص، لاستيراد اللقاحات من أجل مكافحة الوباء. واعتبر أنه من المهم فتح الباب أمام القطاع الخاص لأن اللقاحات التي ستأتي بواسطة الدولة اللبنانية لن تكون كافية

ولا بالسرعة الممكنة لتوفير التغطية الصحية المطلوبة[103]. تجدر الإشارة إلى أن البرلمان صادق في كانون الأول/ ديسمبر 2021 على إبرام اتفاقية القرض بين لبنان والبنك الدولي لتنفيذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي بهدف الاستجابة للجائحة وللأزمة الاقتصادية في لبنان. تهدف هذه الاتفاقية إلى تمويل برنامج دعم الأسر الأكثر فقرًا (حوالي 147 ألف أسرة) بقيمة 246 مليون دولار لمدَّة 12 شهرًا من خلال البطاقات التمويلية، ولكن البنود خرجت مُفتَقِدَة لكثير من الضمانات والتوضيحات[104].

ترافقت جلسات البرلمان مع مظاهرات سيارة في بيروت (عندما كانت تسنح الفرصة) للاعتراض على الوضع المعيشي بشكل أساسي، وتحميل النواب والحكومة المسؤولية في التَّلكُّؤ في السعي إلى إيجاد حلٍّ حقيقي للانهيار الاقتصادي. وللبنان باع طويل في التعطيل التشريعي، والجائحة ليست الأولى من نوعها في التَّسبُّب في شلل برلماني. لكن طبيعة الملفَّات ومقترحات القوانين التي واكبت تلك الفترة كانت حسَّاسة، لا سيَّما بسبب ارتباطها بقوانين لها طبيعة مالية مصرفية، على رأسها مقترح قانون الرقابة على المصارف،

103- الجمال، ريتا (2021). البرلمان اللبناني يقرّ قانون الاستخدام الطارئ للقاح كورونا. من موقع العربي الجديد. الرابط:
https//:tinyurl.com/ywmgoljl

104- المرصد البرلماني في المفكرة القانونية (2021). تعديل اتفاقية دعم شبكة الأمان الاجتماعي بقانون؟ حين تهدد السلطة الحاكمة «شبكة الأمان الاجتماعي». الرابط:
https//:tinyurl.com/yqky8zku

ومقترح قانون «الكابيتال كونترول»[105]، أو إبقاء رؤوس الأموال في البلد وعدم إخراجها، والذي أحدث شرخًا بين الكتل وبقي حبرًا على ورق. اللافت آنذاك أن رئيس الحكومة حسان دياب صرَّح بأنه يريد الدفع بهذا المقترح قُدُمًا، بينما قام وزير ماليته غازي وزني (الذي قدَّم المشروع بنفسه) بسحب مسوَّدة مشروع القانون عن طاولة مجلس الوزراء، مُعلِّلًا بأن «مرجعيته السياسية ترفض ذلك»، بعد أن ادَّعى رئيس مجلس النواب نبيه بري أن القانون يضر بالمودعين لصالح المصارف. اللافت أن هذا القانون طُرِح وتعرقل بعد أن تمكَّنَت الطبقة السياسية، بحسب مصادر الناشطين الاقتصاديين، من إخراج ثرواتها التي تُقدَّر بمليارات الدولارات من لبنان، وهو ما دفع بالمشرِّعين (المستفيدين من عدم وجود القانون) إلى الإبطاء في اعتماده تحت حجج واهية.

التمثيل النسائي في تلك الفترة كان متدنيًا وغير فعَّال، بالرغم من مفاقمة الجائحة لحالات العنف الجندري والأسري والاستغلال الكبير للنساء في عمالة منزلية غير مرئية ولا مدفوعة الأجر، ما كان يتطلب تدخلًا تشريعيًّا حمائيًّا يقرُّ أو يدعِّم القوانين الحمائية. وحدها العناصر النسائية والنسوية كان في إمكانها أن ترفع

105- موقع النشرة. اقتصاد الدول (2020). «كابيتال كونترول وزني» إلى الحجر المالي والخميس جلسة «حامية» لمجلس الوزراء. الرابط

https//:shorturl.at/INU19

نور الدين. علي (2021). سلامة يكذب مجدَّدًا: علِم بتهريب الودائع ولم يوقفها. موقع المدن. الرابط:

https//:shorturl.at/ehrG9

الصوت في اللجان النيابية للتنبيه إلى خطورة غياب وضعف المنظومة القانونية في الحماية. لكن النساء في البرلمان آنذاك كنَّ قليلات العدد ومرتبطات بأجندات الأحزاب السياسية التقليدية الذي لم يدفع بهذه المطالبات إلى جدول أعمال أيٍّ من الجلسات التي انعقدت لاحقًا. الجدير بالذكر أن وزيرة الدولة السابقة لشؤون المرأة فيوليت الصفدي كانت قد تقدَّمَت، قبل الانتفاضة، بطلب إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري لعقد جلسة حصرية في آذار/ مارس 2020، من أجل مناقشة قوانين متعلِّقة بحقوق النساء، وذلك بعد مشاورات لها من فاعلات وناشطات في الحركة النسوية في لبنان. لكن حكومة الحريري التي كانت هي جزءًا منها استقالت، وتمَّ إلغاء تلك الوزارة في حكومة حسان دياب ولم يلتزم رئيس المجلس بعقد الجلسة.

تجربة البرلمان اللبناني أثناء الوباء لم تختلف كثيرًا عمَّا قبل لناحية الديناميكية والمنطلقات التشريعية، إذ غلب عليها طابع التسييس في جوانب كثيرة، فإمَّا دفعت ببعض المقترحات إلى جدول الأعمال، وإمَّا أزالت بنودًا أخرى عنه. ولكن يحسب لها أنها تعاملت مع الشِّقِّ المتعلِّق بالوباء، وتحديدًا على مستوى اللقاحات، بفعالية، وإن تباطأت وتخلَّفَت عن الإحاطة بمسألة التغطية الاجتماعية.

ثالثًا: الشفافية، الحوكمة والجائحة: رداء الدولة المليء بالثقوب

بحسب مجموعة مؤشِّرات البنك الدولي للحوكمة والإدارة الرشيدة لعام 2020، احتلَّ لبنان المرتبة 185 عالميًّا من 214 دولة في فاعلية الحكومة متراجعًا عن عام 2019، كما احتلَّ المركز 15 إقليميًّا على مؤشِّر ضبط الفساد الذي يبيِّن مستوى الفساد في بلدٍ ما[106]. تتضافر كل تبعات وتَمَظهُرات الانهيار الاقتصادي والمؤسساتي والوباء في وضع لبنان ضمن هذه المستويات. وليس من الممكن الادِّعاء أن الجائحة هي ما أثَّر سلبًا في الحوكمة والشفافية في لبنان، ولكننا نستطيع القول إنها قامت بكشف الفجوات والخلل فيهما على نحو جديد وفجٍّ. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمَّ رصد عديد من التَّطوُّرات المؤسساتية والرسمية التنفيذية التي صبَّت في صالح احتواء الوباء، لا سيَّما لناحية العمل الذي قامت به وزارة الصحة لاستحداث أقسام جديدة لكورونا في المستشفيات وافتتاح مزيد من المراكز لاستقبال أكبر عدد من المرضى، وكذلك فيما يتعلق بعدد أسِرَّة العناية الفائقة التي ازدادت في أقسام المستشفيات المخصصة لمرضى كورونا، إضافة إلى السعي المستمر لتأمين أجهزة أكسجين إضافية تحسُّبًا للطوارئ[107]. وقد تشكَّلَت اللجنة الوطنية للقاح

106- لبنان يحتل المرتبة 185 عالميًّا في فاعلية الحكومة... وتصنيفه في مستوى الفساد لم يتغير. موقع جريدة النهار. متوافر عبر الرابط:

https//:tinyurl.com/yfxkd3la

107- موقع الشرق الأوسط (2020). لبنان يتحضّر لإعادة فتح القطاعات بعد زيادة أسرّة «كورونا». الرابط:

https//:shorturl.at/myK59

كورونا في لبنان ورأسها عبد الرحمن البزري (طبيب ونائب يحوز ثقة الكثيرين في القطاع العام وأوساط الناس). وفي خِضَمِّ الحديث عن جزئية اللقاح وبالعودة إلى القانون الذي أقرَّه البرلمان في بداية 2021، فقد شهد لبنان تعدُّديَّةً في اللقاحات، وهذا ما سرَّع عملية التلقيح، فإضافة إلى «فايزر»، و«أسترازينيكا»، وصل لقاح «سبوتنيك» إلى القطاع الخاص في لبنان بإشراف وزارة الصحة، كما أُعطي الإذن للقاح «سينوفارم» الصيني بدخول لبنان. كما وُضِعَت خطَّة لتقسيم أنواع اللقاحات بحسب الفئة العمرية، بما يتناسب أيضًا مع أسلوب الحفاظ على، وتبريد، اللقاح، وضمن آلية التسجيل على منصة وطنية (ستُذكَر لاحقًا) في عملية تنظيم استجابة سريعة تُحسَب للبنان. والجدير بالذكر أن الجهات المسؤولة كانت قد وعدت منذ البداية بأن الجميع سيحصلون على اللقاح دون استثناء، وأنه لن يستثني أحدًا على الأراضي اللبنانية[108].

ولكن بالرغم من ذلك، أظهرت الجائحة أوجهًا جديدة من بعض أوجه الإصرار الرسمي على انعدام الشفافية وضرب حسن إدارة شؤون الناس، ولعلَّ أبرز الأمثلة على ذلك كان في موضوع تلقِّي اللقاح وشفافية الحصول عليه. فقد قدَّم البنك الدولي قرضًا إلى لبنان بقيمة 34 مليون دولار لشراء اللقاحات، بعد أن أبلغته الحكومة بعدم قدرتها على شرائه. وتمَّ الاتفاق بين البنك الدولي

108- دريان، ميليسا (2021). «أسترازينيكا» يحطُّ هذا الأسبوع في لبنان.. فهل نملك حرية الاختيار بين اللقاحات؟

https//:elsiyasa.com/article175698/

والحكومة على إجراء عملية التلقيح حسب تراتُبيَّة مُعيَّنة تأخذ بعين الاعتبار الفئات العمرية، وتاريخ الأمراض للفرد، والحاجة الطبية، وتمَّ إنشاء منصَّة Impact من أجل التسجيل وتنسيق تراتبية أخذ اللقاح على الأسس المتَّفَق عليها.

وفي خِضَمِّ بدء إعطاء اللقاحات، غرَّد الصحافي تيمور الأزهري على تويتر مؤكِّدًا أن 11 نائبًا لبنانيًّا ممَّن تزيد أعمارهم على 70 عامًا سيذهبون إلى اجتماع مجلس النواب لتلقِّي اللقاح، في خرقٍ واضح لبنود القرض، ودون أية مراعاة للتراتبية التي تمَّ الاتفاق عليها بين الحكومة والبنك الدولي، وتمَّ بالفعل إعطاء اللقاحات للنواب. خرج رئيس اللجنة الوطنية للقاح كورونا في لبنان عبد الرحمن البزري ليقول: «ما حصل اليوم خرقٌ لا نستطيع السكوت عنه، إنه محاولة لتمييز مجموعة من الأشخاص"، وهدَّد بالاستقالة من منصبه على وقع الانتهاك الذي حدث. اللافت أن بعض النُّوَّاب ممَّن تلقوا اللقاح لم يكتفوا بعدم الاعتذار، بل خرجوا للرَّدِّ على انتقادات البزري واتهامه بالشعبوية. كما قاموا بالهجوم الشخصي على ممثِّل البنك الدولي لمنطقة المشرق ساروجكو مارجا، بعد أن وصف ما حدث بأنه انتهاك للاتفاق، واتَّهموه بالكذب والتلفيق، واتَّهموا ممثِّلين من الصليب الأحمر الدولي بالتَّلَقِّي المبكِّر للقاح معهم، وأنهم لم يكونوا وحدهم. كان من الممكن أن يؤدي ما حصل إلى أزمة كبرى بين لبنان والبنك الدولي، وإلى إيقاف عملية إعطاء اللقاحات للناس، وتعليق القرض. تمَّ تدارُك الأمر، ولكن تبقى هذه الحادثة شاهدًا على وجه من أوجه التعاطي مع أزمة الوباء.

- المنظومة السلطوية للمصارف وعجز السلطة عن التدخل فيها

وبالرغم من أن الجدل القائم هو حول ما إن كانت الدول السلطوية أكثر كفاءةً في إدارة أزمة الجائحة من نظيرتها الديمقراطية أو العكس، فالجدل المنطقي أن ما يحصل في لبنان هو حول الأوجه المختلفة للنظام اللبناني، وأيِّها كان السَّبَّاق والأقدر بوصفه متجذِّرًا، على احتواء الجائحة، ومواجهتها، والالتفاف على مطالب الناس: مؤسَّسات الدولة نفسها، الأحزاب السياسية، الجمعيات غير الحكومية، القطاع العام، أو القطاع الخاص. وفي هذا الطرح تطرق إلى مسألة الشفافية في الإنفاق، حيث من المهم معرفة أين وكيف استثمرت السلطة اللبنانية أموال الدولة، والضرائب، والهبات والقروض في السنوات الماضية، وهل أُعِدَّت البنى التحتية للتَّصدِّي لمأزق من هذا النوع؟ يُطرح هذا السؤال بشكل خاص عندما يتم مراجعة أداء المستشفيات الخاصة التي رفضت بأغلبها استقبال مرضى كورونا بينما استقبلهم مستشفى بيروت الحكومي، علمًا بأن أغلبية هذه المستشفيات كانت قد حصلت على مِنَح وأموال من الدولة اللبنانية (تفوق بكثير ما حصل عليه القطاع العام) قبيل كورونا.

- احتياجات الناس في مهبِّ التسييس

بسبب الإقفال وبقاء العائلات والأفراد في المنازل، فقد كثيرون مداخيلهم أو تقلَّصَت؛ ما دفعهم من جديد إلى أن يطرقوا أبواب

الزعماء والأحزاب السياسية التي انبرت من خلال نقاطها المحلية وجمعياتها المختلفة إلى تلبية احتياجاتهم (بشكل متفاوت) من خلال توزيع المساعدات العينية، الأدوية والمبالغ المالية. كان من الواضح أن العملية الإغاثية التي قامت بها الأحزاب كانت مُنصبَّةً في اتجاهات ثلاثة: امتصاص الغضب الشعبي المتفاقم حيال العجز الرسمي عن تأمين خطة حماية اجتماعية تراعي الفئات الهشَّة على وجه الخصوص، والاعتذار الضمني على الأداء السيئ جدًّا منذ بدء تفلُّتِ سعر الصرف وحسر الانتفاضة حتى بداية الوباء، وثالثًا من خلال الاستثمار فيما يمكن أن يدعم موضعهم في الانتخابات النيابية القادمة بعد ذلك بسنتين. يمكن وصف الطريقة التي تعاملت بها السلطة السياسية في لبنان على أنها «متاجرة بالخوف واستغلال لحاجات الناس خلال الجائحة»[109]. ما الدور الذي هبَّت الأحزاب لتؤديه إلا دور الدولة من الأساس. لكن في مشهد الجائحة، تبيَّن أن الأحزاب -على اختلاف توجُّهاتها السياسية والعقائدية ومصادر تمويلها- باتت أشبه بدويلات لها نطاقات نفوذ داخل كيان دولة متصدِّعة غائبة، اسمها لبنان[110].

109- يمين، ليلى (2020). «المتاجرة بالخوف: السلطة في لبنان تستغل جائحة كورونا». موقع الديمقراطية المفتوحة. الرابط:

https//:tinyurl.com/yrcx98cn

110- «دويلات ضمن الدولة.. الأحزاب اللبنانية في مواجهة كورونا» (2020). الجزيرة نت. الرابط

https//:tinyurl.com/yr5wjra3

– إعادة انتخاب الأحزاب التقليدية وصعود الأصوات الجديدة

الانتخابات النيابية التي حصلت في أيار/ مايو من العام 2022 (بعد أن بدأت الإجراءات تجاه الجائحة في الانحسار)، حملت كثيرًا من الدلالات التي تعكس تأثير التعامل الرسمي مع الجائحة، والانفجار والانهيار على رؤية الناس لمفهوم المسؤولية والمساءلة، وبالتالي على سلوكهم الانتخابي، ولاحقًا على التمثيل السياسي في بلد مأزوم اجتماعيًّا وطائفيًّا مثل لبنان. ففي الإمكان قراءة نتائج الانتخابات باتجاهي النتائج: أولًا، كان هناك انتخاب لأصوات جديدة تمثَّلت فيمن عُرِفوا بالنُّوَّاب التغييريين، وهو رسالة احتجاج واضحة على الممارسات المستفزة للطاقم السياسي الذي أظهر أسوأ ما لديه خلال إدارة الأزمة، فخسر إيلي الفرزلي[111] (واحد من النواب الذين تلقَّوا اللقاح وأثاروا بلبلة حيال الموضوع، والذي خرج أكثر من مرة ليقول بأنه رئيس حزب المصارف مستفزًّا الناس) مقعده النيابي لصالح نائب جديد في منطقة البقاع. كما خسر مروان خير الدين، الوزير السابق، وصاحب بنك الموارد الذي يحتجز أموال مودِعيه، والمتَّهم بالاعتداء على الصحفي الاقتصادي محمد زبيب الذي يعتبره الثُّوَّار من أبرز الذين فضحوا النظام المالي.

ولكن في المقلب الآخر، فإن تلاقي الوباء مع الانهيار الاقتصادي والمعيشي سمح، كما ذكرنا سابقًا، بلجوء الناس أكثر إلى بعض الأحزاب والقوى السياسية التقليدية من أجل تأمين الأساسيات؛

111- «حُسِمت نتيجة البقاع الغربي... الفرزلي نائبًا سابقًا!». (2022) من موقع ليبانون ديبايت. الرابط https//:tinyurl.com/ykdx48yd

ما زاد من حجم الارتهان لهذه الأحزاب بالرغم من كل المآزق التي ألَّمت بالبلد. هذا الواقع أمَّن لجزء كبير من الطبقة السياسية طريق العودة بقوة إلى زمام الحكم. زاد ذلك بفعل الردح الطائفي والفئوي على منابر الحشد الانتخابي والخوف من اتِّساع مساحة المجهول في السلطة السياسية أو انتفاء المصادر الوحيدة المعيلة للفئات المهمشة المتزايدة في خضم ارتفاع نسب الفقر والعوز.

الوجوه الجديدة التي دخلت البرلمان كانت نشيطةً إلى حدٍّ كبير، سواء في الانتفاضة أو أثناء الجائحة، ورغم أن هذه الوجوه لا تنتمي إلى أيديولوجيات تقليدية موحَّدة ومُنظَّمة، لكنها تتَّسِم بالعمل المدني القريب من الفئات الشابة والإعلام البديل، وكان لها طروحات مناوئة لكل ما قامت به السلطة من تعامُل من الجائحة وباقي الملفات الراهنة، ولأن جزءًا من هذه الوجوه قادم من خلفيات أكاديمية وله خبرات واسعة في هذا الشأن؛ اكتسبت المجوعة الجديدة صفة الكفاءة من قِبَل ناخبيها، حتى من قبل أن يبدأ أداؤها السياسي في الظهور؛ وذلك بسبب ناشطيَّتها ومشاركتها للفئات الشابة أثناء فترة الحجر. الواقع أن فترة الحجر الصحي وما رافقها من نشاطات ونقاشات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لا سيَّما عبر تطبيقات جماعية مثل كلوب هاوس[112]، جمعت كثيرًا من الفئات الشابة حول المناقشات السياسية وإمكانية التغيير من خلال دخول العملية السياسية والبرلمان في دورته التي كانت ستنتخب عام 2022.

112- الأبطح، سوسن (2021). «كلوب هاوس» يكتسح. موقع هنا لبنان. عبر الرابط: https//:tinyurl.com/yv8j6o4v

ويبدو أن الحجر الذي خلق مساحات افتراضية بين الناشطين وبين الناخبين القادمين قد عزَّز إقدام كثير من الناشطين على الترشح لخوض الانتخابات لاحقًا إثر لمسهم توقَ الناس (لا سيَّما الفئات الشابة ومن شارك في الانتفاضة) إلى رؤية واقع سياسي جديد.

رابعًا: انقضاض على الحريات وانتهاكات حقوقية لا حصر لها

لعلَّ من أبرز النقاط التي مسَّت بالشقِّ الحقوقي فيما يتعلق بالوباء، هي إلزامية اللقاح، وهو أمرٌ وجد صداه في كل دول العالم وليس فقط في لبنان، فانفجر الأمر في فرنسا والنمسا، وصولًا إلى دول عربية كالأردن. وصرَّح رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في لبنان بأن «قرار الحكومة بإلزامية التلقيح، للعاملين في القطاع العام، وفي القطاعات الأخرى يشكِّل انتهاكًا صارخًا للدستور اللبناني ولكافة الشرائع الدولية»، وهو ما يحاكي الحركات التي خرجت في شوارع أوروبا رافضة إلزامية التلقيح[113]. وخرج مئات العمال اللبنانيين وسط بيروت رافضين لقرار «إلزامية التلقيح» ضد فيروس كورونا في وقتٍ كانت كثير من المرافق فيه تشترط رؤية توثيق جرعات اللقاح قبل السماح للأشخاص بالدخول إلى أماكن التَّجمُّع أو حتى السماح بالسفر. وتبقى هذه المسألة شائكة

113- علام، هبة (2022). إلزامية تلقِّي لقاح كورونا تثير جدلاً قانونيًّا في لبنان... عينٌ على الحرية وخلاص البشرية. عبر الرابط:

https//:shorturl.at/htxT5

في أي نقاش؛ لأنها تضع ما يفترض أنه السلامة والمسؤولية العامة مقابل ما يفترض أنه الحق الشخصي للأفراد بالاختيار[114].

من زاوية أخرى، يشير كريم نمور في مراجعة تبعات السنة الأولى للجائحة، إلى أن الإجراءات التي اتخذتها حكومة حسان دياب، والتي وإن كانت تسير في الاتجاه العالمي لتسطيح المنحنى الوبائي، فإنها أفضت بشكل أو آخر إلى «توظيف كورونا للتطبيع مع بناء الدولة البوليسية». والدولة البوليسية المذكورة هنا لا تقتصر على الأداء السياسي الخانق والمقيد للحريات، بل الهاتك أيضًا للحقوق، ليس فقط من خلال الأفعال الرسمية، بل أيضًا من خلال تعزيز الأرضية لممارسة الانتهاكات من الناس بعضهم تجاه بعض. جملة من الانتهاكات التي طالت المواطنين، المقيمين، اللاجئين والمهاجرين وجدت الطريق مفتوحًا أثناء الجائحة متغذية من تراشُق عنصري وطائفي. وكما هو متوقَّع، فالجائحة ألقت بظلها الأثقل على الفئات الأضعف والأكثر هشاشة[115].

- **معاناة مضاعفة للاجئين والمهاجرين**

ومن أبرز الانتهاكات التي رافَقَت الوباء، التمييز الذي حصل

114- موقع بي بي سي العربية (2022). لقاحات كورونا: إجبار أم اختيار؟ الرابط:
https//:www.bbc.com/arabic/interactivity59871519-

115- فيروس «كورونا» يتسبَّب بعام من الأزمات الحقوقية. موقع هيومن رايتس واتش. الرابط
:https//:tinyurl.com/yw69ugo6

ضد اللاجئين السوريين في بعض البلدات اللبنانية، والذي كان قد بدأ قبل ذلك بوقت، لكنه اتخذ أشكالًا موغلة في العنصرية، لا سيَّما مع اتهامهم بأنهم هم مَن جلب الجائحة إلى بعض المناطق، وبدأت بعض البلديات أو الأحزاب النافذة فيها تقوِّض تحرُّكاتهم بشكل كبير، وتمنعهم من التَّجوُّل في الأيام التي كان يُسمَح فيها بالتجول والخروج، كما لجأت إلى قطع الطرقات وعزل البلدات بشكل غير فعَّال في الحماية[116]. وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى الحادثة التي حجز فيها مواطنون لبنانيون عمَّالَ مياومة مهاجرين في مبنيَيْن في منطقة رأس النبع، بعد اتهامهم بجلب الوباء إلى المنطقة، مطالِبين بترحيلهم فور فتح المطار. حدث ذلك بعد أن أعلنت وزارة الصحة إصابة أكثر من 70 عاملًا بنغاليًّا قاطنين في إحدى الأبنية، وهذا ما هو إلا انعكاس لتفاقم السرديات والممارسات العنصرية التي يقوم بها عدد كبير من اللبنانيين تجاه اللاجئين والمهاجرين من العمَّال. المشكلة في تلك الحادثة أن أيًّا من الجهات الرسمية تعاطت مع الحادثة بوصفها نتيجة لظروف معيشية وصحية غير لائقة يعاني منها العمال المهاجرون في لبنان، بل راحت تطبع مع المناداة الشعبوية لترحيلهم[117].

الأمر نفسه يرتبط بالطريقة التي تمَّت فيها عملية التلقيح.

116- لبنان: إجراءات مواجهة فيروس كورونا تهدد اللاجئين. هيومن رايتس واتش. الرابط https//:tinyurl.com/ykkt9ud2

117- معاناة العمال المهاجرين في الحجر في ظل جائحة كوفيد-19. موقع منظمة أطباء بلا حدود. عبر الرابط:

https//:www.msf.org/node47737/

فقد أبدت منظمة هيومن رايتس واتش مخاوفها من أن يستثني برنامج الحكومة اللبنانية للتلقيح اللاجئين والعمال المهاجرين ضمن الفئات المهمشة الأخرى. وعلى الرغم من أن الحكومة كانت قد وعدت ببرنامج لقاح عادل، أظهرت بيانات منصَّة التسجيل للقاح وبيانات الحكومة اللبنانية على الإنترنت أن 5.36% من المسجَّلين للحصول على اللقاح و2.86% ممَّن حصلوا عليه بالفعل هم من غير اللبنانيين (الذين يشكِّلون أكثر من 30% من السكان). وتأتي هذه النسب ضئيلة بالرغم من أن الوفيات عند اللاجئين السوريين والفلسطينيين كانت أعلى بأضعاف من وفيات اللبنانيين، وهو ما يُعزى إلى أن عددًا كبيرًا من اللاجئين موجودون بصفة غير قانونية في لبنان؛ ما أثار خوفهم وتردُّدَهم من طلب اللقاح أو التحرك للوصول إليه، كما أن تنسيق عملية التلقيح قد خالطه لغطٌ أو غياب في المعلومات، بالإضافة إلى التدخل السياسي[118].

ويُستكمل مشهد الانتهاك مع رصد التعرض لحقوق العاملات المنزليات المهاجرات[119]. فلبنان الذي يطبِّق نظام الكفالة باستقدام العاملات الأجنبيات اللواتي يعملن في المنازل أو المؤسسات، لا يشتمل عل أي تشريع يحمي هذه الفئة ويترك تدبير أمورهن

118- لبنان: اللاجئون والمهاجرون غير مشمولين في حملة التلقيح. موقع هيومن رايتس واتش. الرابط:

https//:tinyurl.com/ynv73wah

119- عبدالعال، جويل (2022). «كوفيد-19: محاولات العمال المهاجرين والعاملات المهاجرات في لبنان للنجاة». موقع رصيف 22.

https//:tinyurl.com/ytlehl8d

للاتفاق بينهن وبين المستقدَمين؛ ما يزيد من هامش الانتهاك الذي يتعرَّضن له. مع بدء الإقفال وبقاء الجميع في المنازل، لم يعد في إمكان العاملات الخروج في يوم العطلة، وصارت تُلقى على عاتقهن مسؤوليات أكثر لأوقات أطول، دون راحة، بالتزامن مع انتهاك في دفع رواتبهن التي كان يجب أن يتقاضوها بالدولار أو بما يعادلها، وبِتْنَ يتقاضينها بقيمة أقل، إن تقاضينها أصلًا. وعندما لم تعد بعض العائلات قادرة على دفع الرواتب إليهن، تمَّ وضع العاملات المهاجرات ضمن مشهدٍ لا إنساني صادم أمام السفارات والقنصليات، فيما يشبه عملية التخلص منهن، في وقتٍ كنَّ فيه ليس فقط في حاجة إلى المأوى، إنما أيضًا للحصول على أجورهن من أشهر سابقة دون أن يحصلن عليها في أغلب الأحيان (سجلت حركة مناهضة العنصرية انتهاكات شديدة في هذا الصدد).

نالت النساء النصيب الأكبر من الانتهاكات أثناء الجائحة، إذ ازداد تعرُّضهن للعنف كما ذكرنا في جزء سابق، وتقلَّصَت قدرتهن على الإبلاغ، لا سيَّما مع وجودهن مع معنِّفيهن في مكان واحد طوال الوقت[120]. ومن الجدير بالذكر أن إغلاق محاكم الأمور المستعجلة طوال فترة التعبئة لأيام طويلة، أعاق كثيرًا من طلبات الحماية للنساء المعنَّفات. مع توسُّع العنف في ظلال الجائحة، تكشف إلى أي مدى يقف القانون عاجزًا عن خلق أية منظومة حماية للنساء،

120 - شرى، إيناس (2021). «بين كورونا وتفجير المرفأ والأزمات الاقتصاديّة: اللبنانيات اختبرن عنفًا مُضاعفًا». المفكرة القانونية. الرابط:

https//:tinyurl.com2/x84fvbl

وتظهر ضحالة التبليغ في سياقات الإغلاق وانعدام الاستقلالية الذاتية والاقتصادية للنساء. إضافة إلى ذلك، فإن الأعباء المتزايدة التي ألقيت على كاهل النساء داخل البيوت أثرت في عملهن في حال كنَّ عاملات داخل أو خارج المنزل، وفاقمت من أزمة العمل الرعائي غير مدفوع الأجر. في حالات كثيرة وجدت النساء أنفسهن مضطرات إلى الاختيار بين البيت والعمل فتركن أعمالهن لتلبية حاجات الأسرة، خصوصًا في ظل تراجع قيمة المداخيل مع تدني قيمة الليرة.

وتسجل مع الانتهاكات، التوقيفات والملاحقات التي حصلت للناشطين والصحفيين الذين وجهوا الانتقاد، إلى التعديات التي رافقت التعبئة العامة والذين كانوا يتتبعون الأوضاع الاقتصادية ويعترضون على الأداء السياسي والاقتصادي للحكومة والقوى الأمنية. كما رصدت مجلة مهارات[121] كثيرًا من التجاوزات التي ارتكبتها وسائل الإعلام نفسها في التعاطي مع الجائحة، وكان أبرزها إظهار هوية المرأة[122] التي سُجِّلَت من خلالها الحالة الأولى للوباء في لبنان، وعرض بطاقتها الشخصية، في تصرُّفٍ اتَّخذ بعدًا فئويًّا إلى حدٍّ كبير، لأن وسيلة الإعلام التي كشفت هوية المرأة محسوبة على حزب على خلاف الحزب الذي يفترض أن هذه

121- شعبان، حسان (2020). «الإعلام العربي في زمن «كورونا» بين السقطات المهنية ورقابة السلطة». مجلة مهارات. الرابط: https://tinyurl.com/ymcmwr62

122- «لبنان يسجّل أول إصابة بفيروس كورونا... المريضة من آل صقر وآتية من إيران». (2020). موقع org.kataeb. الرابط:

https//:tinyurl.com/ylufby2b

المرأة تنتمي إليه بحُكم اسمها ومنطقة سكنها. لذلك فإن الحالة الأولى وبسبب الخبر أدَّت إلى تجاذب عنصري على وسائل التواصل الاجتماعي.

خامسًا: المجتمع المدني والجائحة: تبدل في الأدوار وانقلاب الأولويات

على إثر هذه الانتهاكات وغيرها، كان على المجتمع المدني تطوير ردَّة فِعلٍ ومقاربة تجاه خطة الحكومة وإجراءاتها حيال الجائحة، فتمَّ إصدار عريضة تعرَّضَت لكل النقاط، وأحاطت بالجوانب الحقوقية والديمقراطية[123]. والمجتمع المدني النسوي تحرَّك للمساعدة، والتوعية، والدفع إلى المطالبة بمعالجات قانونية وأخرى على أرض الواقع. فقامت جمعيات وتنظيمات وأفراد من الحركة النسوية، بالتعاون مع حركة مناهضة العنصرية، بالتنظيم لإيجاد حلول لما حصل للعاملات المهاجرات. كما كان على الناشطية النسوية ابتكار الحلول للوصول إلى النساء المعنفات وخلق طرق جديدة لهنَّ للإبلاغ وطلب الحماية، فدأبت بعض الجمعيات على توعية النساء حول إمكانية استخدام خطوط الهاتف بشكل سري وأمين للتواصل، من أجل طلب المساعدة في حال مواجهة العنف

123- بيان 27 منظمة غير حكومية ومركز بحثي حول استجابة الحكومة اللبنانية إلى أزمة انتشار جائحة كوفيد-19. نشرته الجامعة الأميركية في بيروت في نيسان من عام 2020. متوافر عبر الرابط:

https//:tinyurl.com/yoh3sbpf

داخل المنزل. وفي الوقت الذي كانت أغلب الاتصالات التي تَرِد على الخطوط الساخنة للجمعيات تأتي للاستشارة في زمن سبق الوباء- باتت تأتي للإبلاغ عن العنف، في واقعٍ يفترض أن الجمعيات وحدها لا تكفي من أجل الحماية. فلا بُدَّ من التواصل والتعاون بين الجمعيات وبين وزارة الصحة والشرطة ومراكز الإيواء، بالإضافة إلى الدعم النفسي والمعنوي للناجيات، دون التغاضي عن ضرورة إشراك المجتمع في عملية وقاية وحماية المرأة من العنف وتبعاته، لا سيَّما في إطارٍ كإطار الوباء وطبقاته القهرية. وفي معرض الرد على ازدياد العنف ضد النساء أثناء الجائحة، كانت ردَّة فعل المجتمع المدني والحركتين النسوية والنسائية في لبنان متماهيةً إلى حدٍّ كبير مع ردَّة الفعل العالمية، التي اعتبرت أن العنف ضد النساء هو الجائحة المسكوت عنها، والحقيقية لا سيَّما مع الارتفاع المهول في أعداد النساء اللواتي لقين حتفهن بسبب العنف في لبنان وخارجه[124]. فمنذ بداية تفشّي الجائحة، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجتمعَ الدولي والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى إعطاء الأولوية للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات[125]. واستنادًا إلى هذه الدعوة، كان للجمعيات العاملة في هذا الاتجاه في

124- الأمم المتحدة (2020). تأثير جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية- من منظور منظمات المجتمع المدني النسائية. الرابط:
https//:shorturl.at/pHKSU

125- فايزا، ماريا نويل (2020). التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات. موقع منظمة الأمم المتحدة. الرابط:
https//:www.un.org/ar128430/

لبنان موقف في تطوير الخدمات المواكبة لتعرض الفتيات والنساء للعنف[126]. وبسبب الحجر، كان العمل دؤوبًا على تكييف هذه الخدمات مع أساليب الحماية وتوفير الاستماع والاستشارة عن بُعد. ولا تقل الجهود المبذولة لزيادة الوعي وتعزيز رفض العنف ضد النساء والفتيات أهمية، سواء في عمل هذه المنظمات التشبيكي بين بعضها وبعض ومع الجهات الرسمية، أو إعلاميًّا، لا سيَّما عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

كما كان هناك عديد من المساعي الحثيثة التي قاموا بها لإيجاد حلول لعوائل النساء اللبنانيات المتزوجات بأجانب، والذين واجهوا مشاكل في الإقامات والعودة إلى لبنان من الخارج، وفيما يتعلق بدفع رسوم الأولاد في المدارس والجامعات. تبقى مشكلة العمل غير المرئي همًّا عند المجتمع المدني النسوي، تحاول عديد من الناشطات الدفع بها قدمًا في ظل التجاهل التام من قبل الأُطُر الاقتصادية لكل ما يمكن أن يترتب عليه في إنصاف النساء العاملات بغير أجر في بيوتهن.

وفي موازاة العمل الذي كانت تقوم به الأحزاب، برز دور المجتمع المدني أثناء الجائحة في ناحية المساعدات العينية والإنسانية، واتخذ حجمًا أكبر بعد الانفجار، لا سيَّما أن المساعدات التي تدفَّقَت إلى لبنان بعد الانفجار حرصت أن تصل إلى مكوِّنات المجتمع المدني

126- حيدر، حسن (2022). ازدياد جرائم العنف ضدَّ النساء نتيجة الأزمات في لبنان: التبليغ مسؤوليتنا؟ موقع النشرة. الرابط

https//:shorturl.at/nowz4

والجمعيات الأهلية والصليب الأحمر اللبناني، بسبب النقمة والغضب وانعدام الثقة بالأحزاب ومؤسسات السلطة. ولا يهدأ المجتمع المدني في لبنان منذ عقود سواء في الاتجاهات الحقوقية أو في الاتجاهات التنموية والتعبوية، ولكن لنشاطه في كورونا، والذي قام على تخوم ثورته المنحسرة في أوائل 2020، بُعدٌ يشبِّهه الكثيرون بالدور الذي لعبه في الحرب الأهلية اللبنانية، لا سيَّما بعد انفجار مرفأ بيروت والاحتياجات الإغاثية المتفاقمة التي فرضها الواقع. فالمنظمات والتجمعات التي تمكنت من تمرير قوانين وإقرارها أو بالحد الأدنى إيصالها إلى اللجان النيابية ومجلس الوزراء، والتي شاركت واسعًا في عمليات التنمية ورفع الوعي المجتمعي، وجدت نفسها أمام وضع يحجِّم من طاقاتها الحقوقية والمناصِرة للقضايا ويضعها في خانة الإغاثة، وهو أمرٌ لا مفرَّ منه في ظل التدهور الذي فرضته الجائحة.

الخاتمة

كان لكورونا في لبنان أثر ثقيل بسبب طبيعة الأحداث السياسية والاقتصادية التي استقبل بها البلد الجائحة. عمَّق الوباء المأزق اللبناني، ولم يكتفِ بالنيل من صحة السكان الجسدية والنفسية، بل قلَّص عليهم مساحات الحرية، والتعبير، والديمقراطية والحقوق التي ظنُّوا يومًا أنهم يتفرَّدون بها في منطقة لم تغادر في تاريخها حيِّزَ الطوارئ. غيَّرَت كورونا كثيرًا من الأولويات وطوَّعت الغضب الشعبي الذي خضع لإجراءات السلامة العامة بالرغم من إيمانه بضرورة الاستمرار في انتفاضته. وتم استخدام الوباء للقضاء على فرصة كبيرة للتغيير والإصلاح في بلد كان متجهزًا ومقبلًا على محاسبة الطبقة السياسية التي أوصلته إلى هاويته المالية والاجتماعية. وساهمت هذه الجائحة في الكشف عن الضعف البنيوي في التركيبة المجتمعية والمؤسساتية وجاهزيتها للكوارث، وأظهرت للناس حجم الشرخ بينهم وبين مفهوم الدولة حين وجدوا الأحزاب المختلفة تقود المركب وتنقذه من الغرق دون أن توصله إلى برِّ الأمان. في الوقت عينه، برزت عديد من المبادرات والظواهر الرسمية وغير الرسمية الإيجابية التي عزَّزَت فرص صمود السكان في وجه التقاء أزمات بهذا الحجم. لعل أبرزها أخذ مبادئ الصحة العامة وآراء الخبراء بشكل متقدِّم وجدِّي للاستناد إليها في كثير من قرارات الإقفال والتصرف حيال الجائحة، والتصرف بسرعة لمواكبة أبعاد الجائحة، والوقاية، والتباعد والحصول على،

وتوفير اللقاح. وضع الجهاز التشريعي (ولو إلى حدٍّ ما) في موقع المسؤولية الطارئة للمشاركة في عملية السلامة والسعي بالرغم من كل العوائق، السرديات، التحريض والانتهاكات إلى إيجاد فرص تؤمن فرصًا متساوية في الحصول على اللقاح للسكان جميعًا.

اليوم، يترتَّب على لبنان كثير من الدروس التي في إمكانها أن تساهم -لو تمَّ الالتفات إليها بجدية- في ردم الهوة الحقوقية، والإنسانية، والخدماتية والمواطنية، التي وجد السكان أنفسهم فيها اليوم، لا سيَّما أن معظم هذه المكتسبات التي حصل عليها اللبنانيون على مدار سنوات، لم تكن مُحصَّنة ومتجذِّرة بما يكفي لتصمد في وجه وباء متقاطع مع أكبر أزمات لبنان على الإطلاق. ولكن في الوقت نفسه، بيَّنَت تجربة الوباء في لبنان أن دولًا ببنًى تحتية متواضعة ومتراخية في إمكانها أن تستجمع قواها ضمن ردود فعل سريعة ومتنبِّهة لكيلا تسقط في مآسٍ كبرى، وأن توظف إمكاناتها بكل الطرق الممكنة للحد من الخسائر والحفاظ على تماسُك منظومة المساعدة والغوث، وهو ما حصل في لبنان. ولعلَّ الدور المتغيِّر والمتكيِّف والمفتوح (إلى حدٍّ ما) للمجتمع المدني، بقدر ما آل إلى وجه إغاثي، إلَّا أنه يظهر مقدار مواكبة تجربة المجتمعين المدني والأهلي في لبنان من أجل التعامل مع الأزمات في ظل هياكل رسمية هشَّة. وهذا ما يتطلب تركيز كثير من الدعم والتنظيم على تجاربهم، لا سيَّما مع استمرار الأزمة في المرحلة القادمة. وتبقى لتجربة البلديات في التعاطي المسؤول والفوري مع الجائحة، والتي نوَّه بها الكثيرون وانتقدها آخرون، أثرٌ في إعادة إحياء المطالبة

باللامركزية الإدارية من أجل إدارة البلد في المرحلة القريبة، لا سيَّما مع تواصل شُحِّ الموارد؛ ما يتطلَّب تدخُّلات مباشرة وموضعية، فتأتي هذه التجربة كحالة تستحق التأمُّل والتحسين.

الفصل الثالث

دراسة حالة مصر: جائحة كوفيد-19 في مصر والممارسات الديمقراطية

سلمى خليل[127]

127- مدرِّسة مساعدة بالجامعة البريطانية في مصر وطالبة دكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. عملت في عدد من منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية وحقوق الإنسان. مجالات اهتمامها الرئيسية هي الديمقراطية والعلاقات بين الدولة والمجتمع المدني والسياسات العامة. حصلت سلمى على درجة الماجستير في السياسة العامة من كلية ويلي براندت للسياسات العامة في عام 2017.

مقدمة

أثارت جائحة كوفيد-19 كثيرًا من الجدل بشأن مستقبل الديمقراطية، أو تحديدًا فيما إذا كانت الجائحة قد أثَّرَت سواء بشكل سلبي أو إيجابي في الديمقراطية[128]. يركز بعض المحلِّلين في الجانب الإيجابي المتعلق باستحداث آليات الديمقراطية المباشرة، حيث تعاملت الحكومات مع المواطنين بدلًا من الكيانات التمثيلية، وهذا ما حدث في أوروبا. على الجانب السلبي، يركِّز محلِّلون آخرون في تقييد الحريات وغياب الإشراف البرلماني[129]–[130]، خاصَّةً في الدول التي تفتقر إلى نظام ديمقراطي مستقر. بينما دارت عديد من النقاشات بشأن تأثير كوفيد-19 في الأنظمة السلطوية، وكانت مصر من أقل الدول التي تمَّت دراستها بشكل أكاديمي في

128- Warren P. Strobel and Dustin Volz, "Covid-19 Fuels Inequality, Political Divide, Authoritarianism World-Wide, U.S. Intelligence Analysts Say," Wall Street Journal - Online Edition, April 9, 2021, 2,19]]},»issued»:{«date-parts»:[[«2021»,4,9]]}}}],»schema»:»https://github.com/citation-style-language/schema/raw/master/csl-citation.json»} https://shorturl.at/frv89

129- Andrea Cassani, "COVID-19 and the Democracy-Autocracy Freedom Divide: Reflections on Post-Pandemic Regime Change Scenarios," Political Studies Review 20, no. 4 (November 2022): 717-24, https://doi.org/10.1177/14789299211047087.\\uc0\\u8221{} {\\i{}Political Studies Review} 20, no. 4 (November 2022

130- Nicole J. Saam, Carmen Friedrich, and Henriette Engelhardt, "The Value Conflict between Freedom and Security: Explaining the Variation of COVID-19 Policies in Democracies and Autocracies," PLoS ONE 17, no. 9 (September 9, 2022): 1-17, https://doi.org/10.1371/journal.pone.0274270.

هذا السياق.

تعتبر تجربة مصر مع كوفيد-19 تجربة تستحق الدراسة. وفقًا لمنظمة الصحة الدولية، سجَّلَت مصر ما يقرب من 500 ألف إصابة، وما يقرب من 24 ألف حالة وفاة، في الفترة بين يناير 2020 وفبراير 2023[131]. كان لجائحة كوفيد تأثير قوي في الاقتصاد المصري الذي كان يعاني بالفعل، حيث شهد قطاع الخدمات هبوطًا بنسبة 10.9%، والقطاع الصناعي بنسبة 8.3%، وقد أثَّر هذا بدوره في إجراءات الحماية الاجتماعية، وبالتالي الدخول والأمن الغذائي[132].

تبنَّت الحكومة المصرية عديدًا من إجراءات الطوارئ لتخفيف حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء، لكن صاحَب تنفيذ هذه الإجراءات توسُّعٌ ملحوظ في مركزية الدولة. تمَّ هذا بمساعدة السلطة التشريعية، حيث أقرَّت عديدًا من التعديلات القانونية التي عزَّزَت من قوة السلطة التنفيذية. نتيجة لهذا استهدفت الأجهزةُ الأمنيةُ المعارضين، وقمعت الأصوات التي تنتقد الدولة. على الرغم من التأثير السلبي في الديمقراطية بشكل عام، تمَّ رصد عديد من التطورات الإيجابية على مستوى الحكم وحقوق المرأة ودور الاتحادات والنقابات المهنية.

131- WHO, "Egypt: WHO Coronavirus Disease (COVID-19) Dashboard with Vaccination Data," World Health Organization, 2023, https://covid19.who.int.

132- Ragui Assaad, Caroline Kraft, and Mohamed Marouani, "Egypt Covid 19 Country Case Study" (ILO, February 2022), https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_838226.pdf.

أولًا: اللامركزية ودور المجالس المحلية

على المستوى العالمي، لعب تمكين المجالس المحلية دورًا محوريًّا في التعامل مع الوباء، ليس فقط من خلال وضع وتنفيذ السياسات الصحية، لكن أيضًا من خلال مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء (انظر/ي ورقة الخلفية عن دور اللامركزية والمجالس المحلية). لكن في حالة مصر، اتَّسمَت عملية صناعة القرار وتنفيذ السياسات بالمركزية الشديدة طوال مدة الوباء، حيث اقتصر إصدار معظم القرارات على رئاسة مجلس الوزراء وكبار المسؤولين في السلطة التنفيذية[133]. لمحاولة فهم سبب تقلُّص دور المجالس المحلية ينبغي إلقاء الضوء على نشأة هذه المجالس وتاريخها.

كانت مصر من أوائل دول المنطقة التي قامت بتنفيذ مفهوم المجالس المحلية بشكلها الحديث. في عام 1883، تمَّ إنشاء مجالس المديريات كفروع للإدارة المركزية في جميع أنحاء البلاد، وتمَّ ذِكرها باستفاضة في دستور 1923، ثم تمَّ تعديل هياكلها التنظيمية في دستور 1979، وهو الشكل الذي لا تزال المجالس المحلية عليه إلى

133- Amr Hamzawy and Nathan Brown" ,How Much Will the Pandemic Change Egyptian Governance and for How Long) "?Carnegie Endowment for International Peace ,July ,(2020 ,23 https//:carnegieendowment.org/2020/07/23/how-much-will-pandemic-change-egyptian-governance-and-for-how-long-pub.82353-

الوقت الحالي[134]. على الرغم من ذلك، عانت مصر لسنوات طويلة من المركزية الشديدة. على سبيل المثال، تقوم السلطات المركزية بتحصيل الضرائب، بينما ليس للمجالس المحلية الحق في فرض ضرائب خاصة بها وتمويل نفسها[135]. يلقي تمركز السلطة الضوءَ على أزمة انعدام المساواة الجغرافية حيث توجد تفاوتات اقتصادية واجتماعية بين المحافظات والمناطق المختلفة[136]. هدف دستور 2014 إلى التَّغلُّب على هذه المشكلة، حيث تنصُّ المادة 176 على أن مصر ستنتقل إلى نظام لا مركزيٍّ. أعطى الدستور الحق لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين في الإشراف على، وعزل، الأعضاء غير المنتَخَبين. كما منح الدستور 25% من المقاعد في المجالس المحلية

134- Ahmad Saleh, "Local Councils in Egypt: Decentralization and the Dream of Political Action," Civil Society Organisation, Legal Agenda, November 20, 2018, https://english.legal-agenda.com/local-councils-in-egypt-decentralization-and-the-dream-of-political-action/.

135- Salwa Tobbala, "TOWARDS A DECENTRALIZED GOVERNANCE SYSTEM IN EGYPT," Journal of Public Policy and Administration 4, no. 1 (May 15, 2019): 13-32, https://www.iprjb.org/journals/index.php/JPPA/article/view/884.

136- Mohamed Abdel Hadi Shantir, "Decentralization and Geographical Inequality in Egypt," Arab Reform Initiative, April 20, 2022, https://www.arab-reform.net/publication/decentralization-and-geographical-inequality-in-egypt/.»container-title»:»Arab Reform Initiative»,»language»:»en»,»note»:»publisher: Arab Reform Initiative»,»source»:»www.arab-reform.net»,»title»:»Decentralization and Geographical Inequality in Egypt»,»URL»:»https://www.arab-reform.net/publication/decentralization-and-geographical-inequality-in-egypt/»,»author»:[{«family»:»Shantir»,»given»:»Mohamed Abdel Hadi»}],»accessed»:{«date-parts»:[[«2023»,3,30]]},»issued»:{«date-parts»:[[«2022»,4,20]]}}}],»schema»:»https://github.com/citation-style-language/schema/raw/master/csl-citation.json»}

للمرأة، و25% للشباب، وأعطى المجالس المحلية الحقَّ في تحديد ميزانيتها، لكن لم يتم ذِكر كيفية تحقيق هذا، حيث كان المنتظر أن يقوم البرلمان بإصدار قانون منظم للمجالس المحلية[137]. بناء على هذا، أعلن المجلس القومي للمرأة عن خطة لتدريب 10000 سيدة في أنحاء الجمهورية للتَّرشُّح في انتخابات المجالس المحلية[138]. لم يتم تنفيذ أيٍّ من هذه البنود، ولم يتم إجراء انتخابات محلية منذ عام 2008.

في عام 2011، بعد الربيع العربي، قامت المحكمة الإدارية بحلِّ المجالس المحلية ولم تُجرِ أية انتخابات من ذلك الحين[139] حيث تدار المجالس المحلية حاليًّا من قِبل أعضاء غير منتَخَبين. وقد اشتكى المواطنون بشكل مستمر من الفساد وانعدام الكفاءة في المجالس المحلية[140]–[141] بالإضافة إلى ذلك، أشار المعلِّقون إلى عدم

137- Rania Zada, "Local Councils in the New Egyptian Constitution" (Arab Forum for Alternatives, August 31, 2014), https://www.afalebanon.org/ar/publication/5684/المحليات-في-الدستور-المصري-الجديد/.

138-National Council for Women, "Women and Local Councils," The National Council for Women official Website, November 29, 2017, http://ncw.gov.eg/News/2923/المرأة-والمحليات.

139- Samar Şalama, "Local Councils Missing for 11 Years. Will the Government Release the New Local Councils Law?" Parlmany, October 30, 2022, http://www.parlmany.com/News/2/498896/-المحليات-11-سنة-غياب-هل-تفرج-الحكومة-عن-قانون-الإدارة.

140- Gamal Roushdy, "The Local Council Law that upsets the lives of Egyptians," Dostor, January 10, 2023, https://www.dostor.org/4278990.

141- Al-Wafd Electronic Portal, "Reform Efforts Still Ongoing: Corruption of Localities: Main Challenge to Reform," September 8, 2020, http://surl.li/fyhor.

قدرة نظام المحليات بشكله الحالي على تقديم الخدمات الأساسية وغياب الآليات التي من شأنها تضمين المواطنين في عملية صنع القرار[142].

بالتالي خَلَت المجالس المحلية من الأعضاء المنتخبين وقت الجائحة؛ ما أدَّى إلى غياب المشاركة المحلية في عملية اتخاذ القرار، وظلَّ هذا الوضع قائمًا حتى الوقت الراهن[143]. قدَّمَت الحكومة المركزية الحدَّ الأدنى من الدعم المادي إلى المجالس المحلية في أثناء فترة الجائحة[144]. أعطى رئيس الوزراء الضوء الأخضر للمحافظين والمجالس المحلية للمشاركة في تنفيذ السياسات التي أقرَّتها رئاسة مجلس الوزراء واللجنة العلمية لمكافحة كوفيد، لكن لم يكن لأيٍّ

142- Tobbala, "TOWARDS A DECENTRALIZED GOVERNANCE SYSTEM IN EGYPT."

143- Gamal Essam-El-Din, "Egypt's Local Councils in Limbo - Egypt - Al-Ahram Weekly," Ahram Online, January 9, 2020, https://english.ahram.org.eg/NewsContent/50/1201/359104/AlAhram-Weekly/Egypt/Egypts-local-councils-in-limbo.aspx.

144- Shantir, "Decentralization and Geographical Inequality in Egypt."»container-title»:»Arab Reform Initiative»,»language»:»en»,»note»:»publisher: Arab Reform Initiative»,»source»:»www.arab-reform.net»,»title»:»Decentralization and Geographical Inequality in Egypt»,»URL»:»https://www.arab-reform.net/publication/decentralization-and-geographical-inequality-in-egypt/»,»author»:[{«family»:»Shantir»,»given»:»Mohamed Abdel Hadi»}],»accessed»:{«date-parts»:[[«2023»,3,30]]},»issued»:{«date-parts»:[[«2022»,4,20]]}}}],»schema»:»https://github.com/citation-style-language/schema/raw/master/csl-citation.json»}

منهم دور في وضع هذه السياسات[145] أو في عملية توزيع اللقاحات التي تمَّت إدارتها مركزيًّا[146].

على الرغم من أن دستور 2014 نصَّ بشكل واضح على ضرورة إجراء انتخابات محلية خلال مدة أقصاها خمس سنوات، فلم يقم البرلمان بإصدار قانون يوضِّح دور ومسؤوليات المجالس المحلية، وبالتالي لم يتم إجراء انتخابات. في المؤتمر السنوي للشباب عام 2017 تمَّ توجيه سؤال مباشر إلى رئيس الجمهورية عن أسباب تأجيل انتخابات المجالس المحلية، وقال إن هذا يرجع إلى انشغال البرلمان بقوانين أكثر أهمية[147]. يُرجع عديدٌ من المحللين هذا التأجيل إلى خوف الدولة من أن تعطي انتخابات المجالس المحلية الفرصة للإخوان المسلمين للعودة إلى العمل السياسي، خاصة مع استمرار وجود مؤيِّدين للجماعة في المناطق الريفية على وجه التحديد. تزداد هذه المخاوف مع غياب حزب سياسي ذي قاعدة شعبية مثل الحزب الوطني الديمقراطي في عهد مبارك، لمنافسة ما تبقَّى من مؤيدي الإخوان المسلمين[148].

تتباين التوقعات بشأن تحقيق لا مركزيَّة حقيقية في مصر.

145- Hamzawy and Brown, "How Much Will the Pandemic Change Egyptian Governance and for How Long?"

146- Amnesty International, "Flaws in Egypt's Covid-19 Vaccine Rollout," Press Release, Amnesty International, June 29, 2021, https://shorturl.at/gwHO9.

147- Saleh, "Local Councils in Egypt."

148- Saleh.

على الجانب الإيجابي، صرَّح محافظ القاهرة السابق في أوائل عام 2023 بقرب إقرار قانون المجالس المحلية، وبالتالي إجراء الانتخابات المحلية[149]. كما أن البند المتعلق باللامركزية لم يتغيَّر حين تمَّت مراجعة الدستور عام 2019؛ ما يعني وجود سند دستوري للقانون الجديد. على الجانب الآخر، لم يتم ذكر المجالس المحلية في خطة العمل الوطنية (2018-2022[150]).(كما أن إقرار القانون لا يكفي لإجراء انتخابات المجالس المحلية، حيث يتطلَّب الأمر إرادة سياسية من كلٍّ من الدولة والأحزاب السياسية، وخطَّة واضحة لتمويل ميزانيات المجالس المحلية، وخطَّة لتدريب العاملين على النظام الجديد، وكذلك مبادرات لرفع وعي المواطنين وتعزيز مشاركتهم[151]. حتى تتحقق هذه المتطلبات الأساسية من الصعب تحقيق لا مركزية حقيقية في مصر.

149- Bassam Ramadan, "Former Governor of Cairo: Local Council Elections to be held soon and the national dialogue will see the light," Egypt Today, January 15, 2023, https://www.almasryalyoum.com/news/details/2794151.

150- Shantir, "Decentralization and Geographical Inequality in Egypt."»container-title»:»Arab Reform Initiative»,»language»:»en»,»note»:»publisher: Arab Reform Initiative»,»source»:»www.arab-reform.net»,»title»:»Decentralization and Geographical Inequality in Egypt»,»URL»:»https://www.arab-reform.net/publication/decentralization-and-geographical-inequality-in-egypt/»,»author»:[{«family»:»Shantir»,»given»:»Mohamed Abdel Hadi»}],»accessed»:{«date-parts»:[[«2023»,3,30]]},»issued»:{«date-parts»:[[«2022»,4,20]]}}},»schema»:»https://github.com/citation-style-language/schema/raw/master/csl-citation.json»}

151- Tobbala, "TOWARDS A DECENTRALIZED GOVERNANCE SYSTEM IN EGYPT."

ثانيًا: دور السلطة التشريعية

تعرَّضَت المجالس النيابية في جميع أنحاء العالم لكثير من الضغوط أثناء فترة الجائحة، حيث كان عليها إعطاء الأولوية القصوى للحق في الحياة والرعاية الطبية، وفي نفس الوقت ضمان ألَّا تنتهك إجراءات الطوارئ الحقوق والحريات الشخصية[152]. لتحقيق هذا؛ كان على البرلمانات القيام بعدة أدوار محورية تتضمن سَنَّ إجراءات الطوارئ وإقرار التشريعات لحماية الصحة العامة ومراقبة أداء السلطة التنفيذية وتمثيل المواطنين (انظر/ي ورقة الخلفية عن المجالس النيابية). قام البرلمان المصري، شأنه شأن البرلمانات حول العالم، بتعليق أنشطته لفترة، لكنه عاود الانعقاد بعد وقت قصير نسبيًّا حيث توقَّفَت الجلسات في 23 مارس 2020 ثم عادت لتنعقد في 20 إبريل 2020، مع مراعاة التَّباعُد الاجتماعي. جاء على رأس القرارات التي اتَّخذها البرلمان المصري في فترة الوباء إقرار تعديل قانون الطوارئ الذي ظل ساريًا منذ 2017 حتى 2021. أعطت التعديلات التي أقرَّها البرلمان المصري لرئيس الجمهورية مزيدًا من السلطات لفرض إجراءات للسيطرة على الوباء، مثل الحجر الصحي وتأخير الدراسة. كما تضمَّنَت التعديلات بندًا يسمح بتفويض رئيس الوزراء في ممارسة هذه

152-Alessandra Spadaro, "COVID-19: Testing the Limits of Human Rights," European Journal of Risk Regulation 11, no. 2 (June 2020): 317-25, https://doi.org/10.1017/err.2020.27.

السلطات[153]. وما قد يثير الدهشة، فوَّض الرئيس بالفعل رئيس الوزراء في ممارسة معظم هذه السُّلطات، كما سيتضح في الجزء التالي. كما فرض البرلمان التباعد الاجتماعي وأجرى تغييرات في الموازنة لتمويل المستشفيات ومساعدة العائلات المتضررة اقتصاديًّا من الوباء[154].

أقرَّ البرلمان عديدًا من التشريعات المثيرة للجدل من دون إشراك

153-Hamzawy and Brown, "How Much Will the Pandemic Change Egyptian Governance and for How Long?"

154-Emad M. Elkhashen, Ahmed Sarhan, and Amanze Ejiogu, "Egyptian Budgetary Responses to COVID-19 and Their Social and Economic Consequences," Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management 33, no. 1 (January 1, 2020): 78-86, https://doi.org/10.1108/JPBAFM-07-2020-0116. the funding of these interventions and their short- and long-term implications. Findings The analysis shows that the Egyptian government's response to the pandemic will shrink Egypt's fiscal space significantly as increased borrowing and debt service obligations are not offset by the levying of corona tax on salaries and wages. However, increased taxation will impact negatively on poverty. The authors show that social interventions such as cash transfers are not provided at a level which will make an impact on alleviating poverty. The authors highlight increased spending on health as well as the adoption of a gender perspective in the response to the pandemic as positive outcomes with potential for future societal impact. Originality/value The authors highlight the Egyptian government's budgetary response to the COVID-19 pandemic and the economic and social implications of this response.»,»container-title»:»Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management»,»DOI»:»10.1108/JPBAFM-07-2020-0116»,»ISSN»:»1945-1814»,»issue»:»1»,»note»:»publisher: Emerald Publishing Limited»,»page»:»78-86»,»source»:»Emerald Insight»,»title»:»Egyptian budgetary responses to COVID-19 and their social and economic consequences»,»URL»:»https://doi.org/10.1108/JPBAFM-07-2020-0116»,»volume»:»33»,»author»:[{«family»:»Elkhashen»,»given»:»Emad M.»},{«family»:»Sarhan»,»given»:»Ahmed»},{«family»:»Ejiogu»,»given»:»Amanze»}],»accessed»:{«date-parts»:[[«2023»,2,10]]},»issued»:{«date-parts»:[[«2020»,1,1]]}}],»schema»:»https://github.com/citation-style-language/schema/raw/master/csl-citation.json»}

المواطنين، مثل تلك الخاصة بالتعامل مع الوباء والشؤون الأمنية. من القوانين المثيرة للجدل قانون الإسهام التكافلي الذي أعطى الدولة الحق في خصم 1% من رواتب القطاع العام و0.5% من القطاع الخاص لمدة عام لمواجهة آثار الوباء. شجَّع القانون ظاهريًّا على التضامن الاجتماعي، لكن كانت آثاره سلبية على المواطنين، خاصة محدودي الدخل منهم[155]. قد يكون القرار الأكثر إثارة للجدل الذي اتَّخذه البرلمان عام 2020 هو الموافقة على إرسال قوات إلى ليبيا لدعم حكومة خليفة حفتر. تمَّ اتخاذ هذا القرار في جلسة مغلقة من دون أية مشاركة من قِبَل المواطنين[156] على الرغم من العواقب الوخيمة المترتِّبة على التدخل في صراع خارجي.

أقرَّ البرلمان تشريعات تحدُّ من سلطاته، والتي تتضمَّن مراقبة السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، في يوليو 2020 قام البرلمان بتعديل القانون المنظِّم لصندوق مصر السيادي. سمح التعديل لرئيس الجمهورية بنقل ملكية أصول الدولة إلى الصندوق من

155-Habiba Mohsen, "Egyptian Parliament and the Covid-19 Pandemic: An Active Parliament Regardless of the Crisis," Civil Society Organisation, Global Partners Governance (blog), October 1, 2020, https://gpgovernance.net/egyptian-parliament-and-the-covid-19-pandemic-an-active-parliament-regardless-of-the-crisis/.

156-Deutsche Welle, "Egypt Greenlights Troop Deployment in Libya," Deutsche Welle, July 20, 2020, https://www.dw.com/en/egypts-parliament-approves-troop-deployment-in-libya/a-54247567.

دون الرجوع إلى البرلمان[157]. في عام 2021 حين أنهى رئيس الجمهورية حالة الطوارئ، قام البرلمان بتعديل عدَّة قوانين تمكِّن السلطة التنفيذية من الحفاظ على نفس السلطات التي امتلكتها أثناء حالة الطوارئ. تضمَّنَت هذه السلطات توسيع نطاق الاختصاص القضائي للنيابات والمحاكم العسكرية بحيث تتولَّى القضايا المتعلقة بالتظاهرات وتخريب البنية التحتية. كما تمَّ تعديل قانون الإرهاب الصادر عام 2015 الذي يسمح لرئيس الجمهورية «باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأمن والنظام العام» من دون الرجوع إلى البرلمان، ووفقًا للتعديل يحقُّ للرئيس إسناد هذه السلطة إلى أي مسؤول[158].

هذا يعني أنه بينما نجح البرلمان المصري في إقرار إجراءات طوارئ للحماية من الوباء والتعامل مع المخاوف الأمنية، فقد أصدر أيضًا عدة تشريعات مثيرة للجدل من دون الرجوع إلى المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، بدلًا من ممارسة دوره في مراقبة السلطة التشريعية قام البرلمان بإقرار تشريعات تُقلِّص من هذا الدور. كما لا توجد أدلَّة تشير إلى اهتمام النُّوَّاب بإشراك المواطنين الذين يمثِّلونهم في اتخاذ القرار أو حماية الفئات المهمَّشة في المجتمع.

157-Mohsen, "Egyptian Parliament and the Covid-19 Pandemic."

158- Human Rights Watch, "Egypt: Emergency Provisions Made Permanent" (Human Rights Watch, November 5, 2021), https://www.hrw.org/news/2021/11/05/egypt-emergency-provisions-made-permanent.

ثالثًا: الحكم والشفافية في السلطة التشريعية

وفقًا للأمم المتحدة: «يُقصد بالحُكم كل عمليات الحكم والمؤسسات والعمليات والممارسات التي يتمُّ من خلالها اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنظيمها»، أمَّا الحكم الرشيد فهو يشمل: «الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة الفعَّالة، والشراكات المتعددة الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات الشفافة الخاضعة للمساءلة».

من الصعب تصنيف مصر، سواء قبل أو بعد الوباء، على أنها دولة تلتزم بمبادئ الحكم الرشيد[159] كما أنه في أثناء الوباء، تم اتخاذ القرارات من أعلى إلى أسفل وبشكل مركزي. عند بداية الوباء، فوَّض رئيس الجمهورية رئيسَ الوزراء مصطفى مدبولي في القيام بالمهام الأساسية المتعلقة بالتعامل مع الوباء. قام مدبولي بتشكيل اللجنة العليا لمكافحة فيروس كورونا التي تكوَّنت من كبار الخبراء من الوزارات المعنية، بمن فيهم الوزراء. أشرفت هذه اللجنة على تخطيط وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالتعامل مع الوباء[160].

159- Wael Aly, "Bad Governance and Failure of Development Progress in Egypt Causes, Consequences and Remedies," Journal of Public Administration and Governance 3 (January 17, 2014): 39, https://doi.org/10.5296/jpag.v3i4.4340.it created the conditions (such as rampant corruption, violation of human rights and absence of rule of law

160- Hamzawy and Brown, "How Much Will the Pandemic Change Egyptian Governance and for How Long?"

على الصعيد الإيجابي، لم تكن المؤسسة العسكرية على رأس عملية اتخاذ القرار، على عكس ما يحدث منذ عام 2011 حيث تولَّى الجيش القيادة على مختلف المستويات، وليس فقط فيما يتعلق بالأمن. في أثناء الوباء، كان رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وأعضاء لجنة مكافحة كورونا من التكنوقراط هم المسؤولين الأساسيين، بينما اقتصر دور المؤسسة العسكرية على عمليات الدعم بما فيها إنتاج وتوزيع أقنعة الوجه[161].

بينما ليس من الممكن الالتزام بجميع مبادئ الحكم الرشيد، توجد عدة عناصر ضرورية يجب التركيز فيها، مثل الشفافية وسيادة القانون. عُرِفت مصر بغياب الشفافية وتفشِّي الفساد. وفقًا لمؤشر مُدرَكات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عام 2022، تأتي مصر في المرتبة 130 من 180 في مستويات الفساد[162]. نصَّ البند 68 من دستور 2014 على ضرورة تبنِّي مصر قانون الحق في تداول المعلومات، ولم يتمَّ سَنُّ هذا القانون حتى الآن، على الرغم من تقديم منظمات المجتمع المدني ووزارة العدل مُسوَّدات لهذا القانون إلى البرلمان عامي 2012 و2013 على التوالي. جدير بالذكر أن صعوبة الوصول إلى المعلومات من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تفشِّي الفساد؛ وبالتالي تؤثِّر سلبًا

161- Hamzawy and Brown.

162- Transparency International, "Egypt - Corruption Perception Index," Non-governmental Organization, Transparency International, January 31, 2023, https://www.transparency.org/en/countries/egypt.

في العملية الديمقراطية[163].

ما يزيد الأمر سوءًا هو أداء مصر المتواضع فيما يتعلق بسيادة القانون. وفقًا لمؤشر سيادة القانون التابع لمؤسسة مشروع العدالة العالمية، جاءت مصر في المرتبة 135 من 140 في سيادة القانون عام 2022، مقارنة بالمرتبة 125 عام 2020. يرجع هذا الترتيب بشكل أساسي إلى عدَّة أسباب، منها: غياب القيود على سلطات الدولة وعدم التزام الحكومة بمبادئ الشفافية وعدم حماية الحقوق الأساسية وغيرها[164].

كما يجب إلقاء الضوء على مفهوم الشمول، وقد ركَّزَت الدولة بشكل خاص في تأثير الوباء في المرأة. وكانت النساء في مقدِّمة المتعاملين مع تبعات الوباء، كما شكَّلن النسبة الأكبر من مقدِّمي الرعاية[165]. وفقًا لأحد الاستطلاعات، زادت الأعباء المنزلية بنسبة 51%، وزاد الوقت الذي تستغرقه رعاية الأطفال بنسبة 61%

163- Association of Freedom of thought and Expression, "The Legislator's guide to a Access of information law" (Association of Freedom of thought and Expression, December 31, 2021), https://afteegypt.org/advocacy/manuals/2021/12/31/27891-afteegypt.html.

164- Rule of Law Index, "WJP Rule of Law Index - The Arab Republic of Egypt," World Justice Project, 2022, https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index.

165- OHCHR, "Responding to the Needs of Women, 'First Responders' to Egypt's COVID-19 Crisis," UN Office of the High Commissioner for Human Rights, February 25, 2021, https://www.ohchr.org/en/stories/2021/02/responding-needs-women-first-responders-egypts-covid-19-crisis.

أثناء الوباء[166]. كثَّفت الحكومة المصرية حملات المساواة بين الجنسين منذ عام 2017 مع إطلاق الاستراتيجية القومية لتمكين المرأة المصرية 2030[167]. في أثناء الوباء، ركَّزَت مبادرات الحكومة في التعامل مع الأعباء الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المرأة، وقدَّمت معونة لدعم العمالة غير المنتظمة التي تشكِّل المرأة 47% منها. كما منحت الحكومة إجازات مدفوعة الأجر إلى السيدات الحوامل اللاتي يعتنين بأطفال تحت سنِّ 12. بالإضافة إلى ذلك، واصلت الحكومة إطلاق برامج لتوفير خيارات متعددة لرعاية الأطفال في الريف، كجزء من مبادرة حياة كريمة، وكذلك مشروعات للتمكين الاقتصادي والقضاء على الأمية[168].

بينما لم يتم تحسين مستوى الشفافية وسيادة القانون، نجحت الحكومة المدنية في التعامل مع الوباء مع أخذ الآثار السلبية على المرأة في الاعتبار. على الرغم من ذلك، يجب تبنِّي منهجية ذات

166- National Council for Women, Baseera the Egyptian Center for Public Opinion Research, and UN Women, "Women and the Covid 19 Pandemic," April 14, 2022, https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/05/Egypt%20COVID-19%20Brief/women%20%20covid19%20en.pdf.

167- Ahmed Maher Abu-EL Nasr and Mohamed Eissa, "Decisions to empower and support women over 8 years...from here was the beginning," Al-Watan News, September 4, 2022, https://www.elwatannews.com/news/details/6281875.

168- Egypt Today, "Discussed: How Egypt Took into Account Women's Needs during Pandemic," EgyptToday, January 17, 2022, sec. News, https://www.egypttoday.com/Article/1/111930/Discussed-How-Egypt-took-into-account-women's-needs-during-pandemic.

نطاق أوسع تأخذ في الاعتبار الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة لضمان رفع مستوى الشمول.

رابعًا: المشاركة السياسية

تفرض السلطات في مصر كثيرًا من القيود على الحق في التجمهر وجميع أنواع الاحتجاج. على سبيل المثال، يجب الحصول على تصريح مسبق للتظاهر، كما استخدمت أجهزة الأمن العنف في تفريق عديد من الاحتجاجات المصغَّرة. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد بيان واضح بعدد المواطنين المعتَقَلين بسبب الرقابة المشدَّدة[169]. في عام 2022، تمَّ منع عديد من الناشطين من دخول مصر خوفًا من قيامهم بمظاهرات ضد قمة المناخ السابعة والعشرين[170].

بالإضافة إلى ذلك، لا تتمتَّع الأحزاب السياسية في مصر بثقة

169- Amnesty International, "Amnesty International Report 2020/21" (Amnesty International, 2021), https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/06/English.pdf.

170- Amnesty International, "Egypt 2022 - Human Rights Report" (Amnesty International, 2022), https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/egypt/report-egypt/.

المصريين[171]. اختلف الأمر نسبيًّا بعد الربيع العربي، حيث تمَّ تأسيس عديد من الأحزاب، وحدثت منافسة حقيقية بينهم في انتخابات (2012/2011)، لكن تغيَّر هذا بعد فترة قصيرة، حيث قَلَّت نسبة تقبُّل الأحزاب السياسية. يرجع هذا بشكل أساسي إلى تفكُّك الأحزاب السياسية بعد الربيع العربي وعدم قدرتها على منافسة حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي للإخوان المسلمين. في الوقت الحالي، أصبح حزب مستقبل وطن الحزبَ شبه الرسمي للحكومة المصرية، لكن بشكل عام لا يوجد أي تفاعل ملحوظ من قِبل المواطنين مع الأحزاب السياسية[172].

لم يعِق الوباءُ إجراء الانتخابات البرلمانية في مصر في موعدها المحدَّد في أكتوبر وديسمبر 2020، لكن لم يشارك سوى 29% من الناخبين المقيَّدين[173] ولا يوجد ما يؤكِّد أن كان ضَعف المشاركة يرجع إلى مخاوف متعلِّقة بالوباء أم نتيجة للوضع السياسي العام. استخدمت الحكومة الوباء كذريعة لتأجيل قانون المجالس المحلية، وبالتالي تأجيل الانتخابات المحلية. جدير بالذكر أن الحدَّ الأقصى

171- Amr Hamzawy, "Egypt's Consolidated Authoritarianism -," The Brown Journal of World Affairs 26, no. 1 (2019): 73-85, http://bjwa.brown.edu/26-1/egypts-consolidated-authoritarianism/.

172- Marina Ottaway, "Abdicating Responsibility: Political Parties in Egypt | Wilson Center" (Wilson Center, May 25, 2021), https://www.wilsoncenter.org/article/abdicating-responsibility-political-parties-egypt.

173- Mahmoud Mourad, "Pro-Sisi Party Wins Majority in Egypt's Parliamentary Polls," Reuters, December 14, 2020, sec. Middle East & Africa, https://www.reuters.com/article/egypt-election-int-idUSKBN28O2T0.

لإجراء انتخابات المجالس المحلية وفقًا للدستور كان عام 2019، أي قبل الوباء[174].

تمَّ تخصيص 25% من مقاعد البرلمان للنساء[175]، ونفس النسبة في المجالس المحلية عند إجراء الانتخابات[176]. يمثل المجلس القومي للمرأة النساءَ في مصر، لكن لا يتم انتخاب أعضائه، كما أن ضَعف الهيكل المؤسسي للمجلس لا يجعل منه كيانًا ذا تأثير كافٍ في مشاركة المرأة في الحياة السياسية[177].

في 2015 ظهر في مصر نوع جديد من المشاركة السياسية

174- Essam-El-Din, "Egypt's Local Councils in Limbo - Egypt - Al-Ahram Weekly."»container-title»:»Ahram Online»,»title»:»Egypt's local councils in limbo - Egypt - Al-Ahram Weekly»,»URL»:»https://english.ahram.org.eg/NewsContent/50/1201/359104/AlAhram-Weekly/Egypt/Egypts-local-councils-in-limbo.aspx»,»author»:[{«family»:»Essam-El-Din»,»given»:»Gamal»}],»accessed»:{«date-parts»:[[«2023»,3,30]]},»issued»:{«date-parts»:[[«2020»,1,9]]}}],»schema»:»https://github.com/citation-style-language/schema/raw/master/csl-citation.json»}

175- Greg Power et al., "Women's Participation in Political Life in Egypt and Beyond" (The American University in Cairo, 2021), https://documents.aucegypt.edu/Docs/GAPP/execed-Women%E2%80%99s%20Participation%20in%20Political%20Life%20in%20Egypt%20and%20Beyond.pdf.

176- Zada, "Local Councils in the New Egyptian Constitution."

177- Amany Khodair and Bassant Hassib, "Women's Political Participation in Egypt: The Role of The National Council for Women," International Journal of Political Science and Development 3, no. 7 (July 30, 2015): 326-37, https://papers.ssrn.com/abstract=2861469.»plainCitation»:»Amany Khodair and Bassant Hassib, "Women's Political Participation in Egypt: The Role of The National Council for Women," International Journal of Political Science and Development 3, no. 7 (July 30, 2015

يتمثَّل في سلسلة من الحوارات غير الرسمية تجريها الحكومة مع المواطنين. يعتبر المؤتمر السنوي للشباب الذي بدأ انعقاده عام 2017 (فيما عدا 2020 بسبب الوباء و2023 بسبب الضغوط الاقتصادية) من أبرز الأمثلة، حيث يتيح الفرصة للشباب للتحاور بشكل مباشر مع صانعي السياسات، ويحضر رئيس الجمهورية هذا المؤتمر بشكل منتظم للتواصل مباشرة مع المشاركين[178]. في مبادرة مشابهة، دعا الرئيس عام 2022 إلى إطلاق «الحوار الوطني» لمناقشة الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تم تدشينه في مايو 2023. بينما تمثَّل هاتان المبادرتان في ظاهرهما خطوة إيجابية في اتجاه إشراك المواطنين، لن تكون هذه الخطوة فعَّالة من دون إشراك ممثِّلي المعارضة في المناقشات[179].

مما سبق يتضح أن الدولة المصرية تفرض عديدًا من القيود على مظاهر المشاركة السياسية التقليدية، مثل: حق التجمهر والأحزاب السياسية، وفي نفس الوقت تحاول تشجيع المشاركة السياسية، لكن بشروطها، من خلال مبادرات الحوار التي أطلقتها. تبدو هذه خطوة إلى الأمام، حيث إن هذا النوع من المشاركة السياسية يسمح للمواطنين بالتواصل مباشرة مع صانعي السياسات،

178- World Youth Forum Official Website, "About the World Youth Forum," World Youth Forum, 2021, https://wyfegypt.com/.

179- Khaled Dawoud, "Egyptian 'National Dialogue' Will Kick off amid Difficult Domestic Situation" (Middle East Institute, October 20, 2022), https://www.mei.edu/publications/egyptian-national-dialogue-will-kick-amid-difficult-domestic-situation.

لكن طبيعة هذه المبادرات تجعلها غير قابلة للاستدامة، حيث إن إطلاقها يرتبط دائمًا بغرض محدَّد من دون أخذ الصورة الكاملة في الاعتبار. ربما من الأفضل أن تدار هذه المبادرات من خلال أُطُر مؤسسية، بحيث يصبح هذا النوع من المشاركة دائمًا، وبحيث يمكن قياس نتائجها بشكل دقيق. فيما يتعلق بالمرأة، توجد نظريًّا عديد من الآليات التي تضمن مشاركتها في الحياة السياسية، لكن على أرض الواقع توجد عدة تحديات تعوق التنفيذ بشكل فعَّال.

خامسًا: حقوق الإنسان وحرية التعبير

تتعرَّض حقوق الإنسان لعديد من الانتهاكات في مصر، لكن من الصعب رصدها جميعًا في أثناء فترة الوباء؛ لذا سيتمُّ التركيز في الحقوق الأكثر تأثرًا في هذه الفترة: حرية التعبير وحرية الصحافة وحقوق المسجونين وحقوق المرأة.

في أثناء الوباء، قمعت الدولةُ معظمَ المعارضين لسياسات مكافحة الوباء أو المشكِّكين في مدى فاعلية هذه السياسات، وأدَّى ذلك بطبيعة الحال إلى استهداف عديد من العاملين في القطاع الطبي. تمَّ اعتقال سبعة على الأقل من أعضاء نقابة الأطباء لاعتراضهم على سياسات الدولة، وتلقَّى كثيرون تهديدات. على سبيل المثال، تمَّ القبض على أمين صندوق النقابة محمد معتز الفوال بسبب

منشور على فيسبوك انتقد فيه رئيس الوزراء[180]. بالإضافة إلى ذلك، تمَّ اعتقال عديد من الصحفيين بتهمة «نشر أخبار كاذبة»، بمن فيهم نورا يونس رئيسة تحرير موقع المنصة الإخباري[181]. بحلول عام 2022، ظلَّ 26 صحفيًّا رهن الاعتقال بتهمة إشاعة أخبار كاذبة أو إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أو الإرهاب[182]، كما تمَّ طرد روث مايكلسون، الصحفية بالجارديان، عام 2020، بتهمة نشر أخبار كاذبة[183].

تمَّ تصنيف مصر على أنها دولة «غير حرة» في تقرير «مؤشر حرية الإنترنت» الصادر عن منظمة فريدوم هاوس، حيث حصلت على تقييم 26 من 100 بسبب القيود المفروضة على المعلومات المتاحة للمواطنين، ولاعتقال المواطنين بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي ولتعطيل تطبيقات الرسائل أثناء التظاهرات وغيرها من الممارسات[184].

180- Ruth Michaelson, "Egypt: Doctors Targeted for Highlighting Covid-19 Working Conditions," The Guardian, July 15, 2020, sec. World news, https://www.theguardian.com/world/2020/jul/15/egyptian-doctors-detained-for-highlighting-covid-19-working-conditions.

181- Amnesty International, "Amnesty International Report 2020/21."

182- Amnesty International, "Egypt 2022 - Human Rights Report."

183- Hamzawy and Brown, "How Much Will the Pandemic Change Egyptian Governance and for How Long?"

184- Freedom House, "Egypt: Freedom on the Net 2020 Country Report" (Freedom House, 2020), https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-net/2020.

كما تدهورت أحوال المساجين في مصر بشكل ملحوظ أثناء فترة الوباء. في مختلف أنحاء العالم تمَّ إطلاق سراح المسجونين لتجنُّب التَّكدُّس، وبالتالي تفشِّي الفيروس، بينما في مصر تم احتجاز حوالي 300 ألف مواطن بتهمة خرق إجراءات العزل الصحي. بالإضافة إلى ذلك، وثَّقت لجنة العدالة 9211 حالة اعتقال تعسُّفي بين إبريل 2020 ويونيو 2021. بينما أنكرت الدولة وجود حالات إصابة بفيروس كورونا بين المساجين، أكَّدَت لجنة العدالة وجود بين 31 و11 حالة في نفس الفترة[185].

كان لفيروس كورونا تأثير قوي في النساء في جميع أنحاء العالم، ولم تكن مصر استثناء. يمكن التركيز في ثلاثة مظاهر لآثار الوباء على حقوق المرأة في مصر: زيادة معدلات العنف الأسري، زيادة الأعباء المنزلية غير مدفوعة الأجر، وارتفاع حالات ختان الإناث. يشكِّل انتشار العنف الأُسَريِّ أحدَ أهم التحديات التي تواجه المرأة في مصر. صرَّحت رئيسة المجلس القومي للمرأة عام 2017 بأن حوالي 8 ملايين امرأة تتعرَّض لخطر العنف الأسري في العام الواحد بناء على إحصاءات عام 2015[186]. في أثناء الوباء، أعلنت

185- Committee for Justice, "Egyptian Prisoners During the Pandemic 2020-2021" (Committee for Justice, December 27, 2021), https://www.cfjustice.org/cfj-egypt-failed-to-deal-with-covid-19-inside-detention-centers-and-prisons/.

186- Mohamed Ragheb, "The Director of the National Council for Women: 8 million Women and Girls are at risk of domestic violence annually," El Youm7 News, January 9, 2017, sec. تقارير مصرية, https://www.youm7.com/story/2017/1/9/رئيسة-القومى-للمرأة-8-ملايين-امرأة-وفتاة-يعانين-من-العنف/3047399.

عديد من منظمات المجتمع المدني عن زيادة ملحوظة في شكاوى العنف الأسري[187]، وهذا ما أكَّدته عدة استطلاعات رأي في نفس الفترة. على سبيل المثال، 43.7% من عيِّنةٍ تتكوَّن من 509 امرأة أقررن بالتعرض للعنف الأسري في أثناء الوباء، بينما 38.1% تعرَّضن للعنف الأسري قبل الوباء[188]. في استطلاع آخر، تعرَّضَت 43.2% من عيِّنةٍ شملَت 2019 امرأة للعنف الأسري في أثناء الوباء[189]. كما صرَّحَت منظمة اليونيسيف عن زيادة حالات ختان الإناث أثناء الوباء، خاصَّةً في صعيد مصر، لكن لم يتم قياس معدل الزيادة بشكل دقيق[190].

تمَّ تناول مشكلة العنف الأسري في وسائل الإعلام، كما أعلنت الحكومة عن إحصائيات في هذا الصدد. يعتبر اعتراف الدولة

187- Monica Naguib, "Egypt: The Pandemic of Domestic Violence - Focus - Al-Ahram Weekly," Ahram Online, August 20, 2021, https://english.ahram.org.eg/NewsContent/50/1209/419277/AlAhram-Weekly/Focus/Egypt-The-pandemic-of-domestic-violence.aspx.

188- Asmaa Mohammad Moawad et al., "Violence and Sociodemographic Related Factors among a Sample of Egyptian Women during the COVID-19 Pandemic," Egyptian Journal of Forensic Sciences 11, no. 1 (2021): 29, https://doi.org/10.1186/s41935-021-00243-5.

189- Eman Esmat Tosson and Rabab Atta Saudi, "Change in Spousal Violence before and during Covid-19 Pandemic in Egypt," Family Medicine & Primary Care Review 23, no. 4 (2021): 481-87, https://doi.org/10.5114/fmpcr.2020.100447.

190- Dalia Younis, "During COVID-19, FGM Is on the Rise | UNICEF Egypt," UNICEF, June 21, 2021, https://www.unicef.org/egypt/stories/during-covid-19-fgm-rise.

بالمشكلات التي تعرقل حماية حقوق المرأة تطورًا إيجابيًّا نظرًا إلى دوره في نشر الوعي بين المواطنين وإثارة الجدل بشكل يحثُّ على تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي عفا عليه الزمن، وهو القانون الذي ينظِّم كلَّ ما يتعلَّق بالزواج والطلاق وتعدُّد الزوجات والميراث وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. في عام 2021، قدَّمت الحكومة المصرية مسوَّدة تعديل قانون الأحوال الشخصية، وقد أثارت هذه المسودة جدلًا كبيرًا في البرلمان. حين لم يتم الوصول إلى اتفاق بشأن التعديلات، كلَّف رئيس الجمهورية وزارة العدل بتشكيل لجنة للنظر في نقاط الاختلاف وتعديل المسودة. في مارس 2023، أعلنت وزارة العدل الانتهاء من المسوَّدة وسيتم تقديمها إلى البرلمان لمناقشتها مرة أخرى[191].

باختصار، تظل حقوق الإنسان من أكبر مشكلات الدولة المصرية، وفيما عدا بعض الخطوات الإيجابية التي تمَّ اتخاذها فيما يتعلق بحقوق المرأة، لا يوجد أي تطور يذكر في هذا السياق.

سادسًا: دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

في أثناء فترة الوباء، ركَّز الناشطون حول العالم في خمسة محاور

191- CNN Arabic, "The New Personal Status Law, why does the government want to document divorce?" CNN Arabic, March 21, 2023, sec. الشرق الأوسط, https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/03/21/a-new-personal-status-law-in-egypt-divorce-rates.

رئيسية: الاحتجاجات ضد قيود العزل التي تمَّ اعتبارها انتهاكًا للحقوق والحريات، والدفاع عن حقوق العمال، والتضامن وتبادل المساعدات، ومراقبة صانعي السياسات، والتعليم الشعبي[192]. في مصر، لم يستطع الناشطون القيام بأيٍّ من هذه الأدوار نظرًا إلى القيود المفروضة على المجتمع المدني.

تقوم الدولة المصرية بالتضييق على منظمات المجتمع المدني بشكل ممنهج منذ عام 2011، ويتم اعتقال أعضاء المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بتُهَم الإرهاب ونشر أخبار كاذبة[193]. في عام 2019 أقرَّ البرلمان المصري المسودة النهائية لقانون رقم 149 لتنظيم العمل الأهلي، المعروف بقانون المنظمات غير الحكومية. يفرض القانون قيودًا مشدَّدة على تمويل المنظمات غير الحكومية، ويلزم هذه المنظمات بالتسجيل في وزارة التضامن الاجتماعي ويحدِّد نوع الأنشطة التي يسمح لها بالقيام بها، كما يمنح وزير/ة التضامن الاجتماعي الحق في حلِّ الجمعيات أو إيقاف أنشطتها[194]. نتيجة لهذه القيود؛ لم تتمكَّن منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها أثناء فترة الوباء سواء في مراقبة صانعي السياسات أو الدفاع عن حقوق المواطنين، واقتصرت مهامها على

192- Geoffrey Pleyers, "The Pandemic Is a Battlefield. Social Movements in the COVID-19 Lockdown," Journal of Civil Society 16, no. 4 (October 1, 2020): 295-312, https://doi.org/10.1080/17448689.2020.1794398.

193- Amnesty International, "Amnesty International Report 2020/21."

194- The Tahrir Institute for Middle East Policy, "TIMEP Brief: Law No. 149 of 2019 (NGO Law)," August 21, 2019, https://timep.org/2019/08/21/ngo-law-of-2019/.

ما سمحت لها به الدولة، مثل تقديم الخدمات والحماية الاجتماعية من تبعات الوباء[195]. جدير بالذكر أنه وفقًا لعدة استطلاعات فقد المصريون الثقة في كلٍّ من الساسة ومنظمات المجتمع المدني[196]؛ ما يُضعِف من احتمالية إحياء المجتمع المدني في المستقبل كما يزيد من صعوبة تشجيع المواطنين على المشاركة في المجال العام.

نظرًا إلى القيود المفروضة على أنشطة المجتمع المدني التقليدية وعدم ثقة المواطنين بالمنظمات غير الحكومية، بدأت ممارسة عدة أنشطة على شبكات التواصل الاجتماعي. انطبق هذا بشكل خاص على الأمور المتعلقة بحقوق المرأة والتَّحرُّش الجنسي. علي سبيل المثال في 2020، نشرت عدة نساء من ضحايا المغتصِب أحمد بسام زكي شهاداتهن على الإنترنت؛ ما أدَّى إلى إطلاق حملات على شبكات التواصل الاجتماعي للمطالبة بالقبض عليه، وقد أخذت وزارة الداخلية هذه المطالبات على محمل الجدِّ، وتمَّت محاكمة المتهم والحكم عليه بالسجن ثماني سنوات[197]. لم تكن هذه واقعة فردية،

195- Manal Soliman and Fawzia Youssef, "The Social Responsibility of Civil Society Organizations in Achieving Social Protection for Irregular Workers in the Context of COVID-19 Pandemic an Applied Study on the Egyptian Red Crescent Association in Assiut Governorate," The Egyptian Journal of Social Work 11, no. 1 (January 2021), https://ejsw.journals.ekb.eg/article_139329_a1959103c285750a7b7a598de6980908.pdf.

196- Hamzawy, "Egypt's Consolidated Authoritarianism -."

197- Olivia Mustafa, "Ahmed Bassam Zaki Sentenced to 8 Years in Prison for Sexual Assault | Egyptian Streets," Egyptian Streets, April 11, 2021, https://egyptianstreets.com/2021/04/11/ahmed-bassam-zaki-sentenced-to-8-years-in-prison-for-sexual-assault/.

فمنذ بداية الوباء تمَّ الكشف عن عديد من المتحرشين من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وقد نتج من هذه الموجة من النشاط الإلكتروني إطلاق عديد من المبادرات الإلكترونية طويلة المدى، على رأسها مبادرة «اتكلِّمي» التي تشجِّع ضحايا التحرش الجنسي على التحدث، من دون الإفصاح عن هوياتهن. لعبت هذه المبادرات دورًا محوريًّا في إطلاق حملات ضد مرتكبي العنف الجنسي وكذلك نشر الوعي بشأن التحرش وعديد من القضايا الأخرى الخاصة بحقوق المرأة[198].

من أهم التطورات التي حدثت في فترة الوباء عودة الجمعيات المهنية إلى العمل العام. تفرض الدولة المصرية كثيرًا من القيود على النقابات والجمعيات المهنية خاصة، بسبب دورها في الربيع العربي[199]، وفي الوقت الحالي يرتبط الترشح في انتخابات النقابات بالحصول على موافقة الأجهزة الأمنية. في فترة الوباء، قامت الجمعيات المهنية بالتصدي للدولة لحماية مصالح أعضائها. اتَّضح هذا بشكل خاص مع نقابتي الأطباء والتمريض، حيث اصطدمت كلتاهما بالدولة فيما يتعلق بسلامة وظروف عمل أعضائها[200]. وقد نتج من هذه المواجهات عدة اعتقالات[201] كما هو

198- Speak Up Intiative, "Successful Campaigns," Speak Up, March 1, 2022, https://speakupeg.com/successful-campaigns/.

199- Joel Beinin, "The Rise of Egypt's Workers" (Carnegie Endowment for International Peace, 2012), https://www.jstor.org/stable/resrep12998.

200- Hamzawy and Brown, "How Much Will the Pandemic Change Egyptian Governance and for How Long?"

201- Michaelson, "Egypt."

موضَّح في الجزء الخامس. على الرغم من ذلك، حاولت الدولة تهدئة المعترضين من خلال التعهد بتوفير بيئة عمل آمنة للأطقم الطبية والاعتراف بدورها المحوري في فترة الوباء. كما لعبت نقابة المعلمين دورًا هامًّا في المطالبة بحقوق أعضائها في أثناء الوباء[202]. كان المعلمون من أكثر الفئات تأثُّرًا بالوباء بسبب التَّحوُّل إلى الفصول الإلكترونية، فمارست نقابة المعلمين الضغط على الحكومة لتوفير الموارد والتدريب اللازمين للتدريس عبر الإنترنت[203].

بينما فرضت الحكومة كثيرًا من القيود من أعلى إلى أسفل على المجتمع المدني كما يتَّضِح في هذا الجزء، حدث تطوُّر إيجابي من أسفل إلى أعلى. يظهر هذا التطور بشكل خاص في الحملات التي تمَّ إطلاقها على مواقع التواصل الاجتماعي والتي ألقت الضوء على رغبة المصريين في الوصول إلى قنوات أخرى للتواصل مع الدولة. كما أن استجابة الدولة لهذه الحملات يُعدُّ أيضًا خطوة إيجابية. هذا ينطبق أيضًا على إحياء دور الجمعيات المهنية وهو تطوُّر هام بعد سنوات من الركود، لكنه لا يعني أن هذه الجمعيات مستعدَّةً الآن للعب دور محوري في عملية صناعة القرار.

202- Hamzawy and Brown, "How Much Will the Pandemic Change Egyptian Governance and for How Long?"

203- Hamzawy and Brown.

خاتمة:

الالتزام بالقيم الديمقراطية ليس في كثير من الأحيان بالأمر السهل في الظروف العادية، وبالتالي تزداد صعوبته في فترات الأزمات كما هو الحال في كوفيد-19 الذي كان له عدَّة آثار في العملية الديمقراطية. ارتبطت الآثار السلبية للوباء في مصر بتركيز الحكومة في إحكام قبضتها على السلطة أكثر من دعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. يتضح هذا في عدة إجراءات، مثل: موافقة البرلمان على تشريع يعزِّز مركزية الدولة ويحدُّ من قدرة السلطة التشريعية على مراقبة السلطة التنفيذية، وكذلك تأجيل انتخابات المجالس المحلية إلى أجل غير مُسمَّى، وقمع الأصوات المعارضة وفرض قيود على المجتمع المدني والقنوات التقليدية للمشاركة السياسية.

بينما تبدو الصورة قاتمة في مجملها، لم تخلُ تمامًا من بعض التطورات الإيجابية. على سبيل المثال، لا يمكن إغفال دلالة تراجع المؤسسة العسكرية عن قيادة أزمة كوفيد وتولِّي الحكومة المدنية هذه المسؤولية. كما اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الإيجابية، وإن كانت من أعلى إلى أسفل. تندرج هذه الإجراءات تحت بندين رئيسيين: الأول، هو تحسُّن أداء الدولة كما ظهر في السياسات الهادفة إلى تخفيف آثار الوباء واستجابة هذه السياسيات بشكل كبير لاحتياجات المواطنين بالرغم من محدودية الموارد. الثاني، هو الشمول، حيث قامت الحكومة بأخذ حقوق المرأة في الاعتبار

في كلٍّ من السياسات والتشريعات، لكن لم ينطبق هذا على ذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات الذين يجب تضمينهم في المستقبل لتحقيق تطور حقيقي.

لم تقتصر الخطوات الإيجابية على قرارات من أعلى إلى أسفل، حيث شارك المواطنون في الحملات التي تمَّ إطلاقها على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، ما يدلُّ على وجود إرادة شعبية مستمرة لممارسة الضغط على الحكومة من أجل تحقيق تغير ديمقراطي.

كما اتَّسمَت عدة تطورات بالتناقض خاصة في مجالي المشاركة السياسية والمجتمع المدني. من ناحية، فرضت الحكومة عديدًا من القيود على منظمات المجتمع المدني والقنوات التقليدية للمشاركة السياسية. من ناحية أخرى، شجَّعَت الحكومة المواطنين على التواصل مع المسؤولين من خلال مبادرات الحوار السابق ذكرها والاستجابة للحملات الإلكترونية. من الممكن النظر إلى هذه المبادرات على أنها التزام سطحي بمبدأ المشاركة السياسية حيث لا تتمُّ دعوة كل الأطراف، لذا سيصبح هذا التطور إيجابيًّا، حين يتمُّ تنفيذ هذه المبادرات بشكل منتظم في إطار مؤسسي على أمل أن يؤدِّي هذا إلى توسيع نطاق المشاركة.

الفصل الرابع

تأثير جائحة كورونا في واقع الديمقراطية في الأردن

وليد حسني زهرة[204]

204- عضو في نقابة الصحفيين الأردنيين منذ عام 1996، وعضو اتحاد الصحفيين العرب، وعضو الاتحاد الدولي للصحفيين، وعضو رابطة الكتاب الأردنيين، وعضو اتحاد الأدباء والكتاب العرب. خبير في دراسات الديمقراطية والإعلام، ورأس تحرير عديد من الصحف ويرأس حاليًّا تحرير صحيفة «عمان نت» وإذاعة راديو البلد. وأصدر 15 كتابًا وعشرات الدراسات والأبحاث، وشارك في عشرات المؤتمرات. وله العديد من المؤلفات:

1-كتاب «وصايا الذبيح... التقي والشيطان في رسائل صدام حسين»، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2010.

2- دراسة «الآليات والإجراءات المعتمدة لأجل برلمانات تراعي الاعتبارات الجنسانية والنوع الاجتماعي- تقرير المملكة الأردنية الهاشمية»، الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية، 2010.

3- كتاب «القوائم الانتخابية العامة في الأردن، قراءة في التجربة والنتائج» مركز البديل للدراسات والأبحاث بالتعاون مع مؤسسة فريدريش أيبرت، 2013.

4- كتاب «إني أكرهك... خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي»، مركز حماية وحرية الصحفيين، 2014.

5- كتاب «حيرة الشاهد، الإعلام الأردني في الربيع العربي والحراك الشعبي»، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع بدعم من وزارة الثقافة، 2014.

6- دليل تطبيق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في المؤسسات الحكومية، إعداد بالاشتراك مع توبي مندل، مركز حماية وحرية الصحفيين، 2015.

7- كتاب «التمويل السياسي للأحزاب الأردنية»، مركز البديل للدراسات والأبحاث ومؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية، 2016.

8- دراسة «مضمون قضايا اللاجئين في الإعلام الأردني، رصد تغطيات الإعلام الأردني لقضايا اللاجئين في عام 2015»، مؤسسة مهارات وأكاديمية دويتش فيله الألمانية، بيروت 2016.

9- دراسة «خطاب الكراهية ضد اللاجئين، التجليات وتقييم الاستحقاقات»، المجموعة العربية لرصد الإعلام، تونس، نيسان 2017.

10- دراسة: إشكالية العلاقة بين حرية التعبير وخطاب الكراهية بين التنظيم القانوني والممارسة، دراسة تطبيقية لحالة الأردن، مركز الجزيرة، الدوحة، 2020.

المقدمة والملخص التنفيذي

ألقت جائحة كورونا بكل أثقالها على الأردن الرسمي والشعبي، وكان الأردن من أوائل الدول العربية التي لجأت إلى اتخاذ إجراءات مبكِّرة وصارمة، وفي منتصف شهر آذار مارس 2020 أعلنت الحكومة لأول مرة عن تفعيل العمل بقانون الطوارئ رقم 13 الذي صدر سنة 1992[205]، ليصبح هو القانون الذي تستند الحكومة إليه في كل إجراءاتها لمعالجة الجائحة، ومحاصرة انتشارها.

واستنادًا إلى هذا القانون أصدرت الحكومة 36 أمر دفاع، و39 بلاغًا، و6 تعليمات، لتنظيم شؤون الحياة ولضبط حركة المواطنين والتخفيف من حركتهم من خلال سلسلة الإغلاقات الكلية والجزئية (إغلاق جميع الحدود، وتنفيذ إغلاق وطني شامل، وفرض الحجر الصحي للمصابين لترفع القيود تدريجيًّا فقط في منتصف إبريل)، والتي انعكست آثارها السلبية على نواحي الحياة في المملكة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، بينما سجلت معدلات البطالة ارتفاعًا واضحًا

205- صدر قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992 في الجريدة الرسمية ملغيًا بذلك قانون الدفاع لسنة 1935. ونصت المادة «2» منه على: «إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ تهدِّد الأمن الوطني أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها بسبب وقوع حرب، أو قيام حالة تهدِّد بوقوعها، أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلَّحة أو كوارث عامة أو انتشار آفة أو وباء يعلن العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء». واشترطت المادة نفسها أن «تتضمَّن الإرادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها إعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به». و«يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء».
القانون متوفر على الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء على رابط: https://2u.pw/rVsNqd

وصلت نسبتها إلى أرقام عالية غير مسبوقة، وكانت المرأة وعمال المياومة أكثر الأطراف تضررًا من تلك الإجراءات، وارتفعت نسب الفقر، وتدنَّت مداخيل المؤسسات الاقتصادية كالمصانع وورش العمل، في حين كانت كل القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة تعمل بنسبة 50% فقط من طاقاتها الإنتاجية.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثيرات تلك الجائحة على الأردن ضمن منهجية الدراسة العامة ومحاورها السبعة الرئيسية، مؤكِّدَة أن تجاوب الأردنيين مع الإجراءات الحكومية كانت إيجابية، وبالرغم من تسجيل مئات التجاوزات الفردية أثناء سريان عمل حظر التجول فإنها لم تشكِّل ظاهرة عامة يمكن التوقف عندها، خاصة وأن الحكومة فرضت عقوبات قاسية على كل متجاوز للقانون.

وتأثَّرَت مبادئ الحوكمة في إطارها العام بالإجراءات الحكومية، في سبيل إنفاذ قانون الطوارئ بصورة جيدة؛ ولهذا تأثَّرَت منظومة حقوق الإنسان كلِّيًّا بتلك الإجراءات بسبب السياسة الانتقائية في تطبيق قانون الدفاع، فضلًا عن استمرار الحكومة في استخدام قانون الدفاع عوضًا عن قانون الصحة العامة الصادر في عام 2008 خاصة المادة 22 منه.

واحتكرت الحكومة كل الإجراءات، وأصبحت المصدر الوحيد للمعلومات المتعلقة بالجائحة؛ فتأثَّرت الصحافة وحقوق المواطنين بالحصول على المعلومات، وتراجَعت حظوظ النساء في الاحتفاظ

بأعمالهن، وتخلَّى مجلس النواب عن دوره الرقابي والتشريعي بتعطيل أعماله، وتوقَّفت الاجتماعات العامة، وتقلَّصَت أعمال منظمات المجتمع المدني بعد أن تحوَّل دورها والمنظمات والجهات الداعمة لها إلى العمل الإغاثي... إلخ.

- **الجائحة.. بين الوبائي والسياسي**

من الملاحظ أن جائحة كورونا تحوَّلَت من ملف وبائي وصحي خطير في الأنظمة السلطوية إلى ملف سياسي، وفي الدول العربية بالتحديد أصبحت مسارات مكافحة الوباء محلِّيًّا تسير في خطين متوازيين يجمعان بين الصحي الوبائي وبين السياسي الأمني.

على كلا المستويين، فقد منحت الحكومات العربية لنفسها سلطات واسعة بذريعة مكافحة هذه الجائحة، وجعلت من نفسها السلطة الوحيدة المطلقة في إدارة الملف الوبائي من خلال وزاراتها ومؤسساتها الصحية والأمنية والسياسية، وعطلت كثيرًا من القوانين، وفي دول التحول الديمقراطي العربية (مثل الأردن) بدت هذه السلطات أكثر تمركزًا وتفرُّدًا في يد الحكومات على حساب كل الأُطُر الديمقراطية، من خلال سَنِّ تعليمات وقوانين جديدة تلغي القائم منها، وتستبدل بها قوانين وتعليمات جديدة طارئة انسحبت تأثيراتها على كل نواحي الحياة المدنية والسياسية، فضلًا عن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على كل مكونات المجتمعات المحلية في تلك الأقطار.

فقد المجتمع الأردني كثيرًا من مكتسباته وحريته جراء السياسة التي اتبعتها الحكومة لمكافحة كورونا، ومن المؤكَّد في الوقت نفسه أن الأردنيين تقبَّلوا هذه السياسات بإيجابية شديدة، خاضعين لقراراتها من دون اعتراض، بالرغم من حجم الخسائر الباهظة التي دفعها الأردنيون اقتصاديًّا ووظيفيًّا، وفي حرية التنقل، بحيث طالت هذه الخسائر -على تنوُّعها وامتدادها- كلَّ نواحي حياتهم.

بدأت الحكومة الأردنية في شهر آذار/ مارس 2022 التخفيفَ من إجراءات مكافحة جائحة كورونا، بعد سلسلة طويلة من الإجراءات الوقائية والعلاجية استمرَّت لسنتين متواصلتين منذ اكتشاف أول حالة إصابة بكورونا في الأردن في شهر آذار/ مارس سنة 2020[206].

وبالرغم من الإجراءات التخفيفية التي اختفت بعد ذلك تمامًا، وعودة الحياة إلى طبيعتها بإلغاء ارتداء الكمامات بتاريخ 25 أيار/ مايو 2022، فقد ظلَّت وزارة الصحة تصدر إحصاءاتها أسبوعيًّا بعدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا، وأطلق على تلك المرحلة الموجة الثالثة من الجائحة التي تصيب الأردن.

وفي آخر إحصائية نشرتها رئاسة الوزراء على موقعها الإلكتروني الرسمي، بلغ العدد الكلي للمصابين بالفيروس منذ اكتشافه في

206- اكتشفت أول حالة مصابة لمواطن أردني قادم من الخارج بتاريخ 2/3/2020. لكن الحكومة أعلنت قبل ذلك -وفي شهر شباط فبراير- عن عزمها فحص القادمين إلى المملكة من الخارج.

الأردن وحتى آخر إحصائية أسبوعية مُعلَنة (1.731.549) مصابًا ومصابة، وبلغ عدد الوفيات (14.105) حالة[207].

وفي 17 آذار/ مارس 2020 أعلن الأردن حالة الطوارئ وأصدر بمرسوم ملكي[208] قرارًا بتفعيل قانون الطوارئ رقم 13 لسنة 1992[209]، بعد تسجيل «84 إصابة بالفيروس معظمها لقادمين من الخارج، بين 15 و20 آذار/ مارس 2020، كما أعلنت الحكومة في 20 من ذلك الشهر، فرض حظر تجول شامل في جميع مناطق المملكة، بدأ سريانه اعتبارًا من 21 آذار/ مارس من ذلك العام، بينما تم تسجيل أول إصابة لأردني بالفيروس بتاريخ 2 آذار/

207- الإحصائية شملت الإصابات من تاريخ 13/19 حتى 8/2022. متوفرة على الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء.

208- صدر قانون الطوارئ استنادًا إلى نص المادة (124) من الدستور الأردني التي نصَّت على: «إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع. تُعطَى بموجبه الصلاحية للشخص الذي يعيِّنه القانون لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية، بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن. ويكون قانون الدفاع نافِذَ المفعول عندما يعلن عن ذلك بإرادة مَلكيَّة تَصدُر بناء على قرار من مجلس الوزراء»..

209- صدرت الإرادة الملكية بتاريخ 17 آذار/مارس 2020. وجاء في نص الإرادة الملكية: «وهنا أوجِّه الحكومة بأن يكون تطبيق قانون الدفاع والأوامر الصادرة بمقتضاه، في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يمسُّ حقوق الأردنيين السياسية والمدنية، ويحافظ عليها، ويحمي الحريات العامة والحق في التعبير، التي كفلها الدستور وفي إطار القوانين العادية النافذة. وكذلك ضمان احترام الملكيات الخاصة، سواء أكانت عقارًا أو أموالاً منقولة وغير منقولة؛ فالهدف من تفعيل هذا القانون الاستثنائي، هو توفير أداة ووسيلة إضافية لحماية الصحة العامة، والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، والارتقاء بالأداء ورفع مستوى التنسيق بين الجميع، لمواجهة هذا الوباء». نص الإرادة متوفِّر على الموقع الرسمي للديوان الملكي الهاشمي على رابط

https2//:u.pw/i14D8e

مارس، وفقًا لما أعلنه في حينه وزير الصحة د. سعد جابر»[210].

لقد تمَّ منح رئيس الوزراء سلطات واسعة تشمل تقييد الحقوق الأساسية، لتنسحب بالتالي على كل نواحي الحياة حفاظًا على الصحة العامة ولمعالجة تداعيات الفيروس والحد من انتشاره، بالرغم من تعهدات رئيس الوزراء آنذاك (د. عمر الرزاز) بحماية الحقوق الأساسية.

وتعهَّد الرزاز في بيان أعلن فيه سريان مفعول قانون الدفاع أن «حكومته ستطبق القانون في أضيق الحدود، وأن حقَّ الحياة، وصحَّة الأردنيين، هو حقٌّ مُقدَّس يتقدَّم على سائر الحقوق، وأنَّ حقوق الأردنيين السياسيَّة كمواطنين، وحقهم في التعبير عن آرائهم، وفي ملكياتهم الخاصَّة لن تُمسَّ، داعيًا إلى التفريق بين حقِّ التعبير عن الرأي، وهو مُصان، وبين نشر الإشاعات والافتراءات والأخبار الكاذبة، التي من شأنها بثُّ حالة الهلع؛ وستتعامل الحكومة مع هذا الأمر بكل حزم»[211].

تعهُّدات رئيس الوزراء المبكِّرة هذه لم تجد ما يوافقها تمامًا أثناء التطبيقات التالية، والتي تجاوزت تلك التَّعهُّدات لتصل إلى تقييد الحريات والاجتماعات العامة وحقوق العمال والموظفين،

210- متوفر على موقع طقس العرب على رابط

https2//:u.pw/XfFzDz

211- موقع عمان جو. على رابط:

https2//:u.pw/gFpBbj

وحرية الصحافة والتعبير، وتعليق أعمال ونشاطات منظمات المجتمع المدني إلَّا في حدود ضيقة جدًّا[212]، وكذلك تفاقم أزمة نقابة المعلمين واعتقال ما يقارب 30 معلمًا دون مراعاة لإجراءات البروتوكول الصحي والتباعد، بالإضافة إلى منع التظاهرات في 24 مارس 2020.

وتم تعطيل معظم نواحي الحياة بسبب حظر التجول والإغلاقات المتكررة، وتعطَّلَت جميع الإدارات العامة للدولة والقطاع الخاص، حتى إن القطاع الصحي نفسه أصبح محكومًا بعدد كبير من الأوامر والتعميمات التي استندت إلى قانون الدفاع والصلاحيات اللا محدودة التي يمنحها لرئيس الوزراء.

وأصدرت الحكومة 36 أمرَ دفاع منذ الجائحة استنادًا إلى قانون الدفاع، تضمَّنَت عشرات الأوامر والإجراءات الوقائية والاحترازية لمواجهة الجائحة، بدءًا بتعطيل العمل في الإدارة العامة، بموجب معادَلة العمل بنصف الطاقة، وانتهاء بفرض حظر التجول،

212- اعتقلت الحكومة مبكرًا ثلاثة صحفيين ونائبًا في البرلمان. وحُذِّرَت عديد التقارير عن إجراءات حكومية وُصِفَت بعدم التسامح بحق الصحفيين. وقالت منظمة هيومان رايتس ووتش في بيان لها: «يواجه الأردن تحديات غير مسبوقة في تعامله مع فيروس كورونا. ولكن ينبغي ألَّا تُستخدم الأزمة كذريعة لتقييد حرية التعبير». مضيفة على لسان نائب مدير قسم الشرق الأوسط مايكل بيج. أن «الحكومة الأردنية عملت بحزم لحماية مواطنيها وسكَّانها من فيروس كورونا. لكن الإجراءات الأخيرة خلقت انطباعًا بعدم تسامحها مع أي انتقاد حيال استجابتها للوباء. ينبغي للسلطات حماية قدرة الأردنيين على الحديث عن فيروس كورونا عبر الإنترنت ومشاركة الأخبار ومخاوفهم دون خوف من الاعتقال». بيان المنظمة متوفِّر في تقرير «رايتس ووتش»: «حرية التعبير مهدَّدة بالأردن في إجراءات كورونا». موقع عربي 21. على رابط:
https2//:u.pw/MEyhyu

والإغلاقات المناطقية، مرورًا بكل الإجراءات التي بدت أكثر من قاسية على المواطنين والتي أثَّرَت سلبًا في حركتهم ومستوى معيشتهم ومداخيلهم، وعلاقاتهم الاجتماعية، وأعمالهم المهنية، والوظيفية.

لقد ظهر الأردن في مواجهة تداعيات «كوفيد-19» -شأنه شأن كل دول العالم- أمام اختبار حقيقي بين اختيار الحفاظ على الحريات الأساسية للمواطنين، أو مواجهة الجائحة، بغضِّ النظر عن الاستحقاقات نتيجة اختيار المواجهة، وكان لا بُدَّ له من الانحياز إلى الاختيار الثاني، وبالتالي أصبحت الحريات العامة والحقوق الأساسية في مَرتَبَة لاحقة خلف ضرورة مواجهة الجائحة للحفاظ على الأمن الصحي للمجتمع.

كان الأردن -أسوةً بالعالم- أمام اختبار أكثر من صعب، جعل من مبادئ وقِيَم الحوكمة مجرَّد عناوين لا تحمل أية قيمة تطبيقية، وتراجَعَت قيمها ومبادئها أمام اختبار المواجهة الحقيقية للجائحة.

و»الحوكمة» في القطاع العام، وفقًا لتعريف الحكومة الأردنية، هي «مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تقرُّ وتشكِّل الطريقة التي توجَّه وتدار فيها الدائرة الحكومية، لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة؛ لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية من جانب آخر، باختصار، فإن الحوكمة هي

الترتيبات التي تقوم بها الدائرة الحكومية من أجل ضمان تحقيق النتائج المطلوبة من قبل الأطراف ذات العلاقة»[213].

وهذا التعريف منسجم تمامًا مع التعريف الأممي لمفهوم الحوكمة، الذي تعرَّض لانتقاص كبير بسبب سياسات مواجهة الجائحة، والتي يمكننا حصر بعض مظاهرها فيما يلي:

أولًا: اللامركزيَّة ودور البلديات، وتشمل: الديمقراطية المحلية، وضع النساء:

انخرطت البلديات الأردنية في عملية مواجهة كورونا في بيئاتها المحلية، لكنها بقيت تخضع لقانون الدفاع وأحكامه وما تلاه من تعليمات وبلاغات حكومية، وظلَّ دورها محصورًا في أعمال التعقيم وتوزيع المساعدات (الخبز مثلًا) على المواطنين.

لقد تراجع دور المجالس البلدية كثيرًا، مع الإبقاء على الخدمات الأساسية الرئيسية المقدَّمة للمواطنين، وتعطَّلَت اجتماعات اللامركزية، كما تأجَّلَت أية انتخابات محلية، وتأجَّلَت انتخابات اللامركزية والبلديات إلى شهر آذار / مارس 2022 وبعد أن أصبح الأردن على مشارف التخفيف من الإجراءات الاحترازية والوقائية في

213- دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام، وزارة تطوير القطاع العام، الأردن، تموز 2014، ص1، متوفِّر على الموقع الرسمي لوزارة العمل الأردنية على رابط: https://2u.pw/waCPpQ

مواجهة الجائحة.

ولجأت البلديات -انسجامًا مع القرارات الحكومية- إلى تعطيل 50% من كوادرها الوظيفية؛ ممَّا أثَّر سلبًا في تدنِّي مستوى الخدمات، كما تعطَّلَت معظم النشاطات والفعاليات التي كانت البلديات تديرها أو تشرف عليها.

وتعرَّضَت البلديات في شرق وشمال المملكة التي تضم مخيمات اللاجئين السوريين لأعباء إضافية، تتعلق بمعالجة الوضع الوبائي وتوفير العلاجات ومراكز الحجر الصحي، فضلًا عن إدامة سلاسل توفير الغذاء والرعاية في ظل الإجراءات الحكومية الاغلاقية وحظر التجول وغيرها من الإجراءات الوقائية العامة.

لقد «أدَّى حظر التجول وإغلاق سوق العمل الناتج عن جائحة فيروس كورونا إلى تدهور الاقتصاد الأردني؛ ممَّا أدَّى إلى زيادة المصاريف التشغيلية في البلديات، وذلك بسبب تحويل مواردها الشحيحة إلى توفير الإمدادات الطارئة لأنشطة التعقيم في البلديات، وتوفير الوقود للآليات والمركبات الخدمية، كما أدَّى الإغلاق الاقتصادي إلى تأخير استلام البلديات للتحويلات المالية، إلى جانب انخفاض الإيرادات المحلية على نحوٍ ملموس (...) ممَّا دفع بالحكومة عبر وزارة التخطيط لتلقي منحة من البنك الدولي بقيمة 8.8 مليون دولار، وبعد مرور خمسة أشهر على اكتشاف الجائحة لدعم البلديات المتأثِّرة بتدفُّق اللاجئين السوريين لتعزيز الخدمات وتوفير فرص العمل للأردنيين والسوريين، ولمعالجة

التأثير السلبي لجائحة كورونا على الخدمات البلدية في الأردن»[214].

ومن الملاحظ أن المرأة الأردنية كانت الأكثر تضرُّرًا من الإجراءات الحكومية الوقائية، فعلى صعيد العمل فقدَت النساء وظائفهن، «فبحسب دائرة الإحصاءات العامَّة بلغت نسبة البطالة بين الإناث خلال الربع الثالث من عام 2020 ما نسبته 33.6% بزيادة تُقدَّر بـ 6.1 نقطة مئوية، وكان لها النصيب الأكبر في التسريح من العمل وتخفيض الرواتب والأجور، واضطرار عديد منهنَّ إلى الاستقالة من وظائفهنَّ بسبب إغلاق المدارس والحاضنات ورياض الأطفال؛ لرعاية أطفالهنَّ في ظروف انعدمت فيها المساندة والدعم الاجتماعي»[215].

ومن الملاحظ أيضًا أن حالات العنف الأُسَري ارتفعت بشكل ملحوظ ضد النساء في المملكة، فقد أظهرت أرقام وزارة التنمية الاجتماعية، عن تعامل مكاتب الخدمة الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة مع نحو 10750 حالة عنف أسري خلال عام 2020، أمَّا عدد الحالات خلال الحظر بشكلٍ خاص فبلغت 1785 حالة، منها

214- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير «تمويل إضافي من البنك الدولي بقيمة 8.8 مليون دولار للبلديات»، متوفر على الموقع الرسمي للوزارة على رابط:
https//:tinyurl.com2/aam55zk
ويستضيف الأردن ما يقارب 1.3 مليون لاجئ سوري، يعيش أكثر من 80% منهم في المجتمعات المحلية المستضيفة «البلديات»؛ ممَّا شكَّل ضغطاً كبيرًا على آلية توفير الخدمات الأساسية في المملكة كالمياه، والصرف الصحي، والكهرباء، وإدارة النفايات الصلبة، والصحة، والتعليم.

215- حياة الشوبكي، واقع النساء في الأردن خلال جائحة كوفيد-19، متوفر على رابط:
https://2u.pw/i31xmd

43 حالة قُدِّمَت لها خدمات الإيواء في دور الحماية»[216].

ولا بُدَّ هنا من التأكيد على أن الإجراءات الحكومية الاحترازية والوقائية والعلاجية لمواجهة كورونا لم تُراعِ بالمطلق الفوارقَ بين الجنسين، وأصبحت مسألة تحقيق العدالة القائمة على النوع الاجتماعي غائبة تمامًا، وتحمَّلَت المرأة أعباء إضافية بعد أن كانت الضحية الأبرز في فقدان وظائفها وأعمالها، بسبب إغلاقات دور الحضانة والمدارس وأعباء التعليم عن بُعد؛ ممَّا اضطرَّ آلاف النساء العاملات إلى التَّخلِّي طوعًا عن وظائفهن للتَّفرُّغ لرعاية أبنائهن، وفي هذا الشأن، وفي ظلِّ كوفيد-19، تمَّ إقرار نظام «الحماية الاجتماعية» المرتبط بتأمين الأمومة بدعم قطاع الرعاية في الحضانات.

ويهدف النظام إلى وضع أُطُر الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة، عبر دعم قطاع الرعاية في الحضانات عن طريق دعم أقساط الحضانات للأمهات العاملات بعد انتهاء إجازة الأمومة، فضلًا عن دعمهن المباشر ودعم الحضانات التي تستقبل أطفالهن أيضًا، وتسهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ببرامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بتأمين الأمومة، وشروط استفادة المؤمَّن عليها منها، وأحكام صرف بدل رعاية الطفل للمؤمن عليها[217].

216- المصدر السابق.

217- صدر نظام الحماية الاجتماعية المرتبط بتأمين الأمومة بتاريخ 20/10/2020 بنشره في الجريدة الرسمية، وكالة الأنباء الأردنية، بترا، متوفر على رابط:
https2//:u.pw/lpi5ia

وجاء هذا النظام «لمساعدة وتمكين المرأة العاملة في القطاع الخاص والمشمولة بتأمين الأمومة، العودة إلى عملها أو إلى أي عمل آخر بعد انتهاء فترة إجازة أمومتها، وذلك من خلال المساهمة في كلف حضانة طفلها، سواء كان ذلك في حضانة مؤسسية منظَّمة أو في المنزل، كما يتيح النظام للمؤسسة المساهمة في دعم الكلف التشغيلية للحضانات وفقًا لأسس يتم اعتمادها لهذه الغاية»[218].

وفي إطار الديمقراطية المحلية، فقد تعطَّلَت تمامًا أية اجتماعات أو نشاطات أو انتخابات لكل منظَّمات المجتمع المدني من جمعيات وغيرها في البيئات البلدية المحلية، بما فيها بالطبع الانتخابات البلدية العامة.

ثانيًا: دور الهيئات المنتخبة والبرلمانات وتشمل: تداول السلطة على المستويات المختلفة، وضع النساء

انسحبت تأثيرات كورونا على جميع الانتخابات في العالم، فقد تم تأجيل الانتخابات في أكثر من 70 بلدًا في العالم بسبب التخوف من انتشار الجائحة، بينما أُجريَت الانتخابات في 55 بلدًا، بالرغم من بقاء التَّخوُّفات من انتشار الجائحة، وكان من بينها الأردن، الذي قرَّر إجراء الانتخابات البلدية واللامركزية والبرلمانية أثناء انتشار الجائحة، وسط إجراءات احترازية مشدَّدة أدَّت بالنتيجة إلى ضعف المشاركة الشعبية في كل الانتخابات.

218- المصدر السابق.

عَطَّل مجلس النواب أعماله فور الإعلان عن قانون الدفاع، ولم يجتمع نهائيًّا، وظلَّت الحكومة مواظِبةً على اجتماعاتها، واستبدلت بالاجتماعات واللقاءات الاتصال عن بُعدٍ من خلال تطبيق زوم.

وتخلَّى مجلس النواب عن دوره الرقابي في مساءلة الحكومة، وترك لها حرية اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لصالح مجابهة الجائحة ومعالجة تداعياتها وحماية المجتمع من تأثيراتها الكارثية؛ ممَّا منح الحكومة حرية واسعة النطاق في هذا المجال بعيدًا عن أية مساءلة أو رقابة برلمانية.

وحُلَّ مجلس النواب الثامن عشر، وأجريت الانتخابات النيابية للمجلس التاسع عشر الحالي في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر سنة 2020، وبعد عودة الجائحة بقوة وسط إجراءات احترازية مشدَّدة؛ ممَّا أثَّر سلبًا في نسبة المشاركة في الاقتراع التي وصلت إلى قرابة 30% فقط، وتدنَّت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان لتنحصر فقط في المقاعد المخصَّصة للنساء بموجب نظام كوتة المرأة، والبالغة 15 مقعدًا فقط، بخلاف نتائج انتخابات المجلس الثامن عشر السابقة سنة 2016 التي حصلت النساء فيها على 20 مقعدًا بفوز خمس نساء بالتَّنافُس إلى جانب حصة الكوتة النسائية.

ووفقًا لدراسة تحليلية لنتائج انتخابات المجلس النيابي التاسع عشر، أنجزه تحالف «عين على النساء» الذي تقوده جمعية معهد تضامن النساء الأردني، فقد انخفضت نسبة مشاركة النساء في الاقتراع بسبب «الظروف التي يمر بها الأردن التي تسببت بها

جائحة كورونا، والتي حالت دون مشاركة أعداد أكبر»[219].

لقد شهد الأردن جدلًا واسعًا حول إمكانيات ومحاذير إجراء الانتخابات النيابية في ظلِّ سريان عمل قانون الدفاع والإغلاقات ورعب كورونا المهيمن على المجتمع وكل قطاعاته المختلفة، لكن القرار السياسي الأردني كان حازمًا في هذا الجانب، وتمَّ تحديد موعدها في اليوم العاشر من شهر تشرين ثاني/ نوفمبر 2020، بالرغم من كل المخاوف المهيمنة على الناخبين والمرشحين والحكومة نفسها.

وأُجريَت الانتخابات وسط إجراءات احترازية مشدَّدة، كما تمَّ تقليص المهرجانات والاجتماعات الدعائية للمرشحين، وبالرغم ممَّا بذلته الهيئة المستقلَّة للانتخابات والمرشَّحين ومؤازريهم لحثِّ المواطنين على المشاركة ووصولهم السَّلِس إلى صناديق الاقتراع، فقد ظل الخوف من سرعة انتشار الفيروس والرعب من الاختلاط هو المهيمن على الناخبين؛ ممَّا أثَّر في عدد المشاركين والمقترعين.

وبلغت نسبة الاقتراع العامة 29.9%، منها 34.12% للذكور، و26.11% للإناث[220]، وهي من أدنى نِسَب المشاركة في الانتخابات النيابية منذ سنة 1989.

«وفور الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات فرضت الحكومة

219- ملخَّص عن أبرز نتائج الدراسة متوفر على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» على رابط:

https2//:u.pw3/dg6yy

220- الهيئة المستقلة للانتخاب. على رابط

https//:www.iec.jo/ar

حظرًا شاملًا، ولمدة 4 أيام، منعًا للتَّجمُّعات في ظلِّ انتشار كبير لفيروس كورونا»[221].

وفي 22آذار/ مارس 2022 أجريت الانتخابات البلدية واللامركزيَّة، وبنسبة مشاركة عامَّة في الاقتراع وصلت إلى 30% وهي نسبة قريبة جدًّا من عدد المقترعين في الانتخابات النيابية، وسجَّلَت مشاركة المرأة نسبة 48% مقابل نسبة مشاركة الذكور والبالغة 52% ولم تترشَّح أية سيدة لموقع الرئاسة[222].

لقد سجَّلت المرأة حضورًا جيدًا في تلك الانتخابات، التي أُجريَت وسط إجراءات حكومية تخفيفية في ظل الجائحة، ومع ذلك فقد فازت 55 سيدة فقط بمقاعدهن عن طريق التنافس، بينما وصلت 265 سيدة إلى مقاعدهن عن طريق الكوتة[223].

221- الجزيرة. نت. أقل من 30%.. كورونا والقائمة النسبية تضعف المشاركة في انتخابات برلمان الأردن. متوفر على رابط:

https//:tinyurl.com29/tlgmpx

222- خلاصة التقرير النهائي لمخرجات مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات 202، مركز الحياة. راصد. أيلول 2022. متوفر على رابط:

https://tinyurl.com/2d7etrq6

223- عدد الفائزين في المجالس المنتخبة جميعها وصل إلى 1335 عضوًا توزَّعوا على المجالس البلدية ومجالس المحافظات ورؤساء البلديات ومجلس أمانة عَمَّان. منهم 340 سيدة وبنسبة 25,4% من إجمالي عدد الفائزين. وبلغ عدد الفائزين بمقعد عضوية المجالس البلدية 918 عضوًا. منهم 248 سيدة. وبنسبة 27%. وبلغ عدد الفائزين في مجالس المحافظات 289 عضوًا. منهم 66 سيدة. وبنسبة 23% من إجمالي عدد الفائزين في مجالس المحافظات. كما وصل عدد السيدات اللواتي حصلن على المقاعد المخصَّصة للكوتا إلى 265سيدة وفازت 55 سيدة فقط بالتنافس. المصدر السابق.

ثالثًا: الحوكمة والشفافية على مستوى التشريعات والممارسات وتشمل: حكم القانون، وضع النساء

تعطَّلَت معظم القوانين الناظمة للحياة في الأردن، ولم تَعُد مبادئ وقيم الحوكمة -كالشَّراكة مع الجمهور، والشفافية، والمساءلة... إلخ- حاضرةً، حتى إن مجلس النواب نفسه لم يجتمع لمناقشة الحكومة في سياساتها وإجراءاتها ومساءلتها وفرض رقابته على إجراءاتها، كما اكتفت الحكومة بتفعيل قانون الطوارئ وأوامر الدفاع التي أصدرتها والبالغة 36 أمرًا دفاعيًّا، إلى جانب 39 بلاغًا، و6 تعليمات.

ومنذ أن أصدر الملك عبد الله الثاني قانون الطوارئ لمواجهة جائحة كورونا بتاريخ 2020/3/17، تعطَّلَت كثير من القوانين بعد أن أصبح قانون الطوارئ هو القانون الذي تستند الحكومة إليه في كل الإجراءات التي تتخذها؛ ممَّا أثر سلبًا في كل نواحي الحياة والحقوق الأصيلة للمواطنين، بل وقامت الحكومة بإصدار قرارات تمنع بموجبها حبس المدين؛ ممَّا أوقع خسائر كبيرة في تحصيل حقوق المواطنين، وتساوت في نتائج كل هذه الإجراءات النساء والرجال على حدٍّ سواء؛ لكون قانون الدفاع وما صدر بموجبه من قرارات لم تفرق بين النوع الاجتماعي.

وتضمَّنَت كل تلك الإجراءات فرض المزيد من القيود على حركة التنقل، وفرض الإغلاقات ومنع التجول، وفي أحيان عديدة كانت الحكومة تلجأ إلى الجيش والقوات الأمنية لفرض مزيد من الحصار

على المناطق التي يثبت فيها انتشار الفيروس.

ولا بُدَّ من التأكيد على أن كل تلك الإجراءات قوبلت من المواطنين بإيجابية عالية وظاهرة، بينما ظلت الحكومة تمارس مركزيتها السلطوية بموجب قانون الدفاع وما صدر بموجبه من تعليمات وتبليغات لتشديد الحركة على المواطنين أو للتخفيف منها، فيما عرف بالتخفيفات الإجرائية المحدودة لمنح المواطنين فرصة محدودة للحركة وللتزود باحتياجاتهم، فقد كانت تسمح للمواطنين بمغادرة منازلهم للتسوق وشراء احتياجاتهم المعيشية لساعات محدودة، بينما كانت صافرات الإنذار تدوِّي في كل أنحاء المملكة في ساعة مُحدَّدة للإعلان عن بدء سريان مفعول قرار منع التجول، الذي كان يطال كل مدن وقرى المملكة دون تمييز.

وبحسب معهد بروكينجز في الدوحة، فإن «بعض الأدِلَّة تشير إلى أنَّ حكومات عربية تستغلُّ الجائحة لترسيخ الحكم السلطوي، وتبرز بعض الإشارات إلى أنَّ الإدارة العامة في تلك الدول لم تَعُد قادرة على اتِّباع قواعد الحوكمة الرشيدة، وقد فتح غياب الإشراف هذا خلال الجائحة المجالَ للفساد والمحسوبية في مجالات، مثل: المشتريات العامة وتنفيذ إجراءات الصِّحَّة العامَّة، فضلًا عن مواجهة الحكومات لتحدي المحافظة على ثقة الشعب في الإدارة العامة والحكومة أو (إعادة) بنائها، وبينما ترتبط مستويات الثقة العالية بشكل أكبر مع الصراحة والشفافية في صناعة القرارات ومع مستويات منخفضة من التَّكتُّم الإداري، من شأن إتاحة معلومات

أكثر تفصيلًا عن الخطوات العامة المتَّخَذة خلال الجائحة أن تشكِّل خطوة أولى نحو إعادة بناء ثقة الشعب والحَدِّ من الفساد»[224].

ووفقًا لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2021 الصادر عن منظمة رشيد للنزاهة والشفافية، وهي الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية، فإن الأردن تراجع على مؤشِّر سيادة القانون الصادر عن المشروع العالمي للعدالة بمقدار (-2) درجة، والذي يركِّز في مدى ممارسة السلطة من قِبَل الحكومة، غياب الفساد والقدرة على ترسيخ الأمن والأمان والحقوق الأساسية بما في ذلك الصحة وغيرها وسهولة الوصول إلى الخدمة ونوعيتها، والحكومة الشفافة وإنفاذ القانون وقدرة الأفراد على الوصول إلى العدالة. وهذا المؤشر يعكس وجهات نظر المواطنين والمواطنات والخبراء القانونيين المحليين، كما حافظ الأردن على درجة 49 من 100 على مؤشر مدركات الفساد لعام 2021»[225].

224- راحيل شومايكر، الحوكمة في المنطقة العربية: الاستجابات العامة لفيروس كورونا جريدة الغد الأردنية، متوفر على رابط: https://tinyurl.com/28dlaqpj

225- رشيد: الشفافية الدولية في الأردن، مؤشر مدركات الفساد لعام 2021، متوفر على رابط: https://2u.pw/xVizDO
ويشير مؤشر مدركات الفساد لسنة 2022 إلى تراجع الأردن بمقدار درجتين على مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 ليحصل على 47 درجه من 100، وتراجع 3 مراتب على الترتيب الدولي وأصبح في المرتبة 61 من 180 دولة ومنطقة.

رابعًا: المشاركة السياسية وتشمل: حق التنظيم، ودور الأحزاب في النظام السياسي، ونزاهة العملية السياسية والانتخابية، توفير سبل المشاركة بشكل عادل (خاصة للنساء).

تراجَعَت نسبة المشاركة السياسية في ظل قانون الدفاع حتى قاربت على الاختفاء تمامًا، وكان للتعليمات والتعاميم الصادرة عن الحكومة بموجب هذا القانون، والذي منع الاجتماعات العامة او أية نشاطات جماهيرية تزيد على عشرة أشخاص دور فعَّال في هذا الجانب.

بدت الأحزاب والنقابات المهنية في حالة سكون بسبب تلك التعميمات والتعليمات والبلاغات، وحتى في ظل إجراء الانتخابات النيابية سنة 2020 وفي ظل ازدياد عدد الإصابات، بدت الانتقادات لنزاهة الانتخابات وشفافيتها فضلًا عن التجاوزات العديدة واضحة وفقًا لما سجلته جهات رقابية محلية ودولية، عدا عمَّا أشرنا إليه سابقًا من تدنِّي نسبة تمثيل المرأة في البرلمان إلى جانب تراجع نسبة مشاركتها في الاقتراع.

وسمحت الحكومة لنقابة الصحفيين بإجراء انتخابات مجلسها في شهر تشرين أول/ أكتوبر 2021، وسمحت لاحقًا بإجراء انتخابات بعض النقابات المهنية، لكن الأهم هو اعتقالها لمجلس نقابة المعلمين وإغلاق مقر النقابة في هجمة حكومية واضحة على نقابة المعلمين، بل وتقديم أعضاء المجلس إلى القضاء؛ ما أظهر الحكومة أمام الرأي العام وكأنها استغلت قانون الدفاع لفرض إجراءات قاسية على نقابة المعلمين تحديدًا.

لقد تأثرت المشاركة السياسية في العالم العربي سلبًا بجائحة كورونا، وأصبحت الحكومات هي مصدر كل ما يحيط بالعملية السياسية، وقد انسحب هذا التراجع على كل المستويات، ولم يعُد للأحزاب أي دور يمكن التوقف عنده أو الإشارة إليه، كذلك دور المرأة في المشاركة السياسية الذي تلاشى هو الآخر، ولم يعُد من الممكن تجاوز حالة التنميط للمرأة، ولم يعُد من المفيد الحديث عن تحقيق أدني شروط العدالة بين الجنسين.

وبحسب تقرير لهيئة الأمم المتحدة للمرأة –الدول العربية– فإن المنطقة العربية تسجِّل «أقل مشاركة للمرأة في الحياة السياسية على مستوى العالم، وتحتل المرتبة الأدنى في المشاركة السياسية في مؤشر الفجوة بين الجنسين بمعدل 15.2% فقط، تعد المنطقة متخلفة عن المعدل العالمي البالغ 22.1% من النساء الممثَّلات في البرلمان. وقد بذلت بعض البلدان جهودًا لتضمين المساواة بين الجنسين في الدساتير والسياسات، بما في ذلك توفير نظام الحصص، وهو ما يعتبر استثناء وليس القاعدة، كما أن المرأة ممثَّلة تمثيلًا ناقصًا في الأحزاب السياسية، وكقضاة، وفي المناصب الوزارية، حيث إن هذا التمثيل الناقص يترجم أكثر إلى الحياة العامة، بما في ذلك المشاركة في الأنشطة السياسية والتصويت»[226].

هذه النتيجة كانت قبل جائحة كورونا، وقد تعزَّز هذا الوضع أكثر

226- القيادة والمشاركة السياسية. هيئة الأمم المتحدة للمرأة- الدول العربية: https//:arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/leadership-and-political-participation.

فأكثر في ظلِّ الجائحة بالنسبة إلى المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

ولا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أن الأردن وفي ظل الجائحة اتَّخذ قرارًا بإجراء عديد من الإصلاحات التشريعية الهامة، جاءت عقب إجراء الانتخابات النيابية، فقد وجَّه الملك عبد الله الثاني إلى رئيس الوزراء الأسبق سمير الرفاعي رسالة في العاشر من حزيران/ يونيو 2021، كلَّفه فيها بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية للعمل على تحديث التشريعات المتعلِّقة بنواحي الحياة السياسية الأردنية، ضمن ستة محاور تمَّ توزيعها على ستِّ لجان متخصصة: لجنة الانتخاب، ولجنة الأحزاب السياسية، ولجنة تمكين الشباب، ولجنة تمكين المرأة، ولجنة الإدارة المحلية، ولجنة التعديلات الدستورية المتصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي، وقد أنجزت اللجنة أعمالها، وتمَّ تعديل قوانين الانتخاب، والأحزاب، والإدارة المحلية والدستور[227].

خامسًا: حقوق الإنسان وحرية التعبير وتشمل: الحريات الفردية، الحريات السياسية، حرية الإعلام، وضعية النساء.

لم يطرأ أي جديد على القوانين والتشريعات الناظمة لحرية الرأي والتعبير في عامَيْ 2020 و2021، لكن التعليمات وأوامر الدفاع أثرت كثيرًا في حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والحريات الفردية، ويكفي التأشير إلى أوامر منع التجول، وحظر التجمع

227- يمكن الاطلاع على كامل تفاصيل أعمال اللجان ونتائجها في الموقع الرسمي للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية على رابط:
https2//:u.pw/ftWdul

لتكون مؤشِّرًا واضحًا على مدى تراجع حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير والحريات الفردية، بما فيها الحريات السياسية، وهذا الأمر ينطبق تمامًا على النساء.

وبحسب تصنيف منظَّمة «مراسلون بلا حدود»، فقد احتلَّ الأردن مَرتبةً مُتأخِّرةً في التصنيف العالمي لحرية الصحافة سنة 2021 بمرتبة 129 من أصل 180 بلدًا، لكنه سجَّل تقدُّمًا بمعدَّل 9 درجات محتلًّا المرتبة 120 سنة 2022[228].

وكانت الحكومة قد اتَّخذَت قرارًا بحجب وإغلاق المواقع الإعلامية الإلكترونية؛ ممَّا اعتُبِر تعسُّفًا في استخدام السلطة واعتداء صارخًا على الحق في التعبير وتهرُّب من الدولة من واجبها بكفالة حرية الصحافة والطباعة.

وأصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان تقريرًا مبكرًا حول أثر كورونا على الحقوق المدنية والسياسية في بواكير الجائحة، وللفترة الواقعة بين شهرَيْ آذار/ مارس وأيار/ مايو 2020، وهي الفترة التي شهدت حظرًا شاملًا يطبَّق لأول مرة في المملكة، دعا فيه إلى «ضرورة إحاطة اللجوء إلى تطبيق قانون الدفاع والأحكام العرفية، بضوابط دستورية تكفل حماية الحقوق والحريات العامة، والاستمرار في تفعيل استراتيجية تعامل قطاع العدالة مع أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد، والتي توصي بضرورة

228- الموقع الرسمي لمنظمة «مراسلون بلا حدود». متوفر على رابط:
https2//:u.pw/mBv3lb

التوسع في تطبيق بدائل التوقيف، والتوسع في تطبيق العقوبات المجتمعية، والتوسع في تطبيق التدابير غير السالبة لحرية الأحداث، والتَّوسُّع في اللجوء إلى برنامج المساعدة القانونية، وضرورة تعديل أمر الدفاع الثامن، بإلغاء البند المتضمِّن نشر أو إعادة نشر أو تداول أية أخبار حول الوباء من شأنها ترويع الناس، أو إثارة الهلع بينهم عبر وسائل الإعلام أو الاتصال أو وسائل التواصل الاجتماعي، لأن التشريعات القائمة كافية، ومن شأن هذا النص توسيع نطاق الملاحقة الجزائية على نحو يمسُّ بحرية التعبير والحريات الصحافية»[229].

وفي السياق، أصدر مركز حماية وحرية الصحفيين تقريره السنوي عن حالة حرية الإعلام في الأردن لسنة 2020 بعنوان: «تحت الحظر»، سلَّط الضوء فيه على السياسات والتدابير الحكومية في التعامل مع وسائل الإعلام والصحفيين، ومدى انسجامها وتوافقها مع الالتزامات الحقوقية والقانونية للدولة في ظلِّ جائحة كورونا، كما عاين تأثيرات قانون الدفاع وأوامره على حرية الإعلام، ورصد ووثَّق الانتهاكات التي وقعت على الصحفيين، وتوقَّف بالتفصيل عند الإجراءات التي اتُّخِذَت تحت ذريعة وباء كورونا لتقييد بعض الحقوق المتعلقة بالصحافة.

229- الوطني لحقوق الإنسان يطلق تقريره حول أثر كورونا على الحقوق المدنية والسياسية، وكالة الأنباء الاردنية بترا، متوفر على رابط: https://2u.pw/fTmYZB

تقرير رصد الإعلام الأردني يرصد أداء الإعلام في توعية الجمهور بمخاطر كورونا:

وفي تقرير أصدره المركز نفسه مبكرًا وفي شهر نيسان 2020، أي بعد شهر واحد فقط على صدور قانون الدفاع ورصد فيه 12 وسيلة إعلامية تمثِّل عيِّنة الرصد المعتَمَدة لديه، أوضح فيه أن اعتماد وسائل الإعلام في بثِّها نشرات وأخبار التوعية الصحية على المصادر الرسمية، والطبية الموثوقة قد عزَّز من مصداقيتها لدى الجمهور، في الوقت الذي سجَّل فيه فريق الرصد استبعادَ الاعتماد على معلومات تصدر عن منصَّات التواصل الاجتماعي[230].

وحول أثر قانون الدفاع على الحريات الإعلامية اعتبرت عديد من التقارير قانون الدفاع: أداة للتَّغوُّل على الحقوق والحريات».[231]

وكان الملك عبد الله الثاني قد وجَّه رسالة إلى رئيس الوزراء في 17 مارس/ آذار 2020، طالبه فيها بأن «يكون تطبيق قانون الدفاع والأوامر الصادرة بمقتضاه، في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يمسُّ حقوق الأردنيين السياسية والمدنية، ويحافظ عليها، ويحمي الحريات العامة والحق في التعبير، التي كفلها الدستور وفي إطار القوانين العادية النافذة، وكذلك ضمان احترام الملكيات الخاصة،

230- قانون الدفاع الأردني: أداة للتَّغوُّل على الحقوق والحريات. العربي الجديد.
https//:tinyurl.com2827/mfr9

231- تقرير «هل يؤثر قانون الدفاع على مؤشرات حقوق الإنسان في البلاد؟». جريدة الغد. متوفر على رابط
https//:tinyurl.com26/vn2fhs

سواء أكانت عقارًا أو أموالًا منقولة وغير منقولة»[232]، إلا أن هذه التوجيهات الملكية لم تأخذ حقَّها الكامل بالمراعاة أثناء التطبيقات من خلال قانون الدفاع وما صدر عنه من تعميمات.

سادسًا: دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية وتشمل: الثقافة السياسية إلى جوار بعد الممارسة، الحركات النسوية في هذا الإطار

عانت منظمات المجتمع المدني الأردني من جائحة كورونا واستحقاقاتها التي فرضتها الحكومة بقانون الدفاع، فإلى جانب معاناتها وربط حصولها على التمويل الأجنبي بموافقة مجلس الوزراء، فقد تضخَّمَت معاناتها في أزمة كورونا بسبب منع نشاطاتها واجتماعاتها، فضلًا عن انقطاع التمويل الدولي عنها، وتوجيه الدعم للمساعدات الإنسانية والاجتماعية للتخفيف من آثار وتبعات كورونا على الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وحتى في لحظات التخفيف من التعليمات الحكومية المشددة، فقد ظلت نشاطات تلك المنظمات محصورة في أُطُر ضيقة جدًّا لم تسمح لها بمزاولة نشاطاتها بشكل طبيعي، فلم «تُمنح مؤسسات المجتمع المدني في الأردن المساحة الكافية للحركة في خلال أزمة كورونا، فكانت شبه مُقيَّدة، في حين أنَّه من المفترض أن تساهم

232- رسالة الملك لرئيس الوزراء د. عمر الرزاز، صدرت بتاريخ 17 آذار/مارس 2020، متوفرة على الموقع الرسمي للديوان الملكي، مصدر سبق ذكره.

في المواجهة نظرًا إلى قربها من المواطنين وتعاملها المباشر معهم وقدرتها على تقديم الحلول. وقد طالبت مؤسسات عدَّة الحكومة بإشراك ممثلين عنها في 'خليَّة الأزمة' للاستفادة من خبراتهم في بناء السياسات وإيجاد حلول في التعامل مع جائحة كورونا في البلاد، ودعا ناشطون إلى تمكين مؤسسات المجتمع المدني من التَّحرُّك للمساهمة في عمليات مساعدة الفئات الأكثر عُرضَة للخطر، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات هذه المؤسسات في التوعية المجتمعية وحملات كسب التأييد لتغيير السلوكيات والمواقف التي تسهم في مواجهة الفيروس وتبعاته»[233].

لقد عانت مؤسَّسات المجتمع المدني من ثغراتٍ رافَقَت عملية مواجهة كورونا، خاصة في ظل تهميش دورها وعدم القيام بأي دور يُذكر، خاصة وأن عدد منظمات المجتمع المدني يتجاوز 6600 منظمة، وينضوي في إطارها أكثر من مليون عضو، ويعمل في إطارها ما لا يقلُّ عن 50 ألف شخص، ويصل حجم مصاريفها التي تنفق إلى أكثر من 50 مليون سنويًّا؛ ممَّا يساهم في تحمُّل أعباء اقتصادية تُخفِّف عن كاهل الدولة.

وفي الوقت الذي أعلن فيه عديد من قيادات منظمات المجتمع المدني الأردنية من التهميش، فإن عديدًا من القيادات النسوية انتقدن هذه الحالة التي لم تمنح الحكومة فيها «لمؤسسات المجتمع

233- أنور الزيات «المجتمع المدني الأردني... مؤسسات مهمشة في ظل كورونا»- العربي الجديد.. متوفر على موقع:

https//:tinyurl.com2/ad8263g

المدني المساحة الكافية للحركة في خلال أزمة كورونا، فكانت شبهَ مُقيَّدة، في حين أنَّه من المفترض أن تساهم في المواجهة نظرًا إلى قُربها من المواطنين، وتعاملها المباشر معهم، وقدرتها على تقديم الحلول. وقد طالبت مؤسسات عدَّة الحكومة بإشراك ممثِّلين عنها في «خليَّة الأزمة» للاستفادة من خبراتهم في بناء السياسات وإيجاد حلول في التعامل مع جائحة كورونا في البلاد، داعيات إلى تمكين مؤسسات المجتمع المدني من التحرّك للمساهمة في عمليات مساعدة الفئات الأكثر عرضة للخطر، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات هذه المؤسسات في التوعية المجتمعية وحملات كسب التأييد لتغيير السلوكيات والمواقف التي تسهم في مواجهة الفيروس وتبعاته»[234].

وبالنتيجة فإن أزمة كورونا، وفقًا لما قاله الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي متري مدانات، فإن «من أبرز التحديات التي واجهت القطاع الصحي ضعف الحوكمة والإدارة وتعدُّد الجهات الحكومية التي تدير الخدمات الصحية وغياب التنسيق بينها، بالإضافة إلى ضعف أذرع الرقابة على القطاع الصحي الخاص»[235].

لقد أدَّت خطط الحكومة لمواجهة جائحة كورونا إلى تراجُع وضع الحوكمة في كل مرافق الحياة في الأردن، وبالرغم من كل الإجراءات الاقتصادية والمالية التي أقرَّتها الحكومة فقد ارتفعت نسبة البطالة

234- تقرير «المجتمع المدني الأردني... مؤسسات مهمشة في ظل كورونا». متوفر على رابط https//:tinyurl.com2/ad8263g

235- تصريحات له لفضائية المملكة. متوفرة على رابط:
https//:tinyurl.com2/b2sp5xj

إلى مستويات قياسية، وصلت إلى 24% سنة 2021، بارتفاع نسبة البطالة بين الإناث لتصل إلى 30.7% و22.3% بين الذكور[236].

وأصبح الحق في الصحة يعلو على أية حقوق أخرى، بالرغم من أن معظم الأردنيين لا يتمتَّعون بتأمين صحي، بينما فقدت منظمات المجتمع المدني كثيرًا من مصادر تمويلها الأجنبي، بعد توجيه المنظمات المانحة جهودها للإغاثة الخاصة باللاجئين في المخيمات، كما توقَّفَت كل نشاطات تلك المنظمات بسبب قانون الدفاع؛ ممَّا دفع بمنظمات المجتمع الأردني إلى تقليص أعداد موظفيها، وكانت النسبة الكبيرة ممَّن خسروا وظائفهم من النساء لكونهن الأكثر عملًا في منظمات المجتمع المدني الأردني.

الخاتمة:

تعتبر الموازنة العامة من أهم الوثائق الخاصة بسياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تبيِّن السياسة المالية القصيرة الأمد (السنوية)، والتي تبيِّن كيفية قيام الحكومة بترجمة الأهداف الاستراتيجية للدولة من خلال تحويلها إلى أهداف كمية ممكن قياسها، كما أنها ذات أهمية عالية للفئات المهمَّشة في المجتمع، حيث تؤثِّر الموازنة في النمو والتضخم وتوزيع الدخل والدعم والسياسات الاجتماعية.

236- موقع عربي 21، متوفر على رابط:

https//:tinyurl.com2/as4thv3

وفي قراءة للموازنة العامة للأردن تجد الحكومة نفسها محاصَرةً بخيارات صعبة أثناء إعدادها موازنة 2021، التي شرعتها في ظل ظروف استثنائية شائكة خلفها «كورونا».

كانت التوقعات بانكماش اقتصادي وتراجع في الإيرادات وارتفاع في الدَّين العام وقفزة كبيرة في نِسَب البطالة والفقر تجعل المشهد أكثر تعقيدًا أمام الحكومة؛ ما يُحتِّم عليها -وفق خبراء- أن تكون أكثرَ مرونةً في إعداد الموازنة لمواجهة التغيرات المفاجئة واتباع نهج الشفافية والمصارحة فيما يتعلَّق بالإيرادات والإنفاق وعدم المبالغة في التقديرات كما يحصل كل عام، ويتوقع الخبراء أن يزداد حجم العجز في موازنة العام المقبل، وبالتالي اللجوء إلى مزيد من المديونية.

لقد تأثَّر الأردن بالجائحة التي ألَّمت بالبشرية جمعاء وأثَّرَت عليه في كل نواحي الحياة، سواء في انكماش الاقتصاد الأردني في عام 2020، والتباطؤ في النشاط الاقتصادي في الاستثمار وتحويلات العاملين في الخارج، والتجارة، والسياحة حيث كانت هذه الأخيرة تشكِّل 10% من إجمالي الناتج المحلي وتعطُّل أكثر من 250 ألف عامل من عمال المُياوَمَة، تضرَّروا جميعهم بسبب الإغلاق العام، فضلًا عن منشآت الأعمال التي تواجه ضائقة نقدية.

وكشفت دراسة أنجزها ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني بالشراكة مع مركز المشروعات الدولية الخاصة (سايب)، تحت عنوان «تقييم الأثر الاقتصادي لكوفيد-19، على الشركات المملوكة

للنساء في الأردن» عن أن 74% ممَّن سُرِّحوا من أعمالهم خلال الجائحة هُنَّ نساء، مشيرة إلى أن القرارات التي رافقت إجراءات مكافحة الجائحة، لم تُلبِّ الاحتياجات الخاصة بالمرأة العاملة أو التي تملك عملًا، ولم توفر بيئة مساندة لها للعمل[237].

وبيَّنَت الدراسة أن 70% من هذه الشركات لجأت إلى القروض لتتمكَّن من الاستمرار في دفع رواتب موظَّفيها. مشيرة إلى أن انخفاض الطلب ومحدودية ساعات العمل والأسواق، والإغلاقات التي رافقت الجائحة، دفعت نحو 50% من الشركات التي تملكها نساء إلى تخفيض أسعار منتجاتها، حتى تتمكَّن من المنافسة، بينما اضطرت نحو 30% منها إلى تقليص عدد موظفيها[238].

وبحسب دراسة صدرت عن مركز القدس للدراسات في شهر فبراير 2022، بعنوان: «نساء الأردن في ظلال الجائحة المركبة: كيف أثَّرَت كورونا على عمل الأردنيات وسلامتهن؟»، فإن 5% من العاملات في القطاع الخاص ممَّن استجبن لمسحٍ أجرته الدراسة، لوظائفهن بسبب الجائحة، و17% اضطررنَ لإغلاق أعمالهن الخاصة، في حين فقدت 5% منهن السكن واضطررن إلى الإقامة مع أحد أفراد الأسرة، و7% اضطررن إلى الانتقال إلى سكن أرخص، وما يقارب الثلث صرفن مدخَّراتهن لتغطية إيجار السكن، كما أن

237- تقرير «دراسة: 74% ممَّن سُرِّحوا من أعمالهم خلال كورونا نساء». وكالة الأنباء الأردنية بترا. متوفر على رابط:

https2//:u.pw/AVu1eu

238- المصدر السابق.

35% من العاملات في القطاع الخاص تعطَّلن عن العمل خلال الإغلاقات، و4.13% من العاملات لحسابهن أغلقن بشكل مؤقَّت، و7.57% تراجع دخل أعمالهن وتراكمت عليهن الديون»[239].

كما شكَّل كوفيد-19 صدمة اقتصادية واجتماعية في ظلِّ تباطؤ النمو الذي كان يشهده الأردن ما قبل الجائحة، وارتفاع معدَّلات البطالة بين الشباب والنساء ومن المتوقَّع أن تكون هذه الصدمة أكثر حِدَّة، ومن المتوقَّع أن يمسَّ هذا التأثير السلبي عددًا من القطاعات المختلفة، لا سيَّما التجارة والحوالات والسياحة وقطاع الخدمات.

ومن الإجراءات التي اتَّخذها الأردن لمواجهة هذه الأزمة، إجراءات في السياسة المالية العامة والسياسة النقدية، بما يتلاءم مع الدَّين وسلامة النظام المالي، وتمَّ الاستعانة بالشركات التي عرفت بـ«تزويد الخدمة»، وهي الوسيطة بين الشعب والحكومة وخاصة الشركات ذات التخصص في مجال التكنولوجيا والإمداد الغذائي، وكذلك تمَّ الاستعانة بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتغطية التزامات العاملين والشركات وفق عدد من البرامج، لأن الدولة لم يكن في وسعها تحمل النفقات والتعويضات التي تَسبَّب فيها الوباء وطالت مئات الآلاف من المواطنين وأرباب الأُسَر.

239- تقرير «5% من الأردنيات فقدن وظائفهن و17% أغلقن أعمالهن بـ'الجائحة'»، جريدة الغد الأردنية، متوفر على رابط

: https//:tinyurl.com23/nec72t

وقام «صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي» الأردني كذلك بتشريع مجموعة كبيرة من السياسات، شملت التحويلات والمزايا العينية للعاطلين وأصحاب المهن الحرة، وعلى جانب السياسة النقدية، خفَّض البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة الأساسية، كما قام بضخِّ السيولة عن طريق تخفيض الحدِّ الأدنى للاحتياطي الإلزامي للودائع محدَّدة الأجل، وخفَّف من شروط برامج التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.